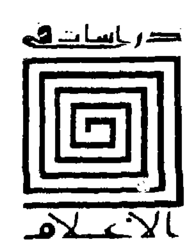
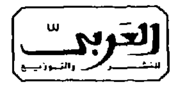


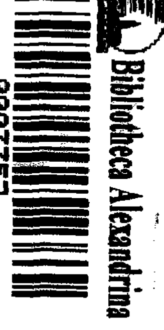
تطور الصحافة المصرية

من ١٩٥٢ الى ١٩٨١



د . ليلى عبد المجيد







تطور الصحافة المصرية

من ١٩٥٢ الى ١٩٨١

د . ليلى عبد المجيد

العربي
للنشر والتوزيع

٦٠ شارع القصر العيني
امام روز اليوسف ت ٣٥٤٧٥٦٦



المقدمـــــــة

كلمــة لابــد منهــا
الإنسان : موقف وقضية

الإنسان موقف وقضية ... وقضيتي هى الحرية ... ولهذا حلمت مند أن كنت طفلة بأن أكون صحفية ... واخترت أن تكون قضية حياتي حرية الرأي والتعبير وتطبيقاتها في الصحافة .

ولأنني من الجيل الذي ولد وعاش في ظل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فقد سمعت عن مفهوم للحرية ... وعشتها بمفهوم آخر ... وحلمت بمفهوم مختلف للحرية ...

نعم سمعنا عن مفهوم للحرية عاشته مصر قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو مفهوم ليبرالي ينادي ـــ نظريا على الأقل ـــ بتعدد الآراء وإتاحة الفرصة لكل إنسان ليعبر عن آرائه وينادي بحق كل إنسان فى أن يتبنى وجهة النظر التى يؤمن بها بلا ضغط ... بلا قيود ... ومنذ أن كنا تلامذة صغار في المدارس نحاول أن نفهم ونستوعب ونتخذ موقفا ونتبنى قضية قالوا لنا أن حرية ما قبل الثورة كانت أكذوبة ... وإنها كانت حرية القادر اقتصاديا ... وانه لا حرية لإنسان محروم من لقمة العيش ... لا حرية لمن كان يقسمون له الجنيه نصفين حتى يضغطوا عليه لإعطاء صوته لمرشح معين .

قالوا لنا ان هذه التجربة في الحرية ابقت على الوطن المصري محتلا ... وعلى الإنسان المصري مستعبدا ذليلاً .

وقد آمن جيلى ـ أومعظمه على الأقل ـــ أن الليبرالية تجربة أثبتت فشلها فى مجتمعنا وإنه قد آن لمجتمعنا أن يعيش تجربة أخرى .. وعشنا مفهوم آخر للحرية بعد ثورة ٢٣ يوليو .. مفهوم إجتماعى للحرية يرفض الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي بمفهومها الليبرالى ، ويطرح مفهوما يبدأ بتحرر الإنسان اجتماعيا من القهر والفقر .. مفهوم يوفر للإنسان أولا ضرورات الحياة .. يجعله آمنا على

حاضره ، مطمئنا على مستقبله .. لايخشى أن يصحو ذات صباح فيجد نفسه فى العراء بلا مأوى .. ولا عمل .. ولا لقمة عيش كريمة .. وان هذه هى البداية لحرية حقيقية لا حرية زائفة كتلك التى عاشها مجتمعنا قبل ثورته .. عشنا هذه التجربة التى رأى قادتها ان للحرية جناحان ، جناح اجتماعي ، وآخر سياسي ، وإنه لا مفر من التضحية مرحليا بالحرية السياسية فى مرحلة تغييرات جذرية اجتماعية واقتصادية وسياسية عاشها مجتمعنا .. ولنبدأ بالحرية الاجتماعية .. وعشنا شعارات (الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لا عداء للشعب) ، وعشنا تجربة كانت ترى إنه لا حرية للاقطاعيين والرجعيين والرأسماليين الذين كانوا دائمو التآمر على الثورة وأفكارها .. وعشنا تجربة العزل السياسي لمن يؤمنون بمباديء أو يقومون بنشاط يتعارض مع المباديء والقيم التى تؤمن به الغالبية الساحقة للمجتمع .

وقالوا لنا أن هذه مرحلة انتقالية حتى تنتهى الظروف التى فرضتها .. وهى ظروف عانينا فيها من عدم استقرار سياسي واقتصادي نتيجة المؤامرات الخارجية والداخلية على الثورة الوليدة التى كانت تعكس دون شك مصالح الأغلبية .

وقد كان طرحا براقا آمن به أبناء جيلي الذين عاشوا ذروة لحظات الكرامة والعزة التى حققتها ثورته للوطن وأبنائه وآمن به أيضا بعض من عاشوا تجربة ما قبل الثورة وعانوا ويلاتها .. ولكن هذه التجربة ما لبثت أن كشفت عن الجانب الآخر غير البراق فيها .

فمن ناحية فقد طالت المرحلة الانتقالية أو التى وعد قادة الثورة بان تكون انتقالية ، وكادت الظروف الاستثنائية ان تصبح هى القاعدة .

ومن ناحية أخرى جاءت هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ صدمة هزت كياننا ، وعندما أفقنا من الصدمة الأولى ، وبدأنا نعيد ترتيب أوراقنا وننظر في تجربتنا كنا قساة في نقد ذواتنا والمبالغة في تأنيبها ولومها .. وظهرت ثغرات تجربتنا من تجاوزات لأجهزة الأمن وفرض الحراسات والاعتقالات والفصل التعسفي من العمل وعدم إحترام القضاء أحيانا ، والقيود التى حالت دون حرية المناقشة والحوار والتفكير والتعبير والمفاضلة بين أهل الثقة وأهل الخبرة .

ووصل الأمر بالبعض إلى القول أننا عشنا مرحلة ديمقراطية بالموافقة ، وآن أن ننتقل لمرحلة الديمقراطية بالمشاركة .. وإن الديمقراطية ليست مجرد إباحة مناقشة مسائل المواصلات أو الإسكان أو غيرهما .. وإنما هى الانفتاح على مناقشة مسائل الحكم ، من يحكم ولصالح من وما أسلوب الحكم ودستوره وضوابطه وضماناته ؟ .

أما مفهوم الحرية التي أحلم بها فهي الحرية بجناحيها السياسي والاجتماعي ، الحرية التي تعطي لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير وإعتناق مايراه دون ضغط ، وحرية الحصول على الأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة .. حرية لا تفرض القناعات والاعتقادات .. تنظر للإنسان على أنه ناضج بما فيه الكفاية لا يحتاج للوصاية .. وإنه قادر على المشاركة في إتخاذ قرارات حكم نفسه ، وفي الوقت نفسه توفر له ضمانات اجتماعية واقتصادية تحرره من القهر وأسر الجوع والحاجة .. وتجعله آمنا على يومه وغده !!!

وإذا كانت الحرية هي قضيتي فثورة يوليو بكل نجاحاتها وإخفاقاتها هي عمري الذي عشته .. هي حلم عشناها .. وحلم غاب عنا .. نعم ثورة يوليو هي سنوات الثقة بالنفس والوطن .. سنوات الأمل والتفاؤل .. سنوات الكرامة وحب الوطن لدرجة العشق ..

سنوات عشناها ولا يمكن أن ننساها فقد أصبحت جزءا من تركيبتنا الخاصة .

وثورة يوليو أيضا سنوات شعرنا فيها بالغربة ونحن في الوطن وبين الأهل .. سنوات شعرنا فيها بمهانة ان تكون الأرض منتهكة محتلة .. وكاد اليأس يمتلكنا .. وكدنا نفقد ثقتنا بالنفس والوطن !

ثورة يوليو هي عمري الذي عشته .. ثقة وحبا وأملا .. ثم حيرة وإضطراب وقلق .. أفهذا تناقضا ؟! ربما !! لقد نسب البعض لجيلنا انه عاش وعياً زائفاً .. وأنا أقول أن جيلنا لم يعش وعياً زائفاً بل عاش حبا رومانسياً لأفكار ومباديء جاءت بها الثورة ونادى بها قادتها ..

وقد إنتهت سنوات الحب الرومانسي .. فجيلنا تجاوز هذه المرحلة وأصبحنا نعيش الآن حبا واقعيا يجعل في مقدورنا أن نرى إيجابيات سنوات الثورة وسلبياتنا .. دون أن تشعرنا الإيجابيات بالزهو أو تدفعنا السلبيات للندم حبا واقعيا يحررنا من المبالغة أو التهوين .. يحررنا من الحماس لأوهام أو التقديس لشخصيات .. فلنتذكر أننا بشر نخطيء ونصيب .. وهذا حقنا .

لنتخلص من عادة لازمتنا طويلا وآن الوقت لنتركها إلى غير رجعة .. فقد أعتدنا أن نرى جانبا واحدا من الصورة فإذا أحببنا لا نرى إلا الجانب الوردي فيمن نحب أو ما نحب وإذا كرهنا لا نرى إلا الجانب السيء فيمن نكره أو ما نكره .

واعتدنا كشعوب ان نقدس قادتنا ونسجل إنجازاتهم ونبالغ في ذلك ، فإذا أنتهوا وزالت أيامهم لعنهم ومحونا كل شيء ، ونبالغ في ذلك أيضا .. لنعيد الكرة مرة أخرى وأخرى مع حاكم جديد .. وهذا يفقد تاريخنا موضوعيته .. ويفقد أجيالنا تواصلها ..

من أجل قضية آمنت بها وعمر عشته .. كان هذا الكتاب ! أنه محاولة لأن أبدأ بنفسي .. أن أرى ويرى قرائي معي جانبي الصورة .. حاولت أن أجرب معكم أن أحب بواقعية .

ولتكن كلمة خاصة صادقة أتوجه بها لجيل جاء بعد جيلي جيل تلاميذي .. الذي ولد معظمه في سنوات الحيرة والاضطراب واليأس التي عاشتها مصر .. في أعقاب هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ .. وإنعكست هذه الحيرة والاضطراب واليأس بشكل واضح على تركيبته الخاصة فأصبحت اللامبالاة منهجه في الحياة .. لم يعد شيئا يعني قطاعا كبيرا من هؤلاء .. فلا هم بتاريخهم يحفلون .. ولا بحاضرهم إيهتمون .. ولا بمستقبلهم يحلمون قطاع من هذا الجيل تاه من معنى الولاء للوطن .. هذا المعنى الذي لم يفتقده جيلي أبدا .. حتى في احلك الظروف وحتى عندما فكر بعض أبناء جيلي في الهروب .. كان دافعه الأحساس العميق بهذا المعنى ..

وأنا لا أتهم هذا الجيل أو الومه . بل أعذره وأقدر ظروف قاسية وصعبة عاشها .. وسنوات أخرى لم يعشها .. فلم يعش هذا الجيل مثلنا سنوات تأميم قناة السويس أو بناء السد العالي ، وكان صغيرا لا يعي معنى العبور .. لم يعش سنوات التحدي والصمود .. لم يعش سنوات كان العلم والعمل فيها أساس تقييم الإنسان .. بل عاش سنوات تراجعت فيها قيمة العلم ولم يعد العمل لا شرف ولا حق ولا واجب !! سنوات انتصرت فيها — ولو إلى حين — قيم أخرى غريبة علينا وعلى مجتمعنا يسميها البعض تأدبا (فهلوة وشطارة) !!

أقدم لهذا الجيل التجربة والثمن الذي دفعته أجيال سابقة على إختلاف رؤاها وتوجهاتها وإقتناعاتها من أجل ان تحفظ وطننا عزيزاً كريماً حراً .. وإذا كان الوطن وأي وطن قد يمر بفترة يواجه فيها صعاب أخطرها أن يفقد أبنائه ثقتهم في النفس وفيه .. فهذه كما علمنا التاريخ فترات لا تطول .. هى شذوذ عن المسار الطبيعي .. إذا آمنا بها واعتقدنا أنها مسألة وقت .. ربما إعاد هذا لهذا الجيل معنى الولاء للوطن .. وهذا ما أتمناه !

وأدعو هذا الجيل لتكون الحرية هى قضيته .. حرية تبدأ من التحرر من القهر النفسي والشعور بالذل والمهانة والاحساس بالعجز واليأس .. حرية نستعيد بها الثقة بالنفس والوطن .. ونسترد قدرتنا على الحلم !! !

ليلى عبد المجيد

الصحافـة العامـة

المبحـــث الأول

الصحافة المصرية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وحتى صدور قانون تنظيم الصحافة فى مايو سنة ١٩٦٠

الصحافة المصرية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وحتى صدور قانون تنظيم الصحافة فى مايو سنة ١٩٦٠

بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ والتى كانت تسمى فى البداية « حركة الجيش » طالب مجلس قيادة الثورة الأحزاب السياسية القائمة فى ذلك الوقت بتطهير نفسها وإستصدر لذلك مرسوما بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن تنظيم الأحزاب السياسية ومنح المرسوم الأحزاب مهلة شهراً لتعيد تكوينها وفقا لأحكامه .

ولكن القائد العام للقوات المسلحة بوصفه رئيسا لحركة الجيش عاد فأصدر فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٣ إعلانا دستوريا بحل الأحزاب ومصادرة أموالها والإعلان عن فترة انتقال لمدة ٣ سنوات لإقامة حكم ديمقراطى سليم .

اولا ـــ توقف الصحف الحزبية :

وبذلك توقف صدور صحف الرأى الحزبية التى كانت تصدر عن الأحزاب الملغاة ، ثم صدر قرار وزارى فى ٢٦ مايو سنة ١٩٥٤ باثبات عدم انتظام صدور العديد من الجرائد والمجلات (بلغت ٤٢ صحيفة) ومنها بعض الصحف الحزبية . وكانت الصحف التى توقفت هى : الأساس ، المقطم ، البلاغ ، السياسة ، الجريدة المسائية ، نشرة وكالة الأنباء العربية ، الثقافة ، الدستور ، الرسالة ، الأحوال ، الحوادث ، الخبر ، الدولة ، الصراحة ، الاتحاد ، المساء ، كل يوم ، الألعاب الرياضية ، التسعيرة ، النصر ، السحاب ، المباحث القضائية ، النوادى ، دليل الشرق ، صوت الشعب ، الشيخ ، الوطن الجديد ، صوت الصعيد ، البورصة ، الرياضة ، التشريع والقضاء ، الأسرة القضائية ، مصر المالية ، الأبطال ، وحى الساعة ، الاكسبريس ، المصور ، الغازى ، العلم الأخضر ، الرأى الحر ، الناس .

وذلك بحجة عدم انتظامها خلال ستة شهور من أكتوبر سنة ١٩٥٣ حتى مارس سنة ١٩٥٤ .[١]

ثانياً ــ حركة الجيش تصدر صحفها :

وفكرت حركة الجيش أيضا فى أن يكون لها صحفها فأصدرت أولاً مجلة « التحرير » فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٢ عن إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة ، وكانت فكرة هذه المجلة تراود أحمد حمروش وعرضها على جمال عبد الناصر عن طريق وجيه أباظة الذى كان مديرا للشئون العامة وقتها ولم يكن لدى هذه الإدارة ــ وكان يتولى مسئوليتها الادارية مصطفى بهجت بدوى ــ ميزانية للتنفيذ واتفق أحمد حمروش مع عبد المنعم الصاوى وعبد الرحمن الشرقاوى وحسن فؤاد وصلاح حافظ وعبد الغنى أبو العينين وسعد التايه وسعد لبيب وفتحى غانم ويوسف إدريس على التعاون معه وأصدروا المجلة بعد ١٥ يوما فقط من التفكير فيها فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ وعاون فى ذلك قسم الإعلانات بجريدة « المصرى » .

وبلغ توزيع العدد الأول ١٠٥ آلاف نسخة واحتفظت بهذا الرقم العالى لفترة طويلة ولكن أحمد حمروش أبعد عن رئاسة تحريرها فى نوفمبر سنة ١٩٥٢ وعين بدلا منه ثروت عكاشة .

وكان جمال عبد الناصر قد استدعى ثروت عكاشة ــ بحضور خالد محيى الدين ــ وطلب منه أن يتولى رئاسة التحرير بدعوى أن المجلة تسير فى اتجاه شيوعى ، وظل ثروت عكاشة رئيسا للتحرير حتى عيد الثورة الأول حيث كتب مقالا بعنوان « هكذا قمنا بالثورة » تحدث فيه عما أداه سلاح الفرسان فى ليلة الثورة باعتباره أحد أفراد هذا السلاح ، وقبل مثول المجلة للطبع علم أن أوامر صدرت بحسب المقالة ومنع نشرها بعد أن اطلع عليها صلاح سالم وزير الإرشاد وقتها ، فقابل زكريا محيى الدين ــ مدير المخابرات فى ذلك الحين ــ الذى حاول أن يثنيه عن نشر المقالة دون توضيح السبب واقترح عليه أن يعرض الأمر على عبد الحكيم عامر الذى أقر كل ماجاء فيها ووافق على النشر ، وقال إن صلاح سالم كان غاضبا لأن اسمه لم يرد بالمقالة ، وفوجىء ثروت عكاشة بعد صدور العدد ببيان فى الإذاعة من وزير الإرشاد يعلن فيه أن مجلة التحرير لم تعد تمثل حركة القوات المسلحة وأنها وضعت تحت الرقابة واحتج ثروت عكاشة وقدم استقالته ، كما قدم أعضاء هيئة تحرير المجلة استقالاتهم .[٢]

ومنذ يناير من السنة نفسها اختفى اسم إدارة الشئون العامة للقوات المسلحة باعتبارها الجهة التى تصدر المجلة عنها وظهر مكانه اسم « دار التحرير للطبع والنشر » منذ العدد (٢٤) الصادر فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٣ على ترويسة المجلة التى كانت قد نشرت خبرا فى ١٧ يونيو سنة ١٩٥٣ يقول إنه من المنتظر أن تصدر قريبا صحيفة يومية جديدة باسم « التحرير اليومية » وإن مجلة « التحرير » ستصدر قريبا أسبوعية .

وكانت « التحرير اليومية » هى الاسم المؤقت المقترح لجريدة « الجمهورية » قبل صدورها .

وابتداءً من أبريل سنة ١٩٥٤ صدرت المجلة أسبوعية فى يوم الثلاثاء من كل أسبوع ، وكان مديرها العام أنور السادات ورئيس تحريرها حلمى سلام وتعاقب على رئاستها سامى داود وعلى الدالى ، وأحمد قاسم جودة ، وعبد العزيز صادق حتى توقفت عن الصدور سنة ١٩٥٩ .

أما « الجمهورية » فقد صدرت عن هيئة التحرير ، إذ قدم أنور السادات فى ٢ يوليو سنة ١٩٥٣ ضمانة لإصدار جريدة الجمهورية وقعها عن صاحب الجريدة — أى هيئة التحرير — جمال عبد الناصر سكرتير عام هيئة التحرير والضامن أنور السادات ، وتضمن إخطار إصدارها أن صاحبها هيئة التحرير ورئيس التحرير المسئول حسين فهمى ، ووافقت إدارة المطبوعات فى ١٤ يوليو من السنة نفسها على اصدارها وصدر العدد الأول فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣ .[٣] وتعرضت « الجمهورية » لهزات عنيفة — بعد ذلك — نظراً للتغييرات السريعة والكثيرة فى قيادتها .

ثالثاً : حركة الجيش تشكك فى رجال الصحافة :

شهدت السنوات الأولى لحركة الجيش بعض مظاهر عدم الثقة فى الصحفيين والصحف ، من ذلك القبض على مصطفى أمين وعلى أمين يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٥٢ ، فقد أذاعت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانا جاء فيه أنه قد نما إلى علم القيادة العامة للقوات المسلحة من مصادر مختلفة أن الأستاذين مصطفى أمين وعلى أمين على اتصال بأفراد يهدفون إلى هدم حركتنا الوطنية المباركة ولم يسعنا فى هذه الظروف الدقيقة ، التى تجتازها البلاد سوى اعتقالهما ، وقد تم ذلك فى اليوم ، وغنى عن البيان أن أمر اعتقالهما كفردين تحوم حولهما الشكوك وليس له أدنى علاقة بأسرة الصحافة وسوف يطلق سراحهما فورا بمجرد عودة الأمور إلى مجاريها الطبيعية .

وكان سبب الاعتقال أن صحفيا تقدم ببلاغ لقيادة الثورة يقول فيه إن مصطفى أمين وعلى أمين اتصلا تليفونيا يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بلندن وتحدثا مع وكيل وزارة الخارجية البريطانية وطلبا إليه أن يتدخل الجيش البريطانى ضد "الثورة وإن هذا الحديث مسجل على أسطوانة موجودة لدى مصلحة التليفونات ، ولما ذهب عدد من الضباط للتأكد من ذلك لم يجدوا اسطوانات فى هذا الشأن ومكث مصطفى أمين وعلى أمين فى الاعتقال أربعة أيام ثم أفرج عنهما واعتذر قائد حركة الجيش لهما .

وفى يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٥٢ أيضا صدر الأمر رقم (١) من الرقيب الحربى جاء فيه « بأمر القائد العام يعلن الرقيب الحربى أنه بالنسبة لما بدر من بعض الصحف من محاولة نشر أنباء تشوه قومية ونزاهة الحركة العسكرية وتحميلها غير ماتهدف إليه من معان وأهداف يتبع الآتى بعد فى رقابة الأنباء العسكرية » :

(١) تقدم الجريدة تجارب الطبع (بروفات) للرقيب الحربى لرقابتها .

(٢) يجب الحصول على أمر كتابى من الرقيب الحربى بإباحة النشر ويسلم هذا الأمر لمندوب الجريدة .

(٣) يقوم الرقيب الموجود فى إدارة كل جريدة بمطابقة مايأمر به الرقيب الحربى على ماتعده الجريدة للطبع فعلا .

(٤) أى مخالفة لما يشير به الرقيب الحربى تعرض الجريدة للمصادرة فى أول مخالفة ثم للتعطيل فى المخالفات التالية لمدد تتناسب مع درجة المخالفة .

(٥) إن القائد العام إذ يشكر الصحافة على ماأدته من خدمة جليلة يأمل أن تكون عند حسن الظن والثقة بالاستمرار فى خدماتها بالنزاهة والقومية المعهودين حتى لايضطر إلى تطبيق ماتقضى به الأحكام العرفية وهو فى الوقت نفسه يؤكد تأكيدا حازما أن الرقابة الحربية لاتمنع نشر أى نبأ صحيح مهما كان وأن مايحذف فعلا من أنباء هو غير الصحيح منها فقط » .

واحتج الصحفيون على فرض الرقابة فرفعها مجلس قيادة الثورة فى ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢ وأعلن المتحدث باسم المجلس أن الحركة سوف تعتمد على ضمير المحررين واحساسهم بالواجب حتى يمكنهم التقييم السليم لما ينبغى أولا ينبغى أن ينشر .

وأكد المجلس أنه لن يسمح بالهجوم على الثورة وأهدافها ، ولكن يبدو أن الرقابة لم تلغ فعلا إلا فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ بالأمر العسكرى رقم ٣٩ ، ولكن فى ٢١ أكتوبر من السنة نفسها صدر الأمر العسكرى رقم ٥٢ مجيزا للرقيب العام لاعتبارات الأمن والنظام العام أن يفرض الرقابة على صحيفة بعينها وعلى الرسائل التلغرافية والتليفونية السلكية واللاسلكية المتعلقة بهذه الصحيفة .

وعلل الحاكم العسكرى العام هذا الإجراء فى بيان أذاعه على الرأى العام قال فيه « ... أن بعض الصحف لم تراع الظروف التى تجتازها البلاد فى الوقت الحاضر ولم تقدر المسئولية التى على عاتقها فدأبت على نشر أخبار تضر بالمصلحة العامة أبلغ الضرر ، بل إن بعضها عمد إلى نشر أخبار كاذبة وإشاعات خبيثة من شأنها بث روح القلق فى النفوس وإثارة الذعر بين الناس ... » .

وعادت القيادة العامة للقوات المسلحة فى ٢ سبتمبر من السنة نفسها فأصدرت بيانا جاء فيه « .. مع تقديسنا لحرية الصحافة وللحريات جميعا فان القيادة العامة تناشد صحافتنا الرشيدة أن تعلو بنفسها وبقرائها عن الاسترسال فى نشر مخازى العهد السابق وكيل السباب والشتائم له وأن تتجه فى فاتحة هذا العهد الجديد إلى أداء رسالتها العليا نحو الشعب والوطن فتعبىء جهودها لبحث مشكلاتنا وتصحيح الأوضاع ودراسة المشروعات التى تساعد على خلق وعى قومى مستنير والتى تعود بالخير والنفع الحقيقى على البلاد » .

وكان رجال الحركة دائمى الشكوى من أن الصحافة تروج أخباراً مثيرة مغرضة وتبعث على الفتنة وتثير الاضطراب ، وكانت الأخبار والشائعات التى تملأ المجتمع تثير أعصاب مجلس القيادة وتؤرقهم وتزودهم بمبرر اتخاذ إجراءات أقسى ، وظهرت على صفحات الصحف نداءات خاصة بالشائعات الكاذبة المغرضة فى براويز خاصة .(٤)

وأصدر الحاكم العسكرى فى ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ أمرين بتعطيل بعض الصحف والمجلات وهى : مجلة « الصباح » لمدة شهر بناء على ماعرضه الرقيب العام عن مقال نشر بها فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ عنوانه « شهادات الأطباء الخمسة الكبار » ، وصحف « الفداء » و« النذير » و« الكاتب » و« الملايين » و« الواجب » و« المعارضة » و« الميدان » إلى حين صدور أوامر أخرى تحقيقا لصالح الدولة وأمنها وضمانا لسلامتها وحماية للمصريين من مروجى الأخبار المغرضة المثيرة الباعثة على الفتنة وإثارة الاضطراب .(٥)

وعقد محمد فؤاد جلال ـــ وزير الإرشاد القومى وقتها ـــ مؤتمرا صحفيا بمكتبه فى ١٩ يناير سنة ١٩٥٣ سئل فيه عن سبب إلغاء ترخيص بعض الصحف فأجاب بأن إحدى المجلات (يقصد الصباح) عطلت أسبوعا وليس شهرا رحمة بعمالها لنشرها موضوعات خارجة على الآداب العامة ، أما المجلات الأخرى فلم تخرج عن كونها منشورات شيوعية ومتطرفة دأبت على إثارة الفتنة .

واعتقل فى هذا اليوم ١٥ شخصا بينهم بعض الصحفيين هم : سعد صادق صاحب « الفداء » ، ود . لويس دوس المحرر بها ، واللواء سليمان عبد الواحد شبل رئيس تحرير مجلة « النذير » واتهم الثلاثة بإثارة الطوائف .

وصودرت بعد ذلك الصحف الماركسية (الكاتب ، الملايين ، الواجب ، صوت الطالب ، المعارضة) إذ فتحت هذه الصحف ـــ وبالذات الكاتب ـــ بعد إعدام العاملين مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى اللذين اتهما فى حوادث مظاهرات العمال فى كفر الدوار فى سبتمبر ١٩٥٢ وقدما لمجلس عسكرى أصدر حكمه بإعدامهما ، فتحت المجال لتوجيه النقد لحركة الجيش ممادفع رجال الحركة إلى اقتحام مكاتبها وتعيين أنور السادات رقيبا عليها حتى أغلقت نهائيا سنة ١٩٥٣ .

رابعا ـــ المطالبة برفع الرقابة عن الصحف :

كانت الرقابة على الصحف شديدة ، وكان الصحفيون دائمى السؤال عن موعد إلغاء الرقابة ، وقد رد جمال عبد الناصر نفسه على هذا السؤال الذى وجهته إليه فاطمة اليوسف على صفحات « روز اليوسف » فى ١١ مايو سنة ١٩٥٣ قائلا : « .. لانريد أن يشترى الحرية أعداء الوطن ، أما مبدأ حاجتنا إلى الخلاف فى التفاصيل قدر حاجتنا إلى الاتحاد فى الغايات فأنا مؤمن به وأثق أنه من

أسس الحرية الصميمة ـــ بل من أسس النظام أيضا ، وأنا أكره بطبعى كل قيد على الحرية وأمقت بأحساسى كل حد على الفكر على أن تكون الحرية للبناء وليست للهدم وعلى أن يكون الفكر خالصا لله وللوطن ... إننى لاأخشى من إطلاق الحريات وإنما أخشى أن تصبح هذه الحريات كما كانت قبل ٢٣ يوليو سلعا تباع وتشترى وأنا لاأقصد بذلك أن أمس جميع الصحفيين ، وإنما الذين أقصدهم هم جميع الذين قرأت أسماءهم فى كشف المصاريف السرية ، وأنا أريد أن أصون الحرية من هذا العبث ولايتفق ومبادئنا أن تصفق لنا الجرائد على صفحاتها ... ومع ذلك فأين الحرية التى قيدناها .. أنت تعلمين أن النقد مباح وأننا نطلب التوجيه والإرشاد ونلح فى الطلب بل إننا نرحب بالهجوم حتى علينا ... » .(٦)

وعاد إحسان عبد القدوس مطالبا برفع الرقابة مشيرا إلى أن الوسيلة الكبرى للاحتفاظ بمبادىء الشورى وهى الصحافة لاتزال معطلة ولاتزال تخضع للرقابة .. رقابة الفرد ، ويستطيع صلاح سالم أن يقول صادقا إن الرقابة قد خفت وهانت ، ولكن هذا لايعنى أن الأقلام تحررت مادامت لاتزال تدور فى دائرة يرسمها لها فرد ، دائرة تتسع وتضيق كيفما شاء هذا الفرد وذكر أن صلاح سالم رغم إلغائه الرقابة على رسائل مراسلى الصحف الأجنبية إلا أنه لم يلغها عن الصحف الداخلية .(٧)

خامساً ـــ بداية الخلاف مع جريدة « المصرى » :

احتدم الخلاف بين « المصرى » وحركة الجيش عندما نشر أحمد أبو الفتح رئيس تحرير « المصرى » مقالا فى ٢١ مايو ١٩٥٣ عنوانه « نعم للدستور » قال فيه إن مصر الآن وقد انقضى على حركة الجيش قرابة ١٠ أشهر لاتزال دون دستور والأحكام العرفية التى فرضت فى عهد فاروق لاتزال مفروضة والمعتقلات التى كانت مفتوحة منذ ٢٦ يناير لاتزال فتوحة إلى الآن والرقابة على الصحف مفروضة عليها ، وشكا مما تفعله الرقابة مع جريدة المصرى وكيف أنه عندما أراد الرد على ماكتبه الرقيب العام ، وزير الارشاد ، أصر حضرته على منعه من نشر رده إلا إذا كان مصحوبا برد لحضرته وأرسل البوليس قبيل الفجر يحاصر المطابع ويصادر مايطبع لأن رده ليس موجودا إلى جانب المقال . وكان هذا المقال رداً على حديث لصلاح سالم نشره فى « الأهرام » تحدث فيه عن الباكين والمتباكين على الدستور ، وأخذ أحمد أبو الفتح هذا الكلام على أنه المقصود به .(٨)

ونشرت « الأخبار » فى اليوم التالى ردا من صلاح سالم قال فيه إنه لم يعن أحمد أبو الفتح بالذات واحتج على اتهام أحمد أبو الفتح عهد الثورة بأنه استمرار لعهد فاروق وتساءل عن سر اختيار وقت وقف المباحثات (مع الإنجليز حول الجلاء) بالذات لإثارة هذه القضايا بطريقة تساعد على بلبلة الأفكار وتصديع الجبهة الداخلية بما يحقق بال المستعمر ، وقال إن نهازى الفرص وجدوا الفرصة

سانحة للعب بالنار كما كانوا يلعبون فى الماضى فى سبيل الحصول على منفعة ذاتية على حساب الشعب وأرزاقه ومصلحة الوطن [٩]

وفى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣ أقام مجلس قيادة الثورة مؤتمرا شعبيا فى ميدان الجمهورية خطب فيه محمد نجيب وجمال عبد الناصر وصلاح سالم وهاجموا جميعا الوفد ومصطفى النحاس ، وهاجم صلاح سالم جريدة « المصرى » هجوما عنيفا واتهمها بالعمالة لحساب الإنجليز وقال : « ... اسمحوا لى وأنا وزير للإرشاد أن أعلن بقوة وحزم وباسم قيادتكم أن الرقابة على الصحف فى داخل مصر ستظل قوية بتارة تضع سيفا فوق كل رأس مخربة تريد أن تبلبل الأفكار وأن تشيع الفرقة والانهيار فى صفوف الشعب ... وأننا سنطهر بقوة وحزم كل ركن من أركان هذه الدولة ولن ننساكِ فى هذا المضمار ياصاحبة الجلالة » .[١٠]

سادساً ــ تطهير الصحافة وأحداث مارس :

تطورت الأمور بعد ذلك بإثارة قضية ضرورة تطهير الصحافة ، كان محمد التابعى قد اقترح فى مقال له نشر فى جريدة « أخبار اليوم » فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ــ تشكيل لجنة لتطهير الصحف والصحفيين تسأل كل صحفى وكل صحفية من أين لك هذا[١١] ، كما كتب محمد حسنين هيكل رئيس تحرير مجلة « آخر ساعة » وقتها مطالبا نقابة الصحفيين بإيقاف المصروفات السرية ونشر كشوف المصاريف السرية فى العهود الماضية وتأليف لجان قضائية تفحص حسابات جميع الصحف ، وكان رد النقابة على ذلك أن أحالته للجنة تأديب فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٣ ولكنه استمر فكتب مقالين آخرين حول الموضوع نفسه .[١٢]

كما وجه صلاح سالم نفسه كلمة من دار الإذاعة قال فيها : « ... إنه إذا كان هناك من باعوا أقلامهم فى الماضى فهم يعرفون أنفسهم وأنا لاأريد أن أشهر بهم ولكنى مستعد لتقدم كل مالدى من معلومات للمسئولين عن نقابة الصحفيين وهم بدورهم يتصرفون ... » .[١٣]

وشهدت تلك الفترة أحداثا مهمة عرفت بأزمة مارس ١٩٥٤ بدأت بخلاف بين اللواء محمد نجيب يؤيده خالد محيى الدين ــ عضو مجلس قيادة الثورة ــ من جانب وجمال عبد الناصر وبقية أعضاء مجلس قيادة الثورة من جانب آخر .

وجاءت استقالة نجيب الأولى فى فبراير سنة ١٩٥٤ التى قُبلت وخرجت على إثرها المظاهرات تطالب بعودة نجيب ، واتفق أعضاء مجلس قيادة الثورة مع جريدتى « الجمهورية » و« الأخبار » على أن تكتبان عن المثل والمبادىء وضرورة التمسك بها « ... ومن أننا زائلون وأما مصر فباقية وثابته ... » .[١٤]

وقد تطور هذا الخلاف على صفحات الصحف فأثار قضايا الديمقراطية وشكل نظام الحكم وضرورة عودة الجيش لثكناته وانتخاب جمعية تأسيسية وإصدار الدستور وإلغاء الأحكام الاستثنائية ورفع الرقابة عن الصحف .

ولعبت الصحافة فى تلك الفترة دورا مهما إذ أثارت على صفحاتها بعض القضايا التى شكلت أحداث أزمة مارس والتى أثارها أصحابها من الصحفيين والمفكرين على صفحات الجرائد.

وانقسمت الصحف إلى فريقين : معارض لبقاء الجيش فى الحكم وتمثله جريدة « المصرى » وجريدة « القاهرة » ومجلة « روز اليوسف » وصحيفة « الجمهور المصرى » ، فى حين وقفت « الجمهورية » و« الأخبار » مدافعتين عن مجلس قيادة الثورة .

وفى أعقاب عودة محمد نجيب بعد المظاهرات وموقف سلاح الفرسان صدرت قرارات ٥ مارس الديمقراطية التى تضمنت إلغاء الأحكام العرفية وعودة الحياة النيابية وتأليف جمعية تأسيسية تعد الدستور وعودة الجيش لثكناته وإلغاء الرقابة على الصحف ، وأكدتها قرارات ٢٥ مارس من السنة نفسها .

وتمتعت الصحافة خلال هذه الفترة بالحرية ، ولكن أعيد فرض الرقابة على جريدة « القاهرة » وحدها إذ أعلن صلاح سالم أنها تعمدت نشر أنباء كاذبة من شأنها بلبلة الأفكار وأن هذا يعتبر إنذارا لكل الصحف كما أن الأحكام العرفية مازالت قائمة والرقابة على الصحف يمكن أن تعود فى أية لحظة .

وأصدر مجلس نقابة الصحفيين بعد ذلك بيانا أعلن فيه أسفه لإعادة الرقابة على صحيفة « القاهرة » وانذار بقية الصحف رغم توالى تصريحات المسئولين بأن الأحكام العرفية نفسها ستلغى خلال الأيام القليلة القادمة ، وطالب المجلس المسئولين بإعادة النظر فى هذا القرار .[١٥]

وعاد صلاح سالم فى ٢٧ مارس فصرح بأن الرقابة على جريدة « القاهرة » سترفع غداً ، ولكن مجلس قيادة الثورة تراجع عن قراراته الديمقراطية إذ أعلن فى ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤ تأجيل تنفيذ قرارت ٥ ، ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال وذلك بعد مظاهرات اتحاد نقابات النقل المشترك وقرارات ممثلى ضباط الجيش التى طالبت مجلس قيادة الثورة بالاستمرار فى مباشرة سلطاته حتى تنفيذ أهداف الثورة .

واحتجت جريدة « المصرى » بعد ذلك على موقف عمال النقابات واعتبرته مؤامرة ضد الشعب وذكرت أنهم مأجورون ، وحققت النيابة بعد ذلك مع حسين أبو الفتح صاحب « المصرى » بناء على بلاغ من عمال النقابات[١٦] ، كما نشرت « روز اليوسف » بعض المقالات اشارت فيها إلى أن موقف عمال النقابات ضد الحياة النيابية .[١٧]

وخلال تلك الفترة تمحب « جمهوريه » على الرغم من كونها جريدة الثورة أن ينشر على صفحاتها ما يعتبر نقداً مباشراً لبعض إجراءات الثورة وموقفها من بعض القوى السياسية ، ومن ذلك التفريق فى المعاملة بين الإخوان والشيوعيين . والحملة ضد لجنة الدستور

وفى ٥ أبريل سنة ١٩٥٤ أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً يتضمن :

(١) محاسبة المسئولين عن الفساد فى العهود الماضية وطرق إبعادهم عن العمل فى محيط السياسة وحرمان عدد منهم من حقوقه السياسية .

(٢) تطهير الصحافة .

(٣) منح سلطات للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها .

(٤) البت فى إصدار قانون لحماية الثورة والأسس التى يقوم عليها المجلس الوطنى .

(٥) مشروعات هامة لمصلحة مختلف طبقات الشعب وتنشيط الاقتصاد القومى والقضاء على الفساد .[١٨]

وطلب صلاح سالم — وزير الإرشاد القومى — أن يجتمع مجلس قيادة الثورة فى ١٢ أبريل ليعرض على أعضائه الإجراءات الواجب اتخاذها لتطهير الصحافة واستبعاد أصحاب الصحف من نقابة الصحفيين على أن تتكون النقابة من الصحفيين أنفسهم فقط .[١٩]

وصدر قرار فى ١٦ أبريل بحل مجلس النقابة — بدعوى أن بعض أعضائه البالغ عددهم اثنى عشر عضواً قد تقاضوا مصروفات سرية — وتشكيل لجنة تحل محل مجلس النقابة من فكرى أباظة ووكيل وزارة الإرشاد ومحام عام والمدير العام لحسابات الحكومة ، كما تقرر إعادة النظر فى قانون النقابة وتعديله بما يتفق مع أهداف الثورة وشرف المهنة واستبعاد الذين لايجوز بقاؤهم فى هذه المهنة السامية .

وكان صلاح سالم قد ألقى خطابا فى ١٤ أبريل فى الاحتفال بتوزيع الأراضى على الزراع فى الفاروقية حمل فيه على الصحافة المضللة وقال إنه ثبت من الكشوف التى تحت أيدى رجال الثورة أن نصف أعضاء نقابة الصحفيين كانوا يأخذون مصروفات سرية وعلى رأسهم نقيب الصحفيين (حسين أبو الفتح وقتها) وسكرتير عام النقابة وقتها (مصطفى القشاشى) . وقال صلاح سالم : « ... ومع ذلك تصر الصحافة على أن تنادى بالحرية والديمقراطية ليأخذ الصحفيون باسم الحرية المصاريف السرية ... إن أسرة النقيب هذا الذى ينادى بالحرية لم يكونوا صحفيين ولقد تاجروا بالورق ولا زالوا يتاجرون بالورق والأسلحة حتى هذا العهد » .

وأذاع مصدر مسئول بيانا بأسماء ٢٤ صحفيا عثر على مستندات تثبت حصولهم على مصروفات سرية ويتضمن أسماء ١٥ جريدة ومجلة حصلت على مصروفات سرية .

ومانشر بالفعل كان أسماء ٢٣ صحفيا من بينهم النقيب حسين أبو الفتح ، ومصطفى القشاشى سكريتر النقابة ، وإحسان عبد القدوس رئيس تحرير « روز اليوسف » والسيدة فاطمة اليوسف ، وأحمد حسين المحامى ، وكامل الشناوى ، وأبو الخير نجيب رئيس تحرير « الجمهور المصرى » وقاسم أمين زوج السيدة فاطمة اليوسف ، ومرسى الشافعى مدير تحرير « المصرى » وعضو مجلس النقابة ، وألبرت مزراحى صاحب جريدة « التسعيرة والصراحة » ، ومحمد عبد المنعم رخا ، ود . إبراهيم عبده ، ود . حسنى خليفة رئيس تحرير « وكالة الأنباء العربية » وعبد الرحمن دنيا عضو مجلس النقابة ، وادجار جلاد صاحب جريدة « الجورنال دى جيبت » وجريدة « الزمان » وكريم ثابت ، وعبد الرحمن الخميسى ، وعبد الشافى القشاشى ، وعبد الرحمن زايد ، وأحمد عصفور ، ومحمد خالد ، ومحمد على غريب عضو مجلس النقابة ونعمة الله غانم صاحب جريدة « لابترى » التى كانت تصدر باللغة الفرنسية .

أما أسماء الصحف فهى : روز اليوسف ، الجمهور المصرى ، السودان ، الصباح ، البلاغ ، صوت الأمة ، النداء ، الحوادث ، الأساس ، السياسة ، الدستور ، بلادى ، التسعيرة والصراحة ، المقطم ، الزمان .(٢٠)

سابعاً ـــ اجراءات ضد بعض الصحف والصحفيين :

اتخذ قادة حركة الجيش إلى جانب ذلك عدة إجراءات ضد الصحف التى وقفت موقفا معاديا من الحركة خلال أحداث مارس إذ قدم محمود أبوالفتح وحسين أبو الفتح صاحبا « المصرى » إلى محكمة الثورة فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٤ ، وكانت مجلة التحرير قد نشرت قبل ذلك بأسبوع خبرا يقول إن التحقيقات التى تمت بالنسبة لأحد كبار الصحفيين المتغيبين عن مصر الآن تضمنت تدخله السافر فى عهد وزارة الوفد الأخيرة مفسدا الحكم بالمساعدة على الرشوة والإتجار تجارة غير مشروعة والتستر على فضائح معينة يندى لها الجبين .

وكانت التهم التى وجهت لمحمود أبو الفتح هى القيام بدعايات واتصالات فى الخارج ضد نظام الحكم القائم، وإغراء موظف عام بطرق غير مشروعة للمساهمة فى إتمام صفقة تجارية لمصلحته الذاتية ، أما حسين أبو الفتح فقد أتهم بأنه حاول بطرق غير مشروعة إتمام التعاقد مع وزارة الحربية على صفقة أسلحة مراعيا فى ذلك مصلحته الذاتية دون صالح الوطن ، وصدر الحكم فى مايو سنة ١٩٥٤ بالسجن ١٠ سنوات على محمود أبو الفتح مع مصادرة أمواله وممتلكاته لصالح الشعب . وحكم على حسين أبو الفتح بالسجن ١٥ سنة مع وقف التنفيذ ، وتعطلت « المصرى » منذ ٥ مايو سنة ١٩٥٤ .(٢١)

ويشير عبد اللطيف البغدادى إلى الخلاف بينه وبين جمال عبد الناصر حول قضية جريدة « المصرى » فيقول إنه يظهر أن عبد الناصر كان قد وعد أحمد أبو الفتح أحد أصحاب جريدة « المصرى » بشيء خاص فى أمر القضية الخاصة بهم التى نظرتها محكمة الثورة ، ولذا فقد تكلم عبد الناصر معه (أى مع البغدادى) مرتين ملمحا بأنهم يتعاونون مع الثورة ، ولكن البغدادى تقدم بالحكم الذى صدر على أصحاب جريدة « المصرى » طالبا التصديق عليه إلاّ أن عبد الناصر تساءل : لماذا لم نتكلم معا فى موضوع جريدة « المصرى » قبل صدور الحكم فقال البغدادى إنه لم يسبق للمحكمة أن عرضت قضية أو حكما فى قضية سابقة على المجلس قبل النطق به فى المحكمة .

وبعد مناقشة طويلة اتفق على تقسيط المبلغ المستحق استرداده من أصحاب « المصرى » على ٥ سنوات .(٢٢)

وإلى جانب سحب رخصة « المصرى » تم تعيين حارس على شركة الإعلانات الشرقية لإدارتها وإصدار صحفها حتى تُحصل من الشركة الأموال المحكوم بتسديدها ، والصحف التى تصدر عنها هى : البورص اجبسيين ، البروجريه ، اجبسيان بالفرنسية ، الاجيبشيان جازيت بالإنجليزية .

وفى ١٣ يونيو سنة ١٩٥٤ صدر قرار من وزارة العدل بتعيين مندوب من قبلها لادارة الشركات والمؤسسات التى لمحمود أبو الفتح أغلبية الأسهم أو الأنصبة فيها وأن يكون لهذا المندوب سلطة عضو مجلس الإدارة المنتدب . ورخص للوزارة بتعيين مندوب فى الشركات والمؤسسات الأخرى التى لايملك المحكوم عليه فيها تلك الأغلبية وذلك للإساهم فى إدارتها والإشراف عليها .

وكانت هذه الشركات هى : شركة الإعلانات الشرقية ، شركة الإعلانات المصرية ، شركة التوزيع المصرية ، على أن يكون مندوب وزارة العدل عضوا لمجلس الإدارة المنتدب فى الشركة الأولى وعضوا فى مجلس إدارة الشركتين الأخريين .(٢٣)

وفى ١٠ مايو سنة ١٩٥٤ نشرت الصحف الإدعاءات الخاصة بأبو الخير نجيب رئيس تحرير مجلة « الجمهور المصرى » ، والذى كان قد أودع بالسجن منذ عشرة أيام ، وتشمل الإدعاءات اتصاله بهيئات أجنبية وإخلاله بشرف مهنة الصحافة واستغلال هذه المهنة فى ابتزاز الأموال واتصاله ببعض الطوائف لإثارة الفتنة فى البلاد . وقدم أبو الخير نجيب لمحكمة الثورة يوم ١٢ مايو سنة ١٩٥٤ وحكم عليه فى ٢٠ مايو سنة ١٩٥٤ بالسجن مع الأشغال الشاقة ١٥ سنة وتجريده من شرف المواطن وإحالة محررى جريدته إلى نقابة الصحفيين للنظر فى أمرهم بما يكفل شرف المهنة ويطهرها من كل مايمس كرامتها .(٢٤)

كذلك اعتقل إحسان عبد القدوس رئيس تحرير « روز اليوسف » وقتها على الرغم من صداقته لأعضاء مجلس قيادة الثورة وأودع السجن الحربى لمدة ثلاثة أشهر منها شهر حبس انفرادى ، وصباح

يوم الإفراج عنه دعاه عبد الناصر على الفطور وقال له إنه كان (يربيه) وظل شهرا كاملا (يعزمه) يوميا على العشاء ويشاهد معه السينما .(٢٥)

وكان إحسان عبد القدوس قد نشر فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ أنه قضى فى السجن ٩٥ يوما متهماً هو وزميله اسماعيل الحبروك بأخطر تهمة يمكن أن يتعرض لها مواطن : العمل على قلب نظام الحكم ، وتولت نيابة أمن الدولة التحقيق معهما .(٢٦)

ثامناً ـ تشريعات جديدة لمهنة الصحافة :

شهدت تلك المرحلة أيضا بدء التفكير فى إصدار تشريعات جديدة تنظم مهنة الصحافة وكانت الأهرام قد نشرت فى ٨ مايو سنة ١٩٥٤ تقول إن وزارة العدل قد أتمت وضع مشروع قانون الصحافة الجديد فى ضوء المبادىء العامة والخطوط الرئيسية التى رسمها المسئولون لتنظيم مهنة الصحافة ، وتضمن المشروع الأحكام التفصيلية الخاصة بالأوضاع الحالية للصحافة والصحفيين وممارستها فى المستقبل وطريقة القيد فى جدول الصحفيين وشروط انتخابات مجلس إدارة النقابة وطرق الطعن فيها وكانت أهم أحكامه :

(١) الصحفيون الحاليون من غير أصحاب الصحف يتقدمون من جديد إلى لجنة الجدول لإعادة قيد أسمائهم ، ويحرم من مزاولة المهنة الصحفيون الذين صدرت ضدهم أحكام جنائية أو أحكام ماسة بالشرف أو بكرامة المهنة .

(٢) يشترط قضاء مدة تمرين للصحفيين الجدد قبل قيد أسمائهم فى جدول الصحفيين مقدارها عام واحدللحاصلين على درجة الدكتوراه وعامان للحاصلين على مؤهل دراسى عال وأربع سنوات للكفاءة من غير أصحاب المؤهلات الدراسية العالية .

(٣) تؤلف نقابة الصحفيين من المحررين وحدهم .

وذكرت الصحف أن هذا المشروع سيعرض على لجنة مؤلفة من السادة وزير العدل ووزير الإرشاد القومى والاستاذ فكرى اباظة لدراسته وتلقى ملاحظات الصحفيين عليه وحين تنتهى اللجنة من بحثه تقدمه بتقرير منها إلى مجلس الوزراء لنظره واستصدار قانون به .(٢٧)

وفى ١٣ سبتمبر من السنة نفسها نشر أن اللجنة المختصة ستنتهى من دراسة مشروع القانون الجديد لنقابة الصحفيين وتقدمه إلى مجلس الوزراء فى الجلسة بعد القادمة .(٢٨)

تاسعاً ــ الحديث عن شكل نظام الحكم :

أصبح واضحا بعد أحداث مارس سنة ١٩٥٤ أن مجلس قيادة الثورة والعسكريين سيظلون فى الحكم ولن يعودوا إلى ثكناتهم ــ على الأقل حتى انتهاء فترة الانتقال التى حدد لها ثلاث سنوات ــ وأن الأحكام العرفية والظروف الاستثنائية ومن بينها الرقابة على الصحافة ستظل قائمة حتى يناير سنة ١٩٥٦ .

وفى مايو سنة ١٩٥٥ صدر أمر رقم ١٢٠ بتعديل الأمر رقم ٣٩ فى شأن الرقابة من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ويضيف فقرة جديدة هى :

لايجوز أن تفرض الرقابة طبقا للفقرة السابقة على أية صحيفة بالنسبة إلى كل مايتعلق بنظام الحكم بعد فترة الانتقال .(٢٩)

وطلب الرئيس جمال عبد الناصر من كل صاحب رأى وفكر أن يتكلم ويشارك فى تحديد شكل نظام الحكم فى الفترة القادمة .

ولكن فى ٢٩ مايو سنة ١٩٥٥ نشر بيان من وزارة الإرشاد القومى جاء فيه أن الصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد القومى قابل مصطفى أمين رئيس تحرير « الأخبار » وحضر الاجتماع مدير الرقابة للتحقيق فى موضوع منع الرقابة نشر مقال للطفى حسونة خاص بنظام الحكم بعد فترة الانتقال وأكد مصطفى أمين للوزير أن الرقابة لادخل لها بهذا المنع مطلقا ، وأنه هو شخصيا الذى أمر بتأجيل نشر هذا المقال لأن كاتب المقال كان يعترض فى مقاله على مبدأ إقامة برلمان بعد فترة الانتقال ، وبهذه المناسبة تؤكد وزارة الإرشاد القومى انها حريصة على تنفيذ ماتقرر أخيرا من رفع الرقابة كلية حول موضوع نظام الحكم بعد فترة الانتقال بمعنى أن مايكتب حول هذا الموضوع لايعرض أصلا على الرقابة والمفهوم من روح هذا القرار أن حكومة الثورة حريصة على أن تعرف آراء المواطنين حول هذا الموضوع الخطير .(٣٠)

ونشر هذا المقال بعد ذلك وكان يتضمن دعوة للتريث فى التفكير فى الحكم النيابى لأن هناك مشاكل اقتصادية واجتماعية فى رأى كاتبه أولى بالعناية ، وليس من المنطقى أن تقوم الرقابة بمنع هذا المقال الذى يرحب ببقاء الأوضاع كما هى .

وفى اليوم التالى أدلى صلاح سالم وزير الإرشاد القومى لمندوبى الصحف بحديث جاء فيه « أبلغت اليوم أن الاستاذ وحيد رأفت كتب مقالا عن نظام الحكم بعد مرحلة الانتقال وأن هذا المقال قد منع نشره وكان سيادته يظن أن الرقابة مسئولة عن منع نشر هذا المقال رغم البيانات المتكررة التى صدرت من جانب المسئولين موضحة بأن حكومة الثورة يهمها جداً أن تعرف آراء المواطنين فى هذا الموضوع الذى يتصل بمستقبل البلاد ... ولما كانت الرقابة لادخل لها فى هذا المنع مطلقا فقد تأكد

من أن هذا المنع حدث من جانب رياسة تحرير « الأهرام » كما حدث المنع فى مقال الأستاذ أحمد لطفى حسونة من جانب رياسة تحرير « الأخبار » ... إن وزارة الإرشاد القومى بعد أن رفعت الرقابة حقيقة عن الصحف فى هذا الموضوع أرجو ملحا أن ترفع الرقابة عن نفسها .(٣١)

والغريب أنه نشر فى تلك الفترة بعض الأراء التى تؤيد عدم وجود برلمان ولاترى أن هناك حاجة ملحة للإسراع فى إيجاد برلمان يعوق سرعة الإنتاج الحكومى ويعرقل الخطوات السريعة الواسعة إلى الأمام التى تحققت فى غياب البرلمان .

عاشراً ــ دستور ١٩٥٦ ورفع الرقابة عن الصحف :

جاء دستور سنة ١٩٥٦ المؤقت لينص فى مادته (٤٥) على كفالة حرية الصحافة والطباعة والنشر لصالح الشعب وفى حدود القانون .

وفى ١٩ يونيو سنة ١٩٥٦ أوقف العمل بالقانون العسكرى والغيت الرقابة على الصحف وبدأت البلاد تستعد للانتخابات الجديدة وأعلن ذلك الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه فى المؤتمر الشعبى احتفالا بالجلاء وقال الرئيس : « ... لا أحكام عرفية منذ اليوم فمصر تشعر بحرية حقيقية وكل الذى أطلبه من هذا الشعب أن يكون باستمرار على حذر ووصيتى أن تنسوا الماضى ، لكن لاتنسوا عبره ... اليوم نعلن انتهاء الأحكام العرفية ، وبهذا تكون هناك حرية صحافة .. إن كل الذى أطلبه باسمكم وباسم هذا الشعب أن تستخدم حرية الصحافة فى سبيل المحافظة على سيادة هذا الشعب وتحقيق أهدافه .. أهداف الثورة .. » .(٣٢)

حادى عشر ــ مجلس الوزراء يبحث قانون الصحافة الجديد :

بحث مجلس الوزراء فى يونيو سنة ١٩٥٦ قانون الصحافة الجديد ونشرت الصحف أهم نصوصه التى تضمنت النقاط التالية :

(١) يجب على كل جريدة أن تخطر عن أصحاب رأس مالها ومموليها وأن تخطر عن أى تغييرات تحدث فيهم إذا زاد عددهم أو نقص .

(٢) يجب على كل جريدة أن تنشر ميزانيتها على الناس كل سنة فى مكان بارز منها .

(٣) يجب على كل جريدة أن تنشر بجانب الميزانية قائمة بأسعار الإعلانات التجارية فيها وذلك حتى لايحدث أن تبيع الصحف على صفحاتها مساحات إعلانية بأكثر من السعر الرسمى المحدد

للإعلان فيها لأشياء خاصة كما حدث فى إعلانات فضيحة كورنر القطن الذى حدث فى أثناء الوزارة الوفدية .

(٤) ألغى التأمين المالى الذى كان يدفع لإصدار أية صحيفة حتى لاتكون هناك قيود مالية على النشر .

(٥) يجب على كل جريدة أن تخطر عن أسماء محرريها وعن أى تغييرات تحدث فيهم .

وتضمن القانون الجديد أيضا المبادىء التالية :

(أ) لايجوز الخوض فى أى مسألة عسكرية تتصل بتحركات القوات المسلحة وأسلحتها وتدريبها إلا بإذن كتابى من وزارة الحربية .

(ب) يتعين على الصحف أن تمتنع عن نشر أخبار أى تحقيق جنائى قائم تجد السلطات القضائية التى تتولى التحقيق أنها مضطرة إلى حظر النشر عليه لأسباب تتعلق بالآداب العامة أو سلامة التحقيق .

(ج) لاينبغى نشر مامن شأنه اتهام أى فرد بجريمة إلا بعد صدور قرار الاتهام ، كذلك لايجوز نشر تفاصيل التحقيقات والمرافعات فى قضايا الزنا والطلاق والعرض مما يمس روابط الأسرة التى أسبغ عليها الدستور ، القانون الأساسى للبلاد ، قداسة خاصة .

(د) لاينبغى نشر أخبار مبنية للمجهول تلقى الشبهات على أفراد أو جماعات من غير تخصيص أو تحديد .

(هـ) ينبغى أن توضع لمهنة الصحافة تقاليد وآداب ويصدر بهذه التقاليد التى تتولى نقابة الصحفيين وضعها — قرار من الوزير المختص .(٣٣)

وتابعت الصحف أخبار هذا القانون الجديد فنشرت « روز اليوسف » أنه قد تقرر تطبيقه عمليا من أول يناير سنة ١٩٥٨ ، وعادت « الأهرام » فنشرت فى ديسمبر ١٩٥٨ تصريحا لحسين الشافعى الوزير المركزى للشئون الاجتماعية فى ذلك الحين — جاء فيه أن قانون الصحافة الجديد قد رفع إلى الرئيس لاعتماده ، ومن المنتظر أن يصدر خلال الأيام القادمة .(٣٤)

وبالنسبة للرقابة على الصحف فقد عادت من جديد بعد وقوع العدوان الثلاثى فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ واعلان حالة الطوارىء .

وكان قد صدر أيضا قرار من رئيس الجمهورية وهو القرار رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ يحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وأفرادها ، وعلى العموم كل مايتعلق بالنواحى العسكرية والاستراتيجية بأى طريق من طرق النشر أو الإذاعة إلا بعد الحصول مقدما على موافقة كتابية من القيادة العامة للقوات المسلحة . ويعاقب

بالحبس من ٦ أشهر إلى ٥ سنوات وبغرامة من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين من يخالف أحكام هذه القانون وذلك إذا ارتكبت الجريمة فى زمن السلم ، أو بالسجن إذا ارتكبت فى زمن الحرب .

كما أصدر الرئيس جمال عبد الناصر أمراً فى ١١ يونيو سنة ١٩٥٦ بأن يحذف من قانون المطبوعات جميع المواد التى كانت تحمى رئيس الدولة من نقد الصحف والكتاب .

وعلقت الصحف على هذا الأمر بأنه أصبح من حق الصحف المصرية والمواطنين لأول مرة فى تاريخ مصر أن تنتقد رئيس الدولة دون أن يقدموا إلى محكمة الجنايات .(٣٥)

ثانى عشر : إلغاء بعض الصحف والاستمرار فى سياسة إصدار صحف جديدة :

خلال هذه المرحلة كانت الصحافة مازالت ملكا لأصحابها حرة فى تصرفاتها وتوجهاتها خاصة بعد إلغاء الرقابة بعد سنة ١٩٥٦ ، ولهذا السبب اتجه النظام إلى إجرائين :

الأول : خاص بإلغاء بعض الصحف .

الثانى : الاستمرار فى سياسة إصدار صحف جديدة .

ولذلك صدر فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٦ قرار وزارى رقم ٢٥٩ لسنة ٥٦ من وزارة الارشاد القومى باثبات عدم انتظام صدور الجرائد والمجلات التالية ، واعتبار الاخطارات المقدمة لإصدارها كأنها لم تكن وهى :

البحار، أخبار الأسبوع، أخبار النيل، إذاعات العالم، الاشاعة، البشير، البلبل، الجامعة الحرة، الحزب الوطنى، الدعاية، الراديو والبعكوكة، الزمان السعد، الشعب الجديد، القصة، اللواء الجديد، الموسيقى والمسرح، الميزان، شباب الحرية، صوت الأحرار، صوت الأشقاء، قناة السويس، لسان العرب، مسامرات، الجيب، النوبة الحديثة، كلية الحقوق، أخبار الفن، التسع قصص، التنويم المغناطيسى، الجامعة، الربيع، الشهر، الرياضة البدنية المصرية، المقتطف، الموتور، النداء، النشأة الأباظية، صوت الأمة، مصر الفتاة، قصر العينى، قصص بنت النيل، قناة الغد، اتحاد الشرق، بور سعيد، الاراء، دمياط، الأضواء، الشعب الحر، النبراس، الرعد، نهضة العمال، صوت سمنود، الفنار، المنصورة، المرصد، الأقاليم، مصر الجديدة. **Sumer Anatolie La revue d'Egypte, Le Sport en Egypte, La Presse Médicale, Readers Digest, La Tribune.**

وفى ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٧ أمر الحاكم العسكرى العام بتعطيل إصدار مجلات لوريون دى جيبت — بنت النيل — درية شفيق .(٣٦) وتم تعطيل مجلة « السيدات المسلمات » أيضا بأمر الحاكم العسكرى .(٣٧)

وفى هذه المرحلة ظهرت صحف جديدة صدر بعضها عن بعض دور الصحف القائمة وقتها وهى مجلة « حواء الجديدة » التى صدرت عن دار الهلال فى ١٤ يناير سنة ١٩٥٥ ورأست تحريرها أمينة السعيد وكانت شهرية فى البداية ثم أصبحت أسبوعية بعد ذلك .

كما صدرت مجلة « صباح الخير » أسبوعية عن دار روز اليوسف فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٦ ورأس تحريرها أحمد بهاء الدين .

وأصدرت دار التحرير فى أبريل سنة ١٩٥٤ مجلة « الرسالة الجديدة » أدبية فنية ورأس تحريرها يوسف السباعى .

واستمرت الثورة فى تلك الفترة فى سياسة اصدار صحف خاصة بها إذ أصدرت فى ٣ يونيو سنة ١٩٥٦ جريدة « الشعب » ورأس تحريرها صلاح سالم وحسين فهمى ، وعزل الرئيس عبد الناصر صلاح سالم من رئاسة التحرير عندما اختلف معه حول وجهة نظره فى أثناء العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ ، فقد كان من رأى صلاح سالم أن تعلن مصر الاستسلام وأن يسلم أعضاء مجلس قيادة الثورة أنفسهم للقيادة البريطانية إنقاذاً للبلاد فى رأيه ، واعتبر عبد الناصر أنه رأى استسلامى أقرب الى الخيانة .

ثم عين أحمد لطفى واكد رئيسا لتحريرها من أول يناير سنة ١٩٥٧ وقد أبعده الرئيس عبد الناصر من رئاسة التحرير بعد أن خالف تعليماته الخاصة بضرورة أن تصف الصحافة الشيوعيين بأنهم عملاء ، وغضب منه الرئيس فأبعده وعين أحمد بهاء الدين رئيسا لتحرير « الشعب » .(٣٨) وضمت الجريدة بعد ذلك إلى دار التحرير للطبع والنشر .

وفى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٩ أدمجت هذه الصحيفة مع صحيفة الجمهورية وأصبح اسم الصحيفة الجديدة « الجمهورية : جريدة الشعب » .

وصدرت « المساء » فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ورأس تحريرها خالد محيى الدين لتكون منبراً للاشتراكيين والتقدميين المصريين وكانت أهداف الجريدة كما جاءت فى افتتاحية عددها الأول :

- انها تصدر دفاعا عن سياسة الاستقلال الوطنى .
- دفاعا عن سياسة التصنيع وحماية الاقتصاد الوطنى من أجل رفاهية الشعب .
- دفاعا عن حقنا المشروع فى تأميم وادارة قناة السويس بحرية لخير الانسانية .
- دفاعا عن مبادىء باندونج وبريونى .
- دفاعا عن الشعوب المكافحة لتنال حريتها واستقلالها .
- دفاعا عن الكفاح المشترك بين شعب مصر والسودان ضد الاستعمار .
- دفاعا عن وحدة الشعوب العربية فى نضالها المشترك .

— دفاعا عن شعوب فلسطين والجزائر وقبرص
— دفاعا عن ممارسة دستورية لحقوقنا وواجباتنا
— دفاعا عن السلام والحرية .[٣٩]

وظلت المساء تلعب دورها حتى اصطدمت بالرئيس جمال عبد الناصر نتيجة لموقفها من ثورة العراق وعبد الكريم قاسم المعارض لموقف الرئيس عبد الناصر منها .

وفى أول يناير سنة ١٩٥٩ قبض على الدكتور عبد العظيم أنيس الصحفى بجريدة المساء بسبب مقال كتبه عنوانه « الحركة الوطنية العربية » فى حين كان ينادى الرئيس عبد الناصر بالحركة **القومية** العربية . وشملت اعتقالات أول يناير نحو ٢٠٠ من القيادات الماركسية .

وعندما قامت ثورة العقيد عبد الوهاب الشواف فى الموصل فى ٨ مارس من السنة نفسها ضد نظام عبد الكريم قاسم وأيدها الخط العام للنظام المصرى خرجت المساء بمانشيت يوم ١٠ مارس يقول « انتهاء ثورة الموصل » .

واعتبر الرئيس عبد الناصر موقف المساء خروجا على خطه وقرر ابعاد خالد محيى الدين عن رئاسة التحرير وأبلغ بذلك فى ١٢ مارس سنة ١٩٥٩ وعين مصطفى المستكاوى — وهو أيضا ضابط — رئيسا لتحريرها .

وفى ١٣ مارس صدر قرار بفصل ١٣ محرراً من محررى « المساء » ومنهم د . حسين كمال الدين وعلى الشلقانى وعادل ثابت وإسماعيل المهداوى وعدلى برسوم ، كما فصل عدد آخر من الصحفيين التقدميين فى عدد من المؤسسات الصحفية الأخرى .

وكتب رائد عطار فى ١٥ مارس فى جريدة « الجمهورية » التى كان نائبا لرئيس تحريرها — تحقيقا صحفيا استغرق ٣ صفحات عن الخلاف بين العراق والجمهورية العربية المتحدة اتهم فيه عبد الكريم قاسم بالشذوذ الجنسى ، وقد منع هذا الكاتب من الكتابة بأمر الرئيس عبد الناصر صبيحة اليوم الذى ظهرت فيه مقالته .

وفى ٢٨ مارس ١٩٥٩ تم اعتقال عدد كبير من الكتاب والصحفيين وأساتذة الجامعات الماركسيين واليساريين من بينهم د . لويس عوض ، ود . محمد الخفيف ، ود . عبد الرازق حسن ، ود . فوزى منصور ، ولطفى الخولى ، وأبوسيف يوسف ، ود . إسماعيل صبرى عبد الله ، ود . فؤاد مرسى ، ود . عبد العظيم أنيس ، ومحمود أمين العالم ، ونسرين عطية الشافعى ، وعلى الشلقانى ، ومحمود السعدنى ، وفيليب جلاب ، وأديب ديمترى ، وشوق عبد الحكيم ، وابراهيم عامر ، وفتحى خليل ، ومحسن الخياط ، وعبد الستار الطويلة ، وصلاح حافظ ، وزكى مراد ، وأمير اسكند ، وأبراهيم عبد الحليم ، ورفعت السعيد ، وعادل حسين .

وأودعوا معتقلى الواحات الخارجة وأبو زعبل الذى صفى بعد موت شهدى عطية الشافعى نتيجة التعذيب ونقل المعتقلون فيه إلى معتقل الواحات .

ومن الصحف التى صدرت أيضا صحيفة « الثورة » وهى مجلة أسبوعية صدرت عن منظمات الشباب وكان مؤسس المجلة ورئيس تحريرها الصاغ وحيد جودة رمضان قائد منظمات الشباب واختار شعارا لها « لاشرقية ولاغربية » . وصدر عددها الأول فى أول يوليو سنة ١٩٥٤ وتوقفت فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٦ وبعده صدر قرار حل منظمات الشباب فى ٨ مايو سنة ١٩٥٦ . ومنها أيضا مجلة « بناء الوطن » وهى مجلة كانت تصدر شهرية وكانت شبه متخصصة فى الإعلام عن المشروعات الاقتصادية للثورة ، وصدر عددها الأول فى يوليو سنة ١٩٥٨ وكان مؤسسها ورئيس تحريرها أمين شاكر الذى كان يعمل فى الوقت نفسه مديرا لمكتب الرئيس عبد الناصر وكانت « بناء الوطن » تدعو إلى الاقتصاد الحر والثقافة الغربية وآلت ملكيتها للدار القومية للطباعة والنشر فى سنة ١٩٦٤.وتوقفت نهائيا عن الصدور فى نوفمبر سنة ١٩٦٦ .

ثالث عشر — أوضاع الصحف القائمة :

تعرضت « الجمهورية » فى تلك الفترة لهزات عنيفة اذ شهدت العديد من التغيرات السريعة والمتلاحقة فى إدارتها وفى شخصيات المسئولين عنها وعن تحريرها وبلغ أمر الفوضى فيها أن أرسل مدير إدارة المباحث العامة خطابا لمدير عام مصلحة الاستعلامات فى مارس سنة ١٩٥٩ أشار فيه إلى الانقسام فى الجريدة وتضارب السلطات .

وفى بداية سنة ١٩٥٦ كانت جريدة « الأهرام » معروضة للبيع وكان من بين الذين تقدموا لشرائها دار التحرير للطبع والنشر وتوقفت الصفقة لخلاف فى الثمن .

وشعر أصحاب « الأهرام » بمدى قرب محمد حسنين هيكل من الرئيس جمال عبدالناصر فاتفقوا معه على أن يتولى رئاسة تحرير « الأهرام » ووقع معهم العقد فى يونيو سنة ١٩٥٦ ، وظل العقد سنة كاملة قبل ان يوضع موضع التنفيذ ، إذ تولى هيكل رئاسة التحرير ابتداءً من أغسطس سنة ١٩٥٧ .

وبدأ « الاهرام » يفكر فى تنفيذ مشروع مبنى « الأهرام » الجديد لتطوير إمكانيات « الأهرام » إداريا وتنظيميا وفنيا منذ أكتوبر سنة ١٩٥٨ .(٤٠)

رابع عشر — العلاقة بين الصحافة والتنظيم السياسى :

ظهرت الحاجة خلال تلك الفترة إلى تنظيم العلاقة بين الصحافة والتنظيم السياسى القائم بعد هيئة التحرير وهو الاتحاد القومى ، فعقد أنور السادات — سكرتير عام الاتحاد القومى وقتها — عدة

اجتماعات مع رؤساء تحرير الصحف والمجلات ، ومن ذلك أنه اجتمع معهم فى ١٢ مايو سنة ١٩٥٨ وبحث معهم وضع صحافة الاتحاد القومى ، وأقر المجتمعون أن ينضم صاحب كل صحيفة ومجلة ورئيس تحريرها كأعضاء عاملين فى الاتحاد القومى ، وذكرت الصحف أنه من المنتظر أن يعقد أنور السادات اجتماعات دورية مع رؤساء تحرير الصحف والمجلات حتى يتم تنظيم علاقة الاتحاد القومى بالصحافة .

وعقد اجتماع آخر فى ٥ يونيو سنة ١٩٥٨ تقرر فيه تكوين لجنة للصحافة فى الاتحاد القومى تضم رؤساء تحرير الصحف والمجلات على أن تجتمع مرة كل أسبوعين لدراسة التعاون بين الصحافة والتشكيلات العليا للاتحاد القومى ، وتكوين لجنة للاتحاد القومى فى دار كل مؤسسة صحفية .

وعاد أنور السادات فاجتمع بهم وأعرب عن أمله فى أن تبذل الصحافة جهودها فى شرح رسالة الاتحاد القومى للمواطنين ، وتقرر أن تؤلف فى كل مؤسسة صحفية لجنة تنفيذية للاتحاد القومى .[٤١] وطالب الرئيس جمال عبد الناصر نفسه فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٩ بأن يكون للاتحاد القومى دوره الإيجابى فى توجيه الصحافة .

□ □

هوامش المبحث الأول

(١) جريدة الوقائع المصرية فى ٧ يونيو ١٩٥٤

(٢) ثروت عكاشة ، حديث منشور له فى كتاب : أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو ، ج ٤ ، شهود ثورة يوليو ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧ .

(٣) وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، إدارة المطبوعات والصحافة ، ملف الجمهورية .

(٤) أحمد حمروش ، قصة صورة يوليو ، ج ١ ، مصر والعسكريون ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ ، ص ٢٨٠ .

(٥) جريدة الوقائع المصرية فى ٢٢ يناير ١٩٥٣ .

(٦) مجلة روز اليوسف فى ١١ مايو ١٩٥٣ ، ص ٤

(٧) مجلة روز اليوسف فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٣ — ص ٣ .

(٨) جريدة المصرى ، مقال عنوانه « نعم للدستور » فى ٢١ مايو ١٩٥٣ .

(٩) جريدة الأخبار ، مقال عنوانه « الباكون والمتباكون » بيان من صلاح سالم عن الحرية والدستور ، فى ٢٢ مايو ١٩٥٣ .

(١٠) روز اليوسف ، مقال لابراهيم طلعت عنوانه « أيام الوفد الأخيرة ، عصا مصطفى النحاس فى مسجد أبى العباس » ، فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٦ .

(١١) محمد التابعى ، مقال عنوانه « تطهير الصحافة » جريدة أخبار اليوم ، فى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٢ .

(١٢) محمد حسنين هيكل ، مقال عنوانه « حديث صريح عن صحافة مصر » مجلة آخر ساعة فى ١٥ أبريل ١٩٥٣ .

— جريدة الأخبار ، « أول دعوى تقام ضد صحفى منذ صدور قانون النقابة » ، فى ٢٧ أبريل ١٩٥٣ .

— محمد حسنين هيكل ، مقال عنوانه « بقية للحديث الصريح عن صحافة مصر » ، مجلة آخر ساعة ، فى ٢٧ أبريل ١٩٥٣ .

— محمد حسنين هيكل ، « قدموا جمال عبد الناصر معى إلى مجلس التأديب » ، مجلة آخر ساعة ، فى ١٣ مايو ١٩٥٣ .

(١٣) جريدة الأخبار فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٣ .

(١٤) عبد اللطيف البغدادى ، مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، ج ١ ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٠٣

(١٥) جريدة الأهرام فى ١٩ مارس سنة ١٩٥٤ .

(١٦) جريدة الجمهورية فى ٢٩ مارس ١٩٥٤

(١٧) مجلة روز اليوسف ، مقال لسعد التائه عنوانه « لكى نحمى حقوق الشعب » ، فى ٢٩ مارس ١٩٥٤ .

(١٨) أحمد حمروش ، مرجع سبق ذكره ، ج ١ ، ص ٣٤٩ .

(١٩) عبد اللطيف البغدادى ، مرجع سبق ذكره ، ج ١ — ص ١٨٢ .

(٢٠) جريدة الأهرام فى ١٦ أبريل ١٩٥٤ .

(٢١) مجلة التحرير فى ٢٠ ابريل ١٩٥٤ .

(٢٢) عبد اللطيف البغدادى ، مرجع سبق ذكره ، ج ١ ، ص ١٢٣ — ١٢٥ .

(٢٣) جريدة الوقائع المصرية فى ١٣ يونيو ١٩٥٤ .

(٢٤) جريدة الأهرام ، فى ٢٠ مايو ١٩٥٤ .

(٢٥) إحسان عبد القدوس ، حديث خاص :

ليلى عبد المجيد ، « صفحة الرأى فى جريدة الأهرام » ،رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٢٦) إحسان عبد القدوس ــ مقال عنوانه « ٩٥ يوماً فى السجن » ، مجلة روز اليوسف ، فى ٧سبتمبر ١٩٥٤

(٢٧) جريدة الأهرام فى ٨ مايو ١٩٥٤

(٢٨) مجلة روز اليوسف ، فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٤

(٢٩) جريدة الوقائع ، فى ٢١ مايو ١٩٥٥

(٣٠) جريدة الأخبار فى ٢٩ مايو ١٩٥٥

(٣١) جريدة الأخبار فى ٣٠ مايو ١٩٥٥

(٣٢) جريدة الأهرام فى ١٩ يونيو ١٩٥٦ .

(٣٣) جريدة الأهرام فى ١١ يونيو ١٩٥٦ .

(٣٤) جريدة الأهرام فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٨

(٣٥) جريدة الأهرام فى ١١ يونيو ١٩٥٦

(٣٦) جريدة الوقائع المصرية فى ٢٩ يونيو ١٩٥٧ .

(٣٧) جريدة الوقائع المصرية فى ١٠ فبراير ١٩٥٨ .

(٣٨) كرم شلبى ، صحافة ثورة يوليو ، موقف صحافة الثورة من قضية الديمقراطية فى الفترة من ٥٨ ــ ٦٠ رسالة دكتوراه ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ ص ص ٥٠ ــ ٥٢ .

(٣٩) جريدة المساء فى ٩ أكتوبر ١٩٥٦ .

(٤٠) محمد حسنين هيكل ، عدد خاص من جريدة الأهرام ، فى ١٠ يناير ١٩٦٩ ، ص ١ ، ٢ ، ٣ .

(٤١) جريدة الأهرام فى : ١٢ مايو ١٩٥٨ .

٥ يونيو ١٩٥٨ .

١١ سبتمبر ١٩٥٨ .

□ □ □



المبحث الثانى

الصحافة المصرية منذ صدور قانون
تنظيم الصحافة فى مايو سنة ١٩٦٠
وحتى حرب يونيو سنة ١٩٦٧

الصحافة المصرية منذ صدور قانون تنظيم الصحافة
فى مايو سنة ١٩٦٠ وحتى حرب يونيو سنة ١٩٦٧

أولاً ــ التمهيد لصدور قانون تنظيم الصحافة :

قبل صدور قانون تنظيم الصحافة بدت بعض التمهيدات لصدوره واضحة فى خطب الرئيس عبد الناصر وتصريحاته ، ومما نشره بعض الكتاب الصحفيين فى ذلك الحين .

من ذلك أن الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه فى عيد الثورة سنة ١٩٥٩ ــ أى قبل مايقرب من عام على تنظيم الصحافة ــ انتقد الصحافة المصرية واتهمها بعدم إلقاء الضوء على المواطنين الكادحين فى حين أنها تخصص مساحات كبيرة لأخبار العاطلين بالوارثة والطبقة الأرستقراطية التى نشأت فى أثناء الحكم التركى والاحتلال البريطانى ، وسيدات المجتمع ، وإنها بذلك تقدم صورة بعيدة كل البعد عن مجتمعنا الاشتراكى التعاونى الجديد ، وأشار الرئيس إلى أن الصحافة مازالت تؤكد على القيم القديمة ، وطالب الاتحاد القومى بأن يكون له دوره الإيجابى فى توجيه الصحافة .[١]

كما انتقد محمد حسنين هيكل ــ رئيس تحرير « الأهرام » وقتها ــ الصحافة المصرية وقال إنها لم تستطع أن تتحول عن كونها صحافة شخصية تعبيرها عن الرأى الخاص لأصحابها ومحرريها أشد ظهورا من تعبيرها عن الرأى العام لمجتمع بأكمله على اختلاف طبقاته وقال إن الصحافة حين أعوزها إيمانها الأصيل بغايات محددة تركت رسالة التوجيه ، واقتصرت على المسايرة ... وبقينا كصحفيين على هامش التطورات نسايرها ولانغوص فى أعماقها بحثا عن الإيمان نجاهر به ونقاتل دفاعا عنه .. إن حرية الرأى هى حرية المناقشة ...[٢]

وعاد هيكل فوجه لوما شديدا إلى الصحافة بسبب ماأسماه « الخفة التى نواجه بها أحيانا بعض مشاكلنا والسطحية التى نعبر بها سريعا أحيانا على مايقتضى التعمق من أمورنا » وكان هذا بمناسبة مانشرته الصحف وفهم منه أن الرئيس الأمريكى أيزنهاور قدم عرضا بتمويل المرحلة الثانية من السد العالى ولم يكن هذا حقيقيا ولم تصححه الصحف على الرغم من ورود تصحيح له فى برقية لوكالة اليونيتدبرس ، كما فعلت الصحف الشيء نفسه عندما نشرت أن روسيا قدمت للجمهورية العربية المتحدة عرضا بالإسهام فى تمويل المرحلة الثانية من السد العالى ، ولم يكن هذا صحيحا وقتها .[٣]

وكتب فتحى غانم ــ المحرر فى « روز اليوسف » وقتها ــ مشيرا إلى اتجاه القوانين فى جميع البلاد اليوم إلى إشراف الدولة ورقابتها على السينما والصحافة والإذاعة والكتب حتى تضمن ألا تسيطر عليها جماعة من المضللين من أصحاب النوايا السيئة الذين يريدون استغلال هذه المنابر لا للوصول إلى الحقيقة وإنما للسيطرة على العقول وتوجيهها فى الطريق الذى يتفق مع أغراضهم الخاصة . وقال إن الضامن هو خضوع الدولة نفسها لرقابة الشعب وهو يحاسبها على طريقتها فى الإشراف والتوجيه لحرية الرأى ، ورقابة الشعب تتم داخل المجلس النيابى وفى الاتحاد القومى حيث تكون المناقشة حرة طليقة من كل القيود .(٤)

وعاد فى مقال آخر فأكد أن من حق الدولة فى العصر الحديث أن تتدخل لتوجيه حرية الرأى وعرض دعما لرأيه رأيين لولتر ليبمان وهارولد لاسكى ، وأشار إلى أنه مع اختلاف اتجاه ولتر ليبمان وهارولد لاسلكى فالأول رأسمالى والثانى اشتراكى إلا أنهما يتفقان على حق الدولة فى التدخل لتوجيه حرية الرأى . وأضاف أن المعارضة فى الجمهورية العربية المتحدة يجب أن تقوم تحت إطار الاعتراف بمبادئنا الأساسية : القومية العربية ــ الاشتراكية ــ الديمقراطية التعاونية .(٥)

ودعا إحسان عبد القدوس ــ رئيس تحرير « روز اليوسف » وقتها ــ فى مقال له إلى ضرورة أن تنظم الصحافة داخل الاتحاد القومى لأنها تعتبر أداة من أدواته ، وأنه كان من المفروض أن يدعى الصحفيون ــ أو على الأقل رؤساء التحرير ــ ليكونوا هيئة داخل الاتحاد القومى متصلة اتصالا مباشرا باللجنة العليا للاتحاد حتى يتناقشوا فى الخطوط الرئيسية لتوجيه الرأى العام ، وقال إنه طالب فى يوم من الأيام بألايكون من حق أى صحفى أن يتولى رئاسة التحرير إلا إذا قُبل ضمن الهيئة المكونة داخل الاتحاد القومى . وأضاف أن مايهم الاتحاد القومى مما ينشر فى الصحف ليس ماينشر عن التنظيمات أو القرارات التى تتخذها لجانه فحسب ، بل كل ماينشر فى الصحف : المقالات السياسية والأخبار الخارجية وأنباء الرياضة والإنتاج الأدبى ... ليس معنى ذلك أن يفرض الاتحاد القومى رقابة منظمة على الصحف ... لاليس هذا من شأنه كما أنه ليس من طبيعة تكوينه أن يجعل من الكتاب والصحفيين أصحاب رأى واحد يرددونه كالببغاوات فكل كاتب يبقى محتفظا برأيه وبالمصلحة التى يمثلها مادام رأيا وطنيا ومصلحة وطنية ومادام الاتحاد القومى نفسه هو ميدان مناقشة الآراء المتعارضة . إن مهمة الاتحاد القومى أو الهيئة الصحفية داخله هى تحديد الإطار العام الذى تتحرك فيه الآراء المتعارضة ومناقشة الوسائل الأجدى لنشر الوعى القومى عن طريق الصحف ، وسبق أن قال الرئيس فى إحدى خطبه إنه يترك مهمة توجيه الصحافة إلى الاتحاد القومى .(٦)

كما كتب إحسان عبد القدوس مقالا آخر ذكر فيه أنه اقترح على مجلس إدارة روز اليوسف أن يشترى المحررون والعمال دار روز اليوسف من أصحابها بقيمة رأس المال حتى لاتترك عدالة توزيع الحقوق نظير العمل فى يد أصحاب الدار يوجهونها حسب أمزجتهم . واقترح أن تقسم الأرباح آخر

السنة إلى ثلاثة أبواب ... باب تدفع منه الأقساط المستحقة لأصحاب الدار الأصليين ، وباب يرصد فيه الاحتياطى وماقد يتطلبه التوسع فى أعمال الدار ، والباقى من الأرباح يوزع على حملة الأسهم .(٧)

وهاجم على أمين انفلات بعض الكتاب وتصورهم أن الحرية تسمح لهم بأن يدوسوا مقدسات المجتمع والمثل العليا واستخدام مايخرج عن الأدب والحياء ، وذكر أن هذا الانفلات ليس مظهرا من مظاهر حرية الفكر ... إنه بداية الفوضى ... بل هو فى رأينا مؤامرة جاهلة على حرية الصحافة . وطالب رؤساء التحرير بحماية حرية الصحافة من انفلات المستهترين والعابثين .(٨)

وفى ٢٠ مايو سنة ١٩٦٠ نشرت « روز اليوسف » خبرا يقول إن جميع القرارات الخاصة بمزاولة مهنة الصحافة ستعلن قريبا وسيصدر الاتحاد القومى جميع هذه القرارات .

ثانياً ـــ صدور قانون تنظيم الصحافة :

وصدر قرار من رئيس الجمهورية فى ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ متضمنا النقاط التالية :

(١) اشتراط الحصول على ترخيص من الاتحاد القومى لاصدار الصحف .

(٢) اشتراط الحصول على ترخيص من الاتحاد القومى للعمل فى الصحافة .

(٣) أيلولة ملكية الصحف الآتية وجميع ملحقاتها للاتحاد القومى ، وينقل اليه مالأصحابها وفقا لأحكام هذا القانون وهى : صحف دار الأهرام ، صحف دار أخبار اليوم ـــ صحف دار روز اليوسف ، صحف دار الهلال .

(٤) تتولى تقدير التعويض المستحق لأصحاب الصحف لجنة تشكل برئاسة مستشار من محكمة الاستئناف وعضوين يختار أحدهما مالك الصحيفة ويختار الاتحاد القومى العضو الآخر .

(٥) يؤدى التعويض المشار إليه فى المادة السابقة فى شكل سندات على الدولة بفائدة سعرها ٣ ٪ تستهلك خلال عشرين سنة .

(٦) يشكل الاتحاد القومى مؤسسات خاصة تتولى مسئولية ادارة صحف المؤسسة .

(٧) يعين لكل مجلس ادارة رئيس وعضو منتدب أو أكثر ويتولى المجلس نيابة عن الاتحاد القومى مباشرة جميع التصرفات القانونية .

وأشارت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون إلى أن ملكية الشعب لوسائل التوجيه الاجتماعى والسياسى أمر لامناص عنه فى مجتمع تحددت صورته باعتباره مجتمعا ديمقراطيا اشتراكيا تعاونيا وأنه

لايمكن الابقاء على سيطرة رأس المال على وسائل التوجيه ، وأن ملكية الشعب لأداة التوجيه الاساسية وهى الصحافة هى الضمان الثابت لحرية الصحافة بمضمونها الأصيل وهى حق الشعب فى أن يتابع مجريات الحوادث والأفكار وحقه فى ابداء رأيه فيها وتوجيهها بما يتفق وإرادته .[٩]

وبالنسبة لدور الصحف التى آلت ملكيتها للاتحاد القومى فقد أضيفت لها دار التحرير التى أنشأتها الثورة أصلا ، كما أضيفت إليها فى سنة ١٩٦٣ دار المعارف وألحقت بمؤسسة الأهرام ، وشركة الإعلانات المصرية وشركة التوزيع المتحدة وألحقتا بمؤسسة دار التحرير سنة ١٩٦٧ ، كما آلت ملكية الجمعية التعاونية للطبع والنشر سنة ١٩٦٩ للاتحاد الاشتراكى وأنشئت لها مؤسسة تسمى دار التعاون للطبع والنشر .

وكانت الجميعة التعاونية للطبع والنشر قد تأسست فى ٢٨ مايو سنة ١٩٦٢ من عدد من الجمعيات التعاونية الزراعية بالجيزة مقرها القاهرة لمباشرة الأغراض الآتية :

إصدار الجرائد والمجلات لنشر الوعى التعاونى وتوجيه التعاونيين فى شتى فروع النشاط التعاونى الزراعى وغيرها والعمل على تقليل نفقات ومصاريف الجمعيات التعاونية فيما يختص بتكاليف الطبع والنشر والتجليد والإعلان ،وللجمعية فى سبيل ذلك اقامة المطابع ودور النشر ودور الصحافة والإعلام بأنواعها ، ولها أن تتجر فى كافة المواد والخامات والسلع اللازمة لتحقيق أغراضها وأغراض أعضائها من الجمعيات التعاونية ، وللجمعية مباشرة عمليات الاقتراض لتحقيق هذه الأغراض .[١٠]

أما مجالس ادارات المؤسسات الصحفية التى أشار إليها قانون الصحافة فقد تم تشكيلها فى اليوم نفسه الذى صدر القانون .

وقابلت الصحف القانون بالترحيب وظهر هذا فى افتتاحياتها وفى مقالات رؤساء تحريرها وكبار كتابها .

ثالثاً ــ الصحافة والمجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى :

التقى الرئيس جمال عبد الناصر بعد صدور القانون وتشكيل مجالس إدارات المؤسسات الصحفية الجديدة بأعضاء هذه المجالس ورؤساء تحرير الصحف والمجلات وتحدث عن الظروف التى اقتضت نقل ملكية الصحف للشعب وعن رسالة الصحافة ودورها فى المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، وجاء فى اللقاء « أنا باعتبر إن الصحافة يجب أن تكون رسالة أكثر منها سلعة أو تجارة ... الإجراء الذى اتخذ لتنظيم الصحافة لم يقصد به أى فرد لأنه إذا كان يقصد به أى فرد كنا نتصرف معه كفرد ولا يكون تصرفنا مع الصحافة كلها كصحافة ... ولكن هذا العمل قائم على قناعة أساسها طبيعة المجتمع اللى احنا بنبنيه والمجتمع اللى احنا بنعمل من أجله .. هذا المجتمع مجتمع جديد

صورته مختلفة عن الصور السابقة .. ليس هدفنا أن نغتصب مبانى ٥ أدوار أو ١١ دور ، ولكن القصد مما اتخذ أعمق من هذا بكثير ...

« المجتمع اللى احنا حنبنيه قطعا لابد أن نبنى مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى متحرر من الاستغلال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى ... المجتمع الذى نريد أن نبنيه بالقطع مش مجتمع القاهرة ولا النادى الأهلى ولا نادى الزمالك ولانادى الجزيرة ولا السهرات بتاع ياليل مش هى دى بلدنا بأى حال من الأحوال بلدنا هى كفر البطيخ .. القرية .. أى قرية .. هى دى نموذج بلدنا وهناك مشاكل بلدنا الحقيقية اللى عاوز يكتب عن بلدنا يروح هناك ويشوف الناس اللى لابسين برانيط قش وبيشيلوا الأرز طوال النهار لكى يعيشوا .. دى بلدنا .. ماهياش أبدا إن فلانة أطلقت أو اتجوزت ولافلانة طلعت تجرى ورا فلان وسابت علان أبداً ...

« أنا كنت أفضل بدل الكلام عن هذا النوع من السيدات أن يكتب عن العاملات مثلا .. فيه عاملات طلعوا ياكلوا عيشهم بعرق جبينهم ويكافحم بشجاعة وشرف ...

« .. إننا اذا أردنا أن تكون عندنا فعلا صحافة يجب أن تكون فى خدمة الناس فى بلدنا فى خدمة مجتمعها الأصيل الطبيعى اللى احنا جينا منه ... أنا لا أظن إن أى مجتمع نظيف بيشجع على أن نتكلم عن الجنس ... تيجى الجرايد مثلا باستمرار تبين الناحية الجنسية ... ليه ؟ ...

« لما نيجى ونقول إن احنا عايزين نخلق المجتمع الاشتراكى بحيث يكون فيه قطاع عام ، نبقى نلاقى مقالة تقول لنا بيعوا القطاع العام ؟!. ..

« هناك إعلانات لاتتمشى حتى مع كرامتنا كبلد .. لدرجة إن إعلانات السفارات الأجنبية على اختلافها أصبحت بند ثابت فى الصحف ...

« طبعا الصحافة من حقها بل حتى من واجبها أن تنقد إن النقد ليس نوع من أنواع التهديد أو الانتقام .. أمسكوا جميع قطاعات الدولة إذا كانت فيه حتة خربانة قولوا إن الحتة دى خربانة ...

« المجتمع اللى عاوزين نبنيه مش هو مجتمع الجرائم .. يعنى الاهتمام بالجريمة والست اللى طالبة الطلاق لأن قلب جوزها واجعه ، كلام لايجوز .. أنا لاأقول إن احنا لاننشر عن الجريمة ..لازم يكون فيه فكرة وراء النشر ... » .[١١]

« وعاد الرئيس فى مناقشات المؤتمر القومى العام للاتحاد القومى فى يوليو سنة ١٩٦٠ وأشار إلى أن المسائل الشخصية لايمكن منعها من الصحف وخاصة أننا فى حياتنا العادية نحب أن نتكلم فيها .. ولكن يجب أن تترك الصحافة الجانب الذى فيه تعريض أو تشهير بالأشخاص وأحيانا يكون التشهير بغرض وأحيانا يكون بغير قصد ولذلك يجب الحد من التشهير بمختلف صوره .

وتحدث أيضا فى لجنة التوجيه القومى مشيرا إلى أنه فى بعض البلاد مواثيق شرف للصحافة ، ومثلا كان فيه اتفاقات اذا نشرت أى صحيفة إعلانا أن تقول بوضوح إنه إعلان ، وأفهم كذلك هناك فى مثل هذه المواثيق ضمانات أن الصحفيين لايعملوا بالأخبار مثلا على رفع البورصة أو خفضها لكى يستفيدوا ، لابد أن تكون هناك قواعد وأسس يسترشد بها الكل ويتفقوا عليها بحيث لايصبح مايسمى بالسبق الصحفى أو أى اعتبار آخر سابقا على القيم التى لابد أن تتوفر فى الصحافة .[١٢]

وقد صدر بعد ذلك قرار جمهورى فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٣ بتعديل المادة (٥) من القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ويقضى التعديل بمايلى :

« يعوض أصحاب الصحف المشار إليها فى المادة (٣) بتعويض إجمالى قدره ١٥ ألف جنيه مالم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعوض أصحابها بمقدار هذه القيمة ويؤدى التعويض المشار إليه بسندات إسمية على الدولة لمدة ١٥ سنة بفائدة ٤ ٪ سنويا وتكون هذه السندات قابلة للتداول فى البورصة ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كليا أوجزئيا بالقيمة الإسمية بطريق الاقتراع فى جلسة علنية ، وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين » .[١٣]

رابعاً ــ خلافات حول قانون تنظيم الصحافة :

ظل قانون تنظيم الصحافة منذ صدوره وحتى الآن مثار الكثير من المناقشات والاختلافات حول ماتضمنه من قواعد تنظيم العمل الصحفى من ناحية ، وحو تطبيق هذه القواعد فى الواقع العملى من ناحية ثانية ، وكانت أهم النقاط التى أثيرت :

- هل كان القانون تنظيما للصحافة أم تأميما لها ؟
- ماطبيعة ملكية التنظيم السياسى (الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى) نظريا للصحف التى آلت ملكيتها اليه ؟ هل هى مادية أم سياسية معنوية ؟
- إلى أى مدى طبقت نصوص القانون واقعيا ؟ وخاصة فيما يتعلق بما نص عليه من تعويض أصحاب الصحف وتعيين الصحفيين وفق نصوصه ؟
- مامدى ممارسة التنظيم السياسى لحقوق ملكية الصحف ؟
- إلى أى مدى أصبحت الصحف مع تطبيق هذا القانون خاضعة للسلطة التنفيذية ؟

١ ــ هناك خلاف فى وجهات النظر ، فالبعض يرى أن هذا القانون كان تنظيما للصحف ، نقل ملكيتها للتنظيم الشعبى الذى لايملكها ملكية . شاملة ويؤيد هذا الرأى محمد حسنين هيكل وفتوى مجلس الدولة التى قررت أن الصحف لم تؤمم وأنها ليست مؤسسات عامة وأن القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بتنظيم الصحافة لم يقصد به تأميم دور الصحف وإنما نص على أن تؤول ملكيتها إلى الاتحاد القومى . وحددت الفتوى صفة الاتحاد القومى بأنه لايدخل فى عداد الأشخاص العامة بل هو هيئة شعبية يقوم المواطنون بتكوينها للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة .(١٤)

ويرى فريق آخر أن الصحافة أممت ومن أنصار هذا الرأى د . صليب بطرس ود . أحمد حسين الصاوى .(١٥)

٢ ــ ثار خلاف حول طبيعة ملكية التنظيم السياسى للصحف ، فعلى حين رأى محمد حسنين هيكل أن الملكية نوعان : ملكية سياسية وملكية مادية ، وأن التنظيم السياسى يملك الصحف معنويا وسياسيا ولايملكها ماديا : فالملكية المادية فى حقيقتها هى الانتفاع ، والتنظيم السياسى لاينتفع بهذه الصحف فى غير دائرة المبادىء والأفكار ، أم الذين ينتفعون بها ماديا فهم عمال هذه الصحف وموظفوها ومحرروها وكتابها ، وعلى حين ذلك عارض محمود أمين العالم هذا الاتجاه واعتبره خروجا بالملكية العامة عن حقيقتها إلى الملكية الفردية ، وأوضح أن توزيع الأرباح على العاملين فى المؤسسات لايعنى ملكيتهم لها إنما هو نصيبهم من العمل المبذول فحسب . وأشار أمين العالم إلى أن الصحافة انتقلت من الملكية الفردية إلى الملكية العامة من الناحية الاقتصادية فحسب ، وليس من الناحية السياسية أو الفكرية أو التنظيمية ، وحتى هذه الملكية لم تتحقق بمفهومها الصحيح فقد ظلت الصحافة تتحكم فيها أساليب الملكية الفردية من جرى وراء الربح المالى الخالص ومنافسة على حساب الرسالة السياسية فى بعض الأحيان .

وذهبت فتوى مجلس الدولة إلى أن ملكية الاتحاد القومى (التنظيم السياسى القائم وقتئذ) للصحف أنما هى ملكية خاصة يديرها عن طريق مؤسسات خاصة لكل منها مجلس إدارة يتولى مسئوليتها وإدارتها وعضو منتدب يتولى مباشرة التصرفات القانونية ، وأن لكل مؤسسة ميزانية تعد طبقا للنظم المتبعة فى الشركات المساهمة ، وتعتمد بقرار من رئيس الاتحاد القومى .(١٦)

وفى ٩ يوليو سنة ١٩٦٥ أصدر الرئيس جمال عبد الناصر بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى العربى قرارا بأن يتولى د . عبد القادر حاتم بوصفه عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى اعطاء تراخيص إصدار الصحف عن الاتحاد الاشتراكى العربى وكان الدكتور حاتم وقتها نائبا لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى .

٣ ــ وفيما يتعلق بتنفيذ نصوص القانون واقعيا فإن النص الخاص بتعويض أصحاب الصحف التى آلت ملكيتها للتنظيم السياسى لم ينفذ . ويؤكد د . صليب بطرس أن الصحف صودرت وأن أصحابها لم يحصلوا على مليم واحد ، ولاعبرة بما جاء فى القانون من رسم طريقة التعويض .(١٧) كما أشار د . أحمد حسين الصاوى فى محاضرة ألقاها على طلاب قسم الصحافة فى كلية الإعلام ــ إلى أن النص الخاص باشتراط موافقة التنظيم السياسى عند تعيين العاملين بالصحافة لم يطبق اطلاقا وحدد ظروف التعيين احتياج المؤسسات الصحفية نفسها وماتضمنه قانون نقابة الصحفيين من شروط مهنية .

٤ ــ وآخر النقاط التى أثيرت هى الخاصة بمدى خضوع الصحافة ــ بعد صدور القانون ــ للسلطة التنفيذية ، فقد كان رئيس التنظيم السياسى هو نفسه رئيس الدولة (أى رئيس السلطة التنفيذية) وكان ممثل التنظيم السياسى هو نفسه وزير الإرشاد القومى أو الإعلام . وكان قرار الاتحاد القومى سنة ١٩٦١ بشأن تبليغ قرارات مجالس إدارات المؤسسات الصحفية إلى الاتحاد القومى على أن تعرض على وزير الدولة وقتئذ (د . عبد القادر حاتم) واستمرت تعرض عليه بعد تعيينه وزيرا للإرشاد القومى . وعند فرض الرقابة على الصحف ، كان الرقيب هو الحاكم العسكرى أو وزارة الداخلية ثم وزير الإعلام بعد ذلك .(١٨)

خامساً ــ الصحافة المصرية بعد قانون تنظيم الصحافة :

أشار الميثاق الوطنى الصادر فى مايو ١٩٦٢ إلى أن ملكية الشعب للصحافة التى تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذى أكد لها فى نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الإدارية للحكم قد انتزع للشعب أعظم أدوات حرية الرأى ومكن أقوى الضمانات لقدرتها على النقد .

« إن الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها ، هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة ، قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة ، كذلك قد خلصت من تحكم رأس المال فيها ، ومن الرقابة غير المنظورة التى كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها » .(١٩)

وأنشىء فى ١٩٦٣ مكتب لتنظيم شئون الصحافة فى الاتحاد الاشتراكى العربى لبحث شئون الصحافة المختلفة .

ولما كان قانون تنظيم الصحافة قد نص على أن تنشأ مؤسسات خاصة لإدارة الصحف التى آلت ملكيتها للاتحاد القومى (التنظيم السياسى القائم) فقد صدر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ قرار رئيس الجمهورية بشأن تنظيم عمل المؤسسات الصحفية واختصاصاتها وأسلوبها ، وكان

من بين مواده أن تتولى كل مؤسسة صحفية على مسئوليتها مباشرة كافة التصرفات القانونية . فلها أن تتعاقد على الأعمال التى من شأنها تحقيق غرضها ، ولها أن تؤسس شركات مساهمة بمفردها وأن يشترك معها مؤسسون آخرون وذلك لمباشرة نشاطها الخارجى بالنشر أو الإعلان أو الطباعة أو التوزيع ، ويكون تأسيس هذه الشركات وتنظيم علاقة المؤسسات الصحفية بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى .

ويجوز للمؤسسات الصحفية أن يكون لها مصلحة مع المؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء التى تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق أغراضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات المذكورة أو تشتريها أو تلحقها بها .

وتعتبر المؤسسات الصحفية المشار إليها فى هذا القانون فى حكم المؤسسات العامة فيما يتعلق بأحوال مسئولية مديريها ومستخدميها المنصوص عليها فى قانون العقوبات وفيما يتعلق بمزاولة التصدير والاستيراد ، وكان من بين مواده أيضا أن تحل اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى محل الاتحاد القومى فى كل مايتعلق بالاختصاصات المخولة له طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ .[٢٠]

وقد قدم تقرير إلى مجلس الدولة فى ١١ يوليو سنة ١٩٦٧ يتضمن رأيين متناقضين بخصوص طبيعة المؤسسات الصحفية وهل هى عام أم خاصة :

(١) إنها مؤسسات عامة ووحدة تابعة لهيئة عامة على أساس أنها مملوكة للاتحاد الاشتراكى وتعتبر ولاشك شخصا عاماً يتساوى فيه العاملون بشركات القطاع العام وإن العاملين بهذه المؤسسات يقومون بخدمة عامة جليلة وبذلك يجوز للعاملين بالمؤسسات الصحفية أن ينتفعوا بقوانين ضم مدد الخدمة السابقة كاملة عند نقلهم إلى الحكومة وضم مدد الخدمة السابقة فى المعاش .

(٢) إنها ليست عامة بل خاصة لأنها تابعة للاتحاد الاشتراكى الذى لايعتبر هيئة عامة بالمعنى المقصود من هذا الاصطلاح وإن القوانين المنظمة للصحافة لم تعطها أى قدر من أختصاصات السلطة العامة بما يؤكد أنها ليست من المؤسسات العامة ولا تخضع لرقابة الجهاز الإدارى وأن الصحافة فى المجتمع الجديد جزء من التنظيم الشعبى الذى لايخضع للجهاز الادارى للدولة .

وأحيل الموضوع إلى الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة وكان اتجاه المناقشات إلى رفض الآراء التى تؤكد أن المؤسسات الصحفية تعتبر مؤسسات عامة لأن القوانين المنظمة لها لم

نعطها أى قدر من أختصاصات السلطة العامة ، ولايجوز خضوعها لرقابة الجهاز الادارى لأنها جزء من التنظيم الشعبى وأن الاتحاد الاشتراكى الذى تتبع له المؤسسات الصحفية لايعتبر هيئة عامة بالمعنى القانونى للهيئات .

وانتهى التقرير الى أنها لاتعتبر مؤسسات عامة .[٢١]

ونشرت الصحف بعد ذلك أن الرئيس جمال عبد الناصر قد وقع قانونا فى ٢٨ / مارس / ١٩٦٤ ينقل ملكية الصحف إلى عمالها ومحرريها ملكية مشتركة ، ونص هذا القانون أيضا على حرية الصحافة حرية كاملة ومنع أية رقابة عليها ، وذلك بعد أن أعلن فى الشهر نفسه عن إلغاء الأحكام العرفية ، ومن بينها الرقابة على الصحف بعد صدور دستور سنة ١٩٦٤ المؤقت وإنشاء محكمة خاصة للصحافة تنظر جميع قضاياها .[٢٢] وليس هناك مايشير إلى أن هذا القانون قد تم تطبيقه فعلا بعد ذلك .

سادساً ـــ ضوابط الممارسة الصحفية :

كانت هناك عدة ضوابط للممارسة الصحفية حددتها وجهة النظر الرسمية وهى :

(١) لايمكن مناقشة أن الرئيس جمال عبد الناصر زعيم الثورة وأن ثورة يوليو هى ثورة بدأت انقلابا عسكريا إلا أنها انقلبت إلى ثورة ذات وجه تقدمى أو وجه يريد التقدم والتغيير .

(٢) تنوع الآراء واختلافها باختلاف الاجتهادات ، ولكن على ألا يكون فى هذا صدام مع المبادىء الأساسية للنظام ومنها الحياد الإيجابى وعدم الانحياز والقومية العربية . وأن النظام الليبرالى فى الاقتصاد والسياسة بمعناه التقليدى تجربة ثبت فشلها فى مصر ولابد أن تطور نفسها بتجربة جديدة .

(٣) الالتزام بالميثاق الوطنى .

(٤) إن تنظيمات الاتحاد الاشتراكى تعطى الحق لكل عضو أن يوجه النقد الذى يحقق رفع مستوى تنظيمات الاتحاد ومنها الصحافة ، وللاتحاد الاشتراكى أن يسحب العضوية من أى عضو عامل فى الصحافة ، وبذلك يحقق رقابة السلطة الشعبية .

وفى هذا الصدد نشير إلى رد للرئيس جمال عبد الناصر على سؤال من صحفى سيلانى قال فيه : « كيف ترحبون بنا هنا وأنتم تتنكرون لحرية التعبير فى بلادكم ؟ وقد رد الرئيس بقوله : أن الصحافة ملكت للاتحاد الاشتراكى الذى يدير هذه الصحف بواسطة مجالس الإدارة ، ولكن مجالس الإدارة والمحررين والتحرير لهم الحرية الكاملة فى أن يعبر كل منهم عن نفسه ،

وبناء على نص الميثاق لايسمح أن يطلب واحد إلغاء الاشتراكية لأن هذا يخالف الميثاق ... فى حدود الميثاق كل صحفى يستطيع أن ينتقد وأن يقول رأيه كاملا وهذه الطريقة تضمن حرية الصحافة ١٠٠ ٪ ... » .

وفى خطاب للرئيس جمال عبد الناصر قال « ... أنه ليست هناك رقابة على الصحافة على الإطلاق وأرجو أن تتسع جميع الصدور للنقد البناء ، وأن الاتحاد الاشتراكى يضع خطا مبدئيا واحداً أمام الصحافة وهو الالتزام بالميثاق وعلى أساسه لابد من إتاحة الفرصة لكل صاحب رأى أن يبديه واختلاف الآراء ظاهرة صحية ... لابد من قبول تنوع الآراء واختلافها باختلاف الاجتهادات بشرط ألا يكون هناك صدام مع المبادىء الأساسية للثورة بمعنى أنه لاينبغى المطالبة بعودة الرجعية مثلا ... » .[٢٣]

كما أدلى د . عبد القادر حاتم — نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام وقتها — ببيان أمام مجلس الأمة قال فيه إن الصحافة ليست جهازا تابعا للحكومة ، كما أنها لاتخضع قانونا لرقابة الحكومة ولا لسلطاتها ، وهناك بعض الضوابط التى تكفل منع احتمالات الانحراف فى الصحافة تتمثل فى :

- تعدد الصحف والأقلام التى تمثل اتجاهات الرأى العام تأكيدا لمنع الانحرافات حيث يتصدى الرأى للرأى والكلمة للكلمة .
- إن الوسيلة التى يسمح بها القانون للحكومة لكى تصحح أية معلومات خاطئة تنشرها الصحف هى البيانات الرسمية .
- يستطيع أى مواطن — بناء على نص قانون المطبوعات — أن يبلغ النيابة العامة عن أى انحراف ومن حق النيابة تحريك الدعاوى على الصحافة أمام القضاء .

وكان هذا البيان بمناسبة سؤال وجهه أحد أعضاء مجلس الأمة (عبد الصمد محمد) معترضا على نشر قصة إحسان عبد القدوس (أنف وثلاث عيون) مسلسلةً فى مجلة روز اليوسف لأنها تتضمن — كما قال فى سؤاله — انحلالا وتحطيما لكل القيم الإنسانية والروحية والخلقية والدينية فضلا عن منافاتها لأبسط قواعد الآداب العامة مما يسهم فى إفساد الشباب وطالب(بإيقاف نشرها وعدم إصدارها فى كتاب أو تمثيلها أو إذاعتها) .

وعاد فكتب فى جريدة « الجمهورية » يهيب بمجلس إدارة روز اليوسف أن يعمل على إيقاف النشر ودخلت « الجمهورية » فى مجال الهجوم على إحسان عبد القدوس ، ونشرت أن محمد رشاد الحادق المستشار بإدارة قضايا الحكومة وعضو مجلس الأمة السابق قدم بلاغا ضد إحسان عبد القدوس أمام النيابة طالب فيه النائب العام بتطبيق المادة ١٧٨ من قانون العقوبات لحبس إحسان مدة لاتزيد عن سنتين وغرامة لاتزيد عن ١٠٠ جنيه . ونشرت « المساء » أيضا أن ٥٠٠ مواطن تقدموا ببلاغ يؤيدون فيه بلاغ المستشار ضد إحسان عبد القدوس .[٢٤]

سابعاً ـــ بعض الممارسات غير الديمقراطية مع الصحفيين :

أكدت مواثيق الثورة الرسمية فى تلك الفترة مبدأ حرية الصحافة وأهمية النقد الذاتى وضرورة تعدد الآراء وتنوع الاجتهادات كما اتضح فى الميثاق الوطنى الذى صدر فى مايو ١٩٦٢ .

ومن بين ماجاء فيه :

« .... إن النقد والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية .. إن استبعاد الرجعية يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ، ويفتح الطريق أمام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية .. إنه يعطى أوثق الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة [٢٥] ... وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى أى صورة من صوره . كذلك فإن حرية الصحافة وهى أبرز مظاهر حرية الكلمة يجب أن تتوافر لها كل الضمانات » .[٢٦]

كما نص دستور سنة ١٩٦٤ المؤقت فى مادته (٣٦) على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة فى حدود القانون .

وحرص الرئيس جمال عبد الناصر على أن يؤكد أن الصحافة فى مصر حرة وأنه لارقابة على الصحف ، وأشار لذلك محمد حسنين هيكل عدة مرات ، محاولا أن يزيل الظن عند البعض بأن ظهور رأى فى صحيفة أو خبر هو وحى من الدولة .وتعبير عن اتجاه وأنه لوكان هذا صحيحا لخلت الصحف على الأقل من كلام كثير مشوش يملأ صفحاتها وأخبار من غير أساس تطل من بين الأعمدة .[٢٧]

وعلى الرغم من كل ذلك ، فإن السلطة السياسية قامت ببعض الممارسات غير الديمقراطية مع الصحافة والصحفيين .

من ذلك إعفاء فكرى أباظة فى أغسطس سنة ١٩٦١ من رئاسة مجلس إدارة مؤسسة دار الهلال ورئاسة تحرير « المصور » بسبب مقال نشره فى مجلة « المصور » فى ١٧ أغسطس ١٩٦١ طالب فيه الدول الكبرى بإنشاء اتحاد فيدرالى بين الدول العربية على أن تندمج فلسطين بأسرها فى هذه المجموعة ، وتشمل إسرائيل ، واعتبر المسئولون أن هذا الاتجاه يحمل معانى عديدة لايمكن السكوت عليه فهو ينطوى على دعوة بأن تتجمع الدول الكبرى وتفرض على الدول العربية أتحادا بينها ، كما ينطوى على دعوة للدولة الكبرى بأن تقوم بفرض دمج إسرائيل فى اتحاد عربى ، كما ينطوى على معنى التشكيك فى الموقف العربى تجاه اسرائيل الذى هو موقف قومى عربى أجمعت عليه الأمة العربية ، ولايملك أن يخرج عليه أى فرد من أفرادها .

ولم يعد فكرى أباظة إلى عمله إلا بعد عدة شهور فى أبريل سنة ١٩٦٢ ، وبعد أن نشر فى «الأهرام» مقالا يعتذر فيه عن مقاله السابق ومن بين ماجاء فيه : « كان واجبا أن أنشر لقرائى إيضاحاً عن مقالى ، ولقد كان أوجب أن أقدم هذا الإيضاح لصاحب الشأن أولا وهو سيادة الرئيس . ولقد فعلت ، والرجل العظيم الذى أعفى المحكوم عليهم بالإعدام من الإعدام والذى أعفى الذين تآمروا على حياته من الأشغال الشاقة المؤبدة ، والذى أعفى المحرومين بأحكام من حقوقهم السياسية من هذا الحرمان .. هذا الرجل لايعز عليه أن يعفى فكرى أباظة من الإعفاء ... لايمكن بحال أن يختفى قلم فكرى أباظة فى عهد جمال عبد الناصر ... إن رئيس هذا الكيان العربى الكبير كرمه فأمر الرقباء فى عهد الرقابة بأن لايراقبوا مايكتبه هو وزميله الأستاذ التابعى .. »

وتوجه فكرى أباظة بعد إعادته لعمله إلى قصر القبة ، وسجل اسمه فى سجل التشريفات شاكرا للرئيس قراره بتعيينه عضوا فى مجلس إدارة دار الهلال ومستشارا عاما لشئون التحرير بالدار ثم كتب فى المصور مقالا شكر فيه الرئيس بأخلص عبارات الشكر العميق داعيا له من كل قلبه بالصحة والعافية والتوفيق الدائم .[٢٨]

كما نقل بعض الصحفيين من عملهم إلى مؤسسات القطاع العام للعمل فى إدارات العلاقات العامة بها خلال السنوات من ١٩٦٤ — ١٩٦٦ بحجة أن المؤسسات الصحفية تأخذ حكم المؤسسات العامة ، وأن النقل منها إلى الجهاز الإدارى للدولة جائز ، وعلى هذا نقل فى سبتمبر سنة ١٩٦٤ أربعون من محررى دار التحرير إلى إدارات العلاقات العامة بالمؤسسات المختلفة ، وكان من بينهم أحمد عباس صالح ، عبد الرحمن الخميسى ، إبراهيم الوردانى ، محمد على ماهر .

وبرر حلمى سلام — رئيس مجلس إدارة دار التحرير للطبع والنشر وقتها — هذا النقل بأنه كان بتوجيه من الرئيس عبد الناصر أبلغه به المشير عبد الحكيم عامر للتخفيف من حجم العمالة بالمؤسسة حتى تستطيع تسديد ديونها ، وانه لم يقترح نقلهم لمؤسسات غير صحفية ، ولكن المؤسسات الصحفية هى التى رفضت تعيينهم فيها .

وفى فبراير سنة ١٩٦٦ نقل ٣٨ محرراً بصحف أخبار اليوم إلى مؤسسات لا علاقة لها بالعمل الصحفى .

وقد رأت إدارة الفتوى والتشريع بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى فتواها الصادرة فى ٢٢ ابريل سنة ١٩٦٨ أن مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر التى نقل منها الصحفيون تعتبر من قبيل المشروعات الخاصة ومن ثم لايجوز النقل منها إلى الجهاز الإدارى للدولة وإنما يعتبر النقل تعيينا جديدا ، وقد صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية ورئيس التنظيم السياسى فى ١٩٧٢ بإعادة هؤلاء إلى المؤسسات الصحفية التى كانوا يعملون فيها .[٢٩]

ثامناً ــ عدم الاستقرار فى المؤسسات الصحفية :

شهدت تلك الفترة العديد من التغييرات فى الهياكل الإدارية والتحريرية فى بعض المؤسسات الصحفية ، وبالذات الصحف اليومية ، وتنقل بعض الصحفيين بين المؤسسات الصحفية المختلفة مما خلق نوعا من عدم الاستقرار فى هذه المؤسسات .

من ذلك على سبيل المثال أن مؤسسة أخبار اليوم تغير رئيس مجلس إدارتها خلال تلك الفترة عدة مرات (محمد التابعى ــ مصطفى أمين ــ خالد محيى الدين ــ محمد حسنين هيكل) فضلا عن تعيين بعض الضباط الأحرار السابقين مشرفين عليها (أمين شاكر ــ كمال رفعت) ، وحدثت تغييرات كثيرة فى رؤساء التحرير ، وأحدث كل هذا ارتباكاً فى عمل المؤسسة وخلافات بين المحررين والسياسيين الذين تولوا مناصب الإشراف عليها إذ كان بعض هؤلاء يتدخلون فى التحرير وحدث الشىء نفسه فى جريدة « الجمهورية » إذ توالى عليها فى هذه الفترة أربعة رؤساء مجالس إدارة (صلاح سالم ــ كمال الدين الحناوى ــ حلمى سلام ــ مصطفى بهجت بدوى) كما شهدت تغييرات مماثلة فى رؤساء التحرير والقائمين على أمره .

وشهدت « الجمهورية » جانبا من الصراع الخفى بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر إذ فرض المشير حلمى سلام رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير ورئيسا لتحرير « الجمهورية » فى أغسطس سنة ١٩٦٤ ، ومنحه دعما ماليا قدره ٣٥٠ ألف جنيه برغم تعليمات عبد الناصر بعدم دفع أى إعانات للمؤسسات الصحفية . وبدأ حلمى سلام عمله فى المؤسسة بموقف أثار عليه الصحفيين إذ أنه اشترط عند تعيينه تخفيف العمالة فى الدار بنقل بعض الصحفيين إلى مؤسسات صحفية أخرى غير هؤلاء ــ كما سبقت الإشارة ــ نقلوا إلى مؤسسات غير صحفية .

ولم تمض الأمور هادئة فقد ظهرت المباحث الجنائية (العسكرية) التى كان تدخلها قد بدأ يزداد حتى وصل إلى حد الإشراف على مرفق النقل العام سنة ١٩٦٤ ــ فى ميدان الصحافة إذ استدعاها حلمى سلام فى ٤ يناير سنة ١٩٦٤ للتحقيق فيما قيل عن وجود اختلاسات بالمؤسسة وهجم أفراد المباحث على بعض الموظفين فى مكاتبهم واعتقلوهم للتحقيق معهم .

ورابط أفراد المباحث الجنائية (العسكرية) فى دار التحرير لايغادرونها حتى وصل الأمر بعبد الناصر إلى إعفاء حلمى سلام من منصبه فى ١٨ مايو سنة ١٩٦٥ .

وفى أول نوفمبر ١٩٦٦ عين فتحى غانم رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير ورئيسا لتحرير « الجمهورية » وتقرر أن يكتب على صبرى (وكان وقتها الأمين العام للاتحاد الاشتراكى) مقالها الافتتاحى بصفة دائمة .

وفى تلك الفترة أنشأ « الأهرام » و« أخبار اليوم » مؤسسة باسم (الصحافة العربية المتحدة) يتعاونان من خلالها على القيام بعدد من المشروعات الصحفية الجديدة للإسهام فى التقدم الصحفى والوصول بمستوى المهنة إلى مقاييس التقدم العالمى ، وذلك فى الوقت الذى كان قد صدر فيه قرار من رئيس الاتحاد الاشتراكى بأن يتولى محمد حسنين هيكل رئاسة مجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم والأهرام معا بعد أن استقال خالد محيى الدين من منصبه كرئيس لمجلس إدارة أخبار اليوم .

وفى أغسطس ١٩٦٦ أصبح أحمد بهاء الدين رئيسا لمجلس إدارة روز اليوسف إلى جانب عمله رئيسا لمجلس إدارة دار الهلال منذ ١٨ ابريل ١٩٦٤ .

وعلى خلاف الوضع العام فقد تمتعت جريدة « الأهرام » بفترة استقرار إذ ظل محمد حسنين هيكل رئيسا لتحريرها منذ أغسطس ١٩٥٧ وتولى رئاسة مجلس إدارتها منذ أغسطس ١٩٦١ ، وكان محمد حسنين هيكل يتمتع بثقة الرئيس عبد الناصر ، مما مكنها من الارتقاء بمستوى العمل إداريا وتحريرا .

وبدأ تنفيذ مشروع مبنى الأهرام الجديد ١٩٦٣ كما بدىء فى تطوير التبويب والمعالجة الصحفية والاهتمام بالصفحات المتخصصة والملاحق الخاصة (ملحق يوم الجمعة ٨ صفحات أسبوعيا — ملحق المرأة والبيت يوم الأحد) ، وبدأ يضم إليه كبار المفكرين والفنانين والأساتذة الجامعيين فى مختلف التخصصات .

ونظرا للوضع الخاص الذى تمتعت به « الأهرام » استطاعت أن تناقش أحيانا بعض القضايا التى كان من الصعب على صحف أخرى مناقشتها ، فلم يكن عبد الناصر يضيق بما يكتب فى « الأهرام » .

تاسعاً — تغيير مفاجىء فى القيادات الصحفية :

فى أعقاب إلغاء الأحكام العرفية فى مارس سنة ١٩٦٤ خرج بقية المعتقلين السياسيين ومن بينهم الماركسيون ، وأرادت السلطة السياسية فى تلك الفترة أن تتعامل مع هؤلاء بشكل آخر غير الشكل البوليسى ، خاصة وأن هذه الفترة كانت فترة تحول اشتراكى ، اذ شعر الرئيس عبد الناصر بوجود ثغرة واسعة بين مايهدف إليه من تطبيق اشتراكى وبين بعض ماتنشره الصحف من إثارة وقصص جنسية بعيدة كل البعد عن اهتمامات الجماهير .

ويبدو أن الرئيس اقتنع بأن السبيل الأمثل للتعامل مع الفكر الماركسى هو إتاحة الفرصة له للتعبير عن رأيه ومناقشة هذه الآراء بالرأى أيضا ، ويبدو أيضا أن خروج الشيوعيين من المعتقلات كان يشكل مشكلة أبعادها — كما أشار إليها محمد حسنين هيكل — أن بعض هؤلاء خرجوا إلى حيث لاعمل ، وبعضهم خرج إلى حيث لاهدف .

وأكد محمد حسنين هيكل أن المجتمع المصرى قد وصل فى تجربته الذاتية ونضجه السياسى إلى الحد الذى يجعله قادرا على مناقشة كل فكر وفهم العقائد وفرزها وانتهى إلى أنه لاحظر على قول ولاحجر على قائل ، حتى ولو كانت الكلمة شيوعية وكان قائلها شيوعيا قديما .

قامت الأحزاب الشيوعية بعد ذلك بحل نفسها ، إذ أصدرت اللجنة المركزية للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) بيانا فى ١٤ مارس ١٩٦٥ يتضمن إنهاء الحزب المستقل وإنهاء عضوية جميع الأعضاء والتقدم كأفراد بطلب عضوية الاتحاد الاشتراكى وأصدر الحزب الشيوعى المصرى قرارا مماثلا فى ٢١ أبريل سنة ١٩٦٥ .

واستدعى الرئيس عبد الناصر ــ أحمد فؤاد وخالد محيى الدين فى نوفمبر ١٩٦٤ ، وكلف الأول بمسئولية الإشراف على دار أخبار اليوم ، والثانى برئاسة مؤسسة روز اليوسف ، ثم حدث تبادل بين المسئوليتين ، كما عين أحمد حمروش رئيسا لتحرير « روز اليوسف » .

وأتاح هذا التغيير للماركسيين فرصة اللقاء مع الجماهير على صفحات الصحف بحرية أوسع واتجه إلى الصحافة عدد كبير من الذين كانوا معتقلين خلال السنوات السابقة ، بل إن خالد محيى الدين رأس أمانة شئون الصحافة بالاتحاد الاشتراكى العربى فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٤ .[٣٠]

عاشراً ــ اتهام مصطفى أمين بالتخابر :

وفى ٢١ يوليو سنة ١٩٦٥ ألقى القبض على مصطفى أمين ، وأعلن أنه قبض عليه فى قضية مهمة ، وأمر النائب العام بحظر نشر أى أخبار بشأنها ، وفى ٣ أكتوبر سنة ١٩٦٥ نشرت الجمهورية أن النائب العام سيذيع خلال أسبوع قرار الاتهام فى القضية الخطيرة المتهم فيها مصطفى أمين رئيس تحرير الأخبار ، ومن بين التهم الموجهة إليه وإلى شركائه من المحررين بالأخبار جريمة التخابر مع دولة أجنبية فى زمن الحرب ، وجريمة تهريب النقد إلى الخارج ، وسيحاكمون أمام محكمة أمن دولة عليا .

وعادت الجمهورية فى ٢ ديسمبر ١٩٦٥ لتنشر أنه تقرر أن تكون محاكمة مصطفى أمين بصفة مبدئية فى النصف الثانى من شهر ديسمبر وأن نيابة أمن الدولة ستقدم للمحكمة أشرطة تسجيل تتضمن تسجيلا كاملا للمعلومات التى نقلها مصطفى أمين لعميل الدولة الأجنبية بصوت الاثنين .

وكانت التهم الموجهة لمصطفى أمين كما نشرت فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٥ هى : التخابر مع أشخاص يعملون لمصلحة دولة أجنبية بقصد الإضرار بالمركز الحربى والسياسى والدبلوماسى والاقتصادى للدولة ، تسليم شخص يعمل لصالح دولة أجنبية أسراراً خاصة عن البلاد ومعلومات تتعلق بالشئون العسكرية للقوات المسلحة لم يصدر إذن كتابى من القيادة العامة للقوات المسلحة بنشرها وإذاعتها ، وتهريب ٢٠ ألف جنيه دفعها فى البلاد لأجنبى ليقبض مقابلها بالنقد الأجنبى فى الخارج .

وحكم على مصطفى أمين بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وقد أفرج عنه إفراجا صحيا فى فبراير ١٩٧٤ .[٣١]

ويمكن القول إن الصحافة حتى هزيمة يونيو ١٩٦٧ ظلت خاضعة للاتجاهات السابقة نفسها ملتزمة بالسياسة العامة للدولة تؤيد مايتخذه النظام من إجراءات ، واختفت أو كادت فى السنتين الأخيرتين المعارضة حتى فى مناقشة تفاصيل السياسة العامة أو أساليب التطبيق واشتركت الصحف فى المعارك التى خاضها النظام الحاكم ، وخاصة ضد ماسمى بالحلف الإسلامى .

□ □

هوامش المبحث الثانى

(١) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر — نشر فى جريدة الأهرام فى ٢٣ يوليو ١٩٥٩ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، مقال عنوانه « حرية الرأى » ، جريدة الأهرام فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٩ .

(٣) محمد حسنين هيكل ، مقال عنوانه ، « هذه هى الحقيقة » ، جريدة الأهرام ٢٧ يناير ١٩٦٠ .

(٤) فتحى غانم ، مقال عنوانه « حرية الرأى » ، مجلة روز اليوسف فى ٢١ ديسمبر ١٩٥٩ .

(٥) فتحى غانم ، مقال عنوانه « واحد من اليمين ووحد من اليسار » ، مجلة روز اليوسف فى ٢٨ ديسمبر ١٩٥٩ .

(٦) إحسان عبد القدوس ، مقال عنوانه « الاتحاد القومى والصحافة » ، مجلة روز اليوسف فى أول فبراير ١٩٦٠ .

(٧) إحسان عبد القدوس ، مقال عنوانه « المجنون » ، مجلة روز اليوسف فى ٣١ مارس ١٩٦٠ .

(٨) على أمين ، عامود ثابت ، عنوانه « فى الصميم » ، جريدة أخبار اليوم فى ١٤ مايو ١٩٦٠ .

(٩) نص القانون والمذكرة الإيضاحية بالتفصيل ، الجريدة الرسمية ، العدد ١١٨ ، ٢٤ مايو ١٩٦٠ .

(١٠) جريدة الوقائع المصرية ، العدد ٤٩ ، فى ٢٨ مايو ١٩٦٢ .

(١١) كلمة الرئيس جمال عبد الناصر ، جريدة الأهرام فى ٣٠ مايو ١٩٦٠ .

(١٢) جريدة الأهرام فى ١٣ يوليو ١٩٦٠ .

(١٣) الجريدة الرسمية فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٣ .

(١٤) الجريدة الرسمية فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٣ .

(١٥) فتوى مجلس الدولة ، جريدة الأهرام فى ٢٩ ديسمبر ١٩٦١ .

(١٥) صليب بطرس ، مقال عنوانه « ملكية المؤسسات الصحفية» ، جريدة الجمهورية فى ١٩ أبريل ١٩٧٨ .

(١٦) محمد حسنين هيكل ، مقال عنوانه « أزمة الشك فى الصحافة المصرية وصحافة التنظيم » جريدة الأخبار فى ٢٨ ديسمبر ١٩٦٨

محمود أمين العالم ، مقال عنوانه « صحافتنا المصرية .. بعض مشاكلها وبعض آفاقها » ، جريدة المساء ٤ يناير ١٩٦٩

فتوى مجلس الدولة ، جريدة الجمهورية فى ١٦ أبريل ١٩٦٢ .

(١٧) صليب بطرس ، المقال السابق الإشارة إليه .

(١٨) أشار الدكتور جمال العطيفى إلى ذلك فى مقالين نشرا فى جريدة الأهرام فى ٥ أبريل ١٩٦٨ و٣٠ يونيه ١٩٧٤ .

(١٩) الميثاق الوطنى الصادر فى ٢١ مايو ١٩٦٢ — الباب الخامس ، ص ٥٦ ، والباب السابع ، ص ٨٨ .

(٢٠) نص قانون تنظيم عمل المؤسسات الصحفية ، الجريدة الرسمية فى ٢٤ مارس ١٩٦٤ .

(٢١) جمال العطيفى ، حرية الصحافة وفق تشريعات جمهورية مصر العربية ، مطابع الأهرام التجارية ، ط ٢ ، ١٩٧٤ ، ص ٧٦ .

فتوى مجلس الدولة ، جريدة الأهرام فى ١٦ أبريل ١٩٦١ .

قرار لنيابة السيدة زينب — الأهرام فى ١٠ يناير ١٩٦٢ .

فتوى مجلس الدولة ، جريدة الجمهورية فى ١٩ ابريل ١٩٦٢ .

تقرير أمام مجلس الدولة ، جريدة الأخبار فى ١١ يوليو ١٩٦٧ .

جلسة الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، جريدة الأخبار فى ١٣ سبتمبر ١٩٦٧ .

فتوى الجميعة العمومية بمجلس الدولة ، جريدة الأخبار فى ٢١ سبتمبر ١٩٦٧ .

(٢٢) جريدة الأخبار فى ٢٨ مارس ١٩٦٤ .

(٢٣) وجه الصحفى هذا السؤال للرئيس فى لقاء الرئيس مع ٢٨٠ صحفياً اشتركوا فى المؤتمر العالمى الثالث للصحافة والذى بدأ انعقاده على ظهر باخرة من نابولى وجاءت الإسكندرية فى أكتوبر ١٩٦٣ .

( ) خطاب للرئيس جمال عبد الناصر ، جريدة الأهرام فى ١٦ فبراير ١٩٦٥ .

(٢٤) جريدة الجمهورية فى ٢٤ يونيو ١٩٦٤ .

عبد الفتاح الجمل مقال عنوانه « المسئول هو القانون الذى وضع على الرف » .

جريدة الجمهورية فى ٧ يوليو ١٩٦٤ .

جريدة المساء فى ١٦ يوليو ١٩٦٤ .

(٢٥) الميثاق الوطنى ، الفصل الخامس ص ٥٦ .

(٢٦) الميثاق الوطنى ، الفصل السابع ، ص ٩٠ .

(٢٧) محمد حسنين هيكل ، مقال عنوانه « نجاح الميثاق يرتبط بشىء واحد ، ممارسة الحرية » ، جريدة الأهرام فى ٢٩ يوليو ١٩٦٢ .

(٢٨) مجلة المصور فى ١٧ أغسطس ١٩٦١ .

جريدة الأهرام فى ١٨ أغسطس ١٩٦١ .

جريدة الأهرام فى ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢ .

جريدة الأخبار فى ٢ أبريل ١٩٦٢ .

مجلة المصور فى ٢٣ أبريل ١٩٦٢ .

(٢٩) جمال العطيفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨ .

مجلة الإذاعة والتليفزيون فى ١٢ سبتمبر ١٩٦٤ .

خطاب حلمى سلام إلى نقيب الصحفيين فى ٢٤ يونيو ١٩٧١ وهو محفوظ بالملف الخاص بقسم المعلومات بمؤسسة الأهرام .

(٣٠) محمد حسنين هيكل ، مقال عنوانه « حديث يتجدد عن العمل الداخلى ومشاكله » ، جريدة الأهرام فى ٢٧ نوفمبر ١٩٦٤ .

محمد حسنين هيكل ، مقال عنوانه « حديث يتجدد عن العمل الداخلى ومشاكله » . جريدة الأهرام فى ٢٩ يناير ١٩٦٥ .

أحمد حمروش ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٣١) جريدة الأهرام فى ٢٢ يوليو ١٩٦٥ .

جريدة الجمهورية فى ٣ أكتوبر ١٩٦٥ .

جريدة الجمهورية فى ٢ ديسمبر ١٩٦٥ .

جريدة الجمهورية فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٥ .

□ □ □

المبحث الثالث

الصحافة المصرية منذ قيام حرب يونيو سنة ١٩٦٧
وحتى رفع الرقابة عن الصحف فى فبراير سنة ١٩٧٤

الصحافة المصرية منذ قيام حرب يونيو سنة ١٩٦٧
وحتى رفع الرقابة عن الصحف فى فبراير سنة ١٩٧٤

أولاً ـــ الصحافة وحرب يونيو ١٩٦٧ :

قبيل حرب يونيو مباشرة تحمست الصحافة فى تأييد الخطوات التى اتخذها النظام الحاكم ـــ خاصة خلال شهر مايو ـــ والتى تمثلت فى المطالبة بسحب قوات الطوارىء الدولية من الحدود المصرية ، وإغلاق مضايق تيران وخليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية وغيرها من الإجراءات التى مهدت لحرب يونيو سنة ١٩٦٧ وتبريرها ، وتطرفت الصحف فى الثقة بالنفس ، وبقدرتنا على إلحاق الهزيمة بإسرائيل وتجاوز البعض ذلك إلى حد الغرور والتقليل من شأن العدو ، وعمدت الصحافة إلى تهيئة الرأى العام للمعركة التى ستدمر فيها إسرائيل .

وأثرت ظروف الحرب على الصحافة فأعيد فرض الرقابة على الصحف بعد أن كانت قد ألغيت فى مارس سنة ١٩٦٤ ، ومن جهة أخرى أضطرت الصحف توفيرا للنقد الأجنبى الذى يحتاجه الوطن فى ظروف الحرب وللزيادة الضخمة فى كميات المطبوع من الصحف أن تخفض عدد صفحاتها إلى أربع فقط ، واستمر ذلك حتى يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٧ حيث عادت الصحف تصدر فى ثمانى صفحات* .

وظلت الصحف إلى اليوم الذى تنحى فيه الرئيس عبد الناصر (٩ يونيو سنة ١٩٦٧) تنشر سيلا من البيانات التى تذكر أرقاما ضخمة للطائرات التى اسقطت للعدو الإسرائيلى حتى أعلن الرئيس عبد الناصر نفسه فى بيانه يوم ٩ يونيو سنة ١٩٦٧ (أننا أصبنا بنكسة) كما سماها فى ذلك الوقت وأنه يتحمل المسئولية كاملة ، وأعلن تنحيه عن كل المناصب التى يشغلها ليعود مواطنا عاديا وأنه يترك مسئولية الحكم لزكريا محيى الدين ـــ نائب الرئيس فى ذلك الحين .

وفور انتهاء الرئيس من بيانه خرجت المظاهرات الشعبية تطالبه بالبقاء والاستمرار من أجل إزالة آثار العدوان ، وعقد مجلس الأمة جلسة طارئة مطالبا الرئيس بالعودة مع منحه تفويضا كاملا (كارت بلانش) ليتخذ مايراه مناسبا لتجاوز النكسة وامتلأت الصحف بمقالات تؤيد استمرار الرئيس فى تولى مهام مسئولياته سواء من محررى الصحف أنفسهم أو من الشخصيات العامة .

ثانياً ــ حرية الصحافة تفرض نفسها بعد يونيو ١٩٦٧ :

حدث رد فعل عنيف وتمزق بعد أن أصبحت الهزيمة حقيقة واقعة وأصبح الاتجاه الواضح فى الصحافة هو تأنيب الذات والمبالغة فى احتقارها والنقد الشديد للنفس وتساءلت الصحف فى ذلك الوقت عن الأسباب الحقيقية للهزيمة وأسباب الضعف وطبيعة الصراع العربى الإسرائيلى وهل هو مجرد صراع عسكرى أم أنه فى الأصل صراع حضارى ، وأثار أحمد بهاء الدين قضية الدولة العصرية .

وسمحت السلطة فى هذه الفترة بقدر أكبر من حرية التعبير عن الرأى كشكل من أشكال التنفيس ، وحتى لايحدث الانفجار نتيجة الشعور بالمرارة وخاصة أن هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ كانت خيبة أمل للملايين وصدمة لجيل الشباب الذى عاش فى ظل شعارات ثورة ٢٣ يوليو مما أدى إلى انهيار الثقة والبلبلة والتشكيك .

وقد أكد الرئيس عبد الناصر هذا المعنى فى خطاب له أمام مجلس الأمة فى افتتاح الدورة الخامسة للمجلس فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٧ حين قال : « هناك رقابة عسكرية ... وهذه الرقابة ضرورية ولكن هناك آراء حرة تقال ونحن نعتبرها ضرورية أيضا ... هناك نقد وكنا نرى أن نترك كل هذه الأبواب مفتوحة .. كنا نعتقد أنها ظاهرة صحية .. » .[١] وعاد الرئيس فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٨ يطالب بفتح الأبواب للنقد وتقبله والتصحيح بعده .

ووجه الكُتّاب النقد للبناء السياسى والاقتصادى والاجتماعى ومن ذلك تعرض محمد حسنين هيكل للاتحاد الاشتراكى ــ كتنظيم سياسى ــ مشيرا إلى أنه تحول فى كثير من الأوقات إلى مركز أو مراكز للسلطة وبدا وكأنه حكومة فوق الحكومة ، أو حكومة إلى جانب الحكومة .. وذكر هيكل أنه يهتم بكتابة التقارير أكثر من اهتمامه بالدراسات الحية عن المشاكل والمعاناة لإيجاد حلول لها ، وكتابة المنشورات التى تلصق فى الشوارع بدلا من الأفكار الصحيحة القادرة على النفاذ إلى الوجدان الشعبى .[٢]

وقد تعرض هيكل بسبب هذا المقال لهجوم من جانب بعض العناصر المنتمية للاتحاد الاشتراكى . أما أحمد حمروش فقد طالب بتكوين حزب سياسى كحل لمشكلة التنظيم السياسى .[٣] وعاد محمد حسنين هيكل فأشار الى وضع مراكز القوى والأجهزة المتحكمة قبل نكسة ١٩٦٧ ، وذكر أنها وقفت عائقا أمام حرية التفكير والتعبير ، وأكد أن تقنين الثورة يبدأ بوضع الدستور الدائم ، وبه تنتقل السلطات من الأشخاص إلى المؤسسات وتطوير القوانين لتفى باحتياجات المجتمع الذى نبنيه .[٤] على حين أشار فتحى غانم إلى قوانين الحريات ، وطالب محمود المراغى بالانتقال من مرحلة الوصاية إلى مرحلة النضج وناقش أيضا أوضاع الموضوعين تحت الحراسة .[٥]

ولم تسلم من النقد ناحية من نواحى الحياة ، وارتفعت بعض الأصوات تطالب بمحاسبة المسئولين عن الهزيمة ، والتغيير ، وضرورة إقامة حياة ديمقراطية سليمة ، وقد أشار الرئيس عبد الناصر إلى محكمة الثورة وأنها علنية فحكمة ذلك أنها عملية سياسية تستهدف أن يعرف الشعب أن هناك انحرافات يجب تقويمها وأخطاء لابد من تصحيحها .

وحرصت الصحف على نشر تفاصيل هذه المحاكمات ، وغضب الرئيس عبد الناصر فى ذلك الحين من مقال نشره موسى صبرى بعنوان « الفصل الحزين » أشار فيه إلى استيلاء المشير عامر على سبائك ذهبية وعلى أموال بكميات كبيرة وإخفائها ، وأن هذا يشكل فسادا فى الحكم ، وانتقد الرئيس هذا المقال فى خطابه الذى ألقاه فى أثناء اجتماعه بالصحفيين العرب وتأييده لقراراتهم عن حرية الصحافة وضرورة تأمين الصحفى فى عمله من الفصل والعزل وقال إنه مؤمن بحرية الصحافة ولكن الحرية لاتعنى أن تحول إحدى الصحف ـــ وكان يقصد جريد الأخبار ـــ المؤامرة إلى قضية فساد الحكم .(٦)

ولما صدرت الأحكام على المسئولين عن الهزيمة ، اعتقدت الجماهير أنها لاتتناسب مع حجم الهزيمة فخرجت المظاهرات من الجامعات فى فبراير سنة ١٩٦٨ وتبعتها مظاهرات العمال فى حلوان ، وحاولت الصحف التقليل من خطورتها ونشرتها فى أضيق الحدود وبرر الرئيس جمال عبد الناصر ذلك بقوله « طلبت وزارة الإرشاد من الصحف ألا تبالغ فى النشر عن المظاهرة اللى حصلت فى حلوان حتى لايسيء إلى الأمن القومى فى هذه الظروف ، ويمكن ده أيضا يسبب سوء تفاهم تانى .. النشر يمكن .. ماكانش باين للناس إنه كافى وطبعا بعض الناس كان ليها مصلحة فى المبالغة والتهويل ، وعلى هذا الأساس صورت المسألة بأكبر من حقيقتها وكانت هناك مبالغات ... » .(٧)

ثالثاً ـــ المطالبة بضرورة التغيير :

استجابة لشعار التغيير الذى رفعته القيادة السياسية أعلن الرئيس عبد الناصر فى ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ بيانا حدد فيه المعالم المهمة التى يمكن الاهتداء بها فى عملية التغيير وجاء فى البيان ضرورة أن ينص الدستور الدائم المزمع وضعه على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية وأن تتوافر كل الضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأى والبحث العلمى والصحافة(٨) .

وأعقبت صدور بيان ٣٠ مارس مناقشة واسعة ومهمة حول الصحافة فى ضوء البيان الذى دعا للتغيير وكان أهم ماتضمنته هذه المناقشات .

١ ـــ المشاكل التى تواجه الصحافة المصرية وتعوق حريتها :

- الرقابة المفروضة على الصحف والتى يشار إلى أنها فى المسائل العسكرية والمسائل المتعلقة بالأمن القومى فقط ، دون تحديد لمفهوم الأمن القومى وأبعاده مما يجعل فى إمكان السلطة أن تفسر أية أخبار أو آراء على أنها تمس الأمن القومى وتبرر بذلك عدم نشرها ، ولذا فلابد أن تقتصر الرقابة على الناحية العسكرية فقط .
- صعوبة حصول الصحف على الأخبار من مصادرها إذ أن معظم المؤسسات تعاقب الموظف الذى يدلى إلى الصحف بأية معلومات ، وهناك عراقيل تمنع الصحفى من دخول مجلس الأمة وحضور مناقشاته رغم أنه مكان مهم لصنع القرارات والممارسة الديمقراطية .
- الرقابة غير المنظورة على الصحف مثل المجاملات التى تضطر إلى تقديمها الصحف للأجهزة المختلفة التى تمارس ضغوطا عليها بما تملك من ميزانيات الإعلان والطباعة ، وأثير نقاش حول مصادر تمويل الصحف والإعلانات والتسويق ومصادر الأخبار والعدالة فى توزيعها .
- تنقل الصحفيين الدائم بين الصحف وتعاقب رؤساء التحرير عليها بما لا يتيح لتشكيلها ثباتا يسمح لأى منها بالتعبير عن تيار محدد فى حين أن غاية ما تستمد منه الصحيفة شخصيتها هو أسلوبها الفنى ووسائلها فى التعبير .
- الصحف فى رأى قطاعات من الرأى العام المصرى تخرج كل يوم وكأنها مصبوبة فى قالب واحد ليس فيه ما يكفى من التجديد والتنوع ويغلب عليها الدعاية والاكتفاء بمجرد نقل الحقائق .

٢ ـــ مفهوم حرية الصحافة والنقد :

أكدت المناقشات أهمية النقد ، والنقد الذاتى وحق الصحافة فى أن تنقد أى موقع من مواقع العمل وتتناول تصرفات الحكومة بالتعليق والنقد وتسلط رقابتها على الأجهزة التنفيذية والقطاع العام دون أن ينظر إلى ذلك على أنه يعنى إتهام الوزير المسئول ودون أن ينظر للنقد على أنه تجريح شخصى .

ويجب أن تكون هناك فرصة لسماع الرأى والرأى الآخر ، والرأى الآخر يضم قوى الشعب المختلفة وطبقاته المتعددة ، وإلا وجد نفسه مضطرا إلى التعبير عن نفسه خارج التنظيم ، على ألا يكون سماع الرأى الآخر مجرد التنفيس أو استكمالا لشكل

ولقد وصلت الأمور إلى تصور كاد يرى فى النقد البناء مجرد التصفيق لكل تصرف والنقد الهدام هو الاعتراض على أى تصرف . وأشارت بعض الآراء إلى أننا عشنا مرحلة سابقة فى تجربة ديمقراطية بالموافقة وعلينا أن ندخل مرحلة لا تتحقق فيها الديمقراطية إلا بالمشاركة ، والديمقراطية وحرية التعبير عن الرأى ليس معناهما إباحة مناقشة مشكلات المواصلات أو الإسكان وإنما هى انفتاح على مناقشة السياسة العامة : من حكم ولصالح من وما هو أسلوب الحكم ودستوره وقانونه وضوابطه وضماناته .

٣ ــ علاقة الصحافة بالتنظيم السياسى :

أثيرت قضية التناقض بين الصحافة وأجهزة التنظيم السياسى ، فبعض أجهزة التنظيم تتعسف فى تفسير الالتزام وتخلط بينه وبين الإلزام ، وبعضها تقيس التزام الصحف بمدى الحيز الذى تخصصه من صفحاتها لما يفعل المسئولون فى التنظيم السياسى وما يقولونه .

وأشارت بعض الآراء إلى أن الاتحاد الاشتراكى مالك الصحف تخلى عن معظم حقوق ملكيته واكتفى بتعيين رؤساء مجالس إدارات الصحف ورؤساء تحريرها ممن يثق فيهم ويحملهم مسئولية هذه الأجهزة التى يملكها .

وأشارت أيضا إلى أن الاتحاد الاشتراكى لم يمارس حتى حقوق الملكية الاقتصادية ذاتها بل إن تخلفه عن السيطرة الفكرية والسياسية على الصحف لم يكن إلا نتيجة لعدم السيطرة الاقتصادية عليها .

٤ ــ حلول لمشكلة حرية الصحافة :

أ . أن تكون حرية إصدار الصحف فى متناول الشعب العامل بهيئاته وتنظيماته القادرة على ذلك .

ب. أن لا يقيد حرية الصحافة سوى الالتزام بالميثاق وبالتحول الاشتراكى .

جـ. حرية الصحافة لا تتحقق إلا فى ظل تنظيم ديمقراطى للاتحاد الاشتراكى .

د . أن تتحول ملكية الاتحاد الاشتراكى للمؤسسات الصحفية إلى ملكية شاملة إيجابية ، وأن تشرف تنظيماته على توجيه سياسة هذه الصحف واختيار المسئولين عن التحرير ومحاسبتهم .

هـ . أن يقتصر عمل مجالس إدارات المؤسسات الصحفية على الناحية الإدارية البحتة ، دون تدخل فى التحرير واختيار الأشخاص الذين يوكل إليهم أمره .

و . ضرورة إعادة النظر فى أسلوب تمويل المؤسسات الصحفية دون الاعتماد على الإعلان

ز . طرحت فكرة إنشاء مجلس أعلى للصحافة فى الاتحاد الاشتراكى يشرف على الصحف ، وكان رأى أصحاب هذا الاقتراح أن يحقق هذا المجلس عدالة أكبر فى توزيع الأخبار والإعلانات وأرباح الصحف بحيث تدفع الصحف التى تكسب للصحف التى تكسد . وعارضت بعض الآراء هذا الاتجاه .

ناقشت اللجنة الدائمة للثقافة والإعلام بالاتحاد الاشتراكى اقتراحا بإنشاء اتحاد لدور الصحف التى يملكها الاتحاد الاشتراكى ، تحتفظ فيه كل مؤسسة بشخصيتها الاعتبارية[٩] .

وفى ذلك الوقت كان المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى قد ناقش موضوع « الصحافة » وأكدت آراء أعضائه أهمية النقد لتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكى واتهم بعض الأعضاء الصحافة بأنها لم تقم بواجبها تماما فى هذا الشأن ، وكان من بين قرارات المؤتمر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٨ قرار بدراسة أوضاع الصحافة ووضع تنظيم جديد لها يؤكد ملكية الشعب لها ويضعها فى خدمة الرأى العام الحر والنقد البناء لتحقيق أهداف المجتمع[١٠] .

وناقشت لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الأمة وقتها وبالتحديد فى يونيو سنة ١٩٦٩ ، مشروع القانون الجديد لنقابة الصحفيين والذى يقضى بأن من بين أهداف النقابة حماية حرية الصحافة والدفاع عن الصحفيين خلال ممارستهم للمهنة فلا يجوز القبض على عضو من أعضاء النقابة أو حبسه احتياطيا لما ينسب له بسبب ممارسة المهنة ولا يجوز استجوابه أو التحقيق معه إلا بمعرفة أعضاء النقابة العامة وبحضور النقيب أو رئيس النقابة الفرعية ، كما نص المشروع على اعتبار نقل الصحفى الى عمل غير صحفى سواء داخل المؤسسة الصحفية أو خارجها فصلا تعسفيا .

وصدر هذا القانون فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٧٠ متضمنا أغلب هذه النقاط وبدون نص اعتبار النقل إلى عمل غير صحفى فصلا تعسفيا .

إلا أن كل هذه المناقشات التى شغلت الصحف فى تلك الفترة والخاصة بحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأى ظلت حبرا على ورق ، وظل الإصلاح والحل مجرد أفكار لم تجد طريقها إلى التطبيق ، وربما يكون للظروف التى عاشتها مصر فى تلك المرحلة أثر فى ذلك ، فقد كانت البلاد فى حالة حرب ، والقيادة السياسية تسعى لتكثيف كل الجهود من أجل المعركة تحت شعار « لاصوت يعلو فوق صوت المعركة ، ولانداء أقوى من ندائها » .

ومع ذلك فقد شهدت تلك الفترة بعض المقالات التى اتسمت بالجرأة وإن كانت فى بعض الأحيان ليست محل رضاء بعض المسئولين فى الأجهزة المختلفة وقد تعرض أصحابها لبعض المتاعب .

رابعاً ــ الصحافة وأحداث ١٥ مايو سنة ١٩٧١

فى مايو سنة ١٩٧١ وقعت بعض الأحداث من جانب جناح من النظام اعتبرها الرئيس أنور السادات خروجا عن الشرعية ومحاولة فرض أمور وآراء على رئيس الجمهورية ولذا قام فى ١٤ مايو بعزل عناصر هذا الجناح وتقديمهم للمحاكمة ، وقد وقفت الصحافة خلال هذه الأحداث إلى جانب وجهة نظر الرئيس مؤيدة خطواته معددة لمساوىء مراكز القوى والمظالم التى تعرض لها الشعب على أيديهم ومطالبته بعلاج هذه المظالم وإصلاحها .

وأعقبت ذلك مناقشات واسعة حول قوانين الحريات ، وتقرر إعادة انتخابات مجالس النقابات المهنية ، ومن بينها نقابة الصحفيين .

وكانت انتخابات نقابة الصحفيين فرصة لإثارة قضية حرية الصحافة وذلك خلال المؤتمرات الانتخابية والندوات التى كان يعقدها المرشحون وأثيرت مسألة عودة المحررين الذين نقلهم محمد فائق وزير الإرشاد ، الذى قبض عليه ضمن مراكز القوى ، إلى عملهم بوكالة أنباء الشرق الأوسط وكذلك الصحفيين والكتاب الذين سبق أن نقلوا إلى مؤسسات القطاع العام ، إلى المؤسسات الصحفية التى كانوا يعملون بها .

واعترض بعض الصحفيين على منع سامى داود ومحمد عودة الكاتبين بجريدة « الجمهورية » من الكتابة بقرار مصطفى بهجت بدوى ــ رئيس مجلس ادارة دار التحرير للطبع والنشر وقتها ــ ودافع مصطفى بهجت بدوى عن نفسه قائلا إنه ليس هناك قرار بمنعهما من الكتابة ، ولكنه استشعر لهما الحرج أن يكتبا فى ظروف التحقيق مع بعض أصدقائهما من مراكز القوى .

وعرض على الجمعية العمومية للصحفيين التى عقدت فى ١١ يونيو سنة ١٩٧١ ميثاق شرق العمل الصحفى الذى تضمن ٢٢ مادة فى آداب المهنة .[١١]

وعانت مصر فى تلك الفترة من القلق والشك خاصة بعد أن انتهى عام ١٩٧١ والذى كان الرئيس السادات قد أعلن مرارا أنه سيكون عام الحسم فى قضية الشرق الأوسط إن سلما أو حربا ، واتخذ هذا القلق أشكالا متعددة كالاضطرابات التى تمثلت فى الحرائق المتعمدة وأحداث الفتنة الطائفية وأحداث الطلبة .

وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٢ اجتمعت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين ، وطالبت برفع الرقابة عن الصحف فورا إلا فيما يتعلق بالشئون العسكرية ، وقد ثبت لها أن الرقابة قد تجاوزت شئون الأمن القومى لغير هذا الغرض[١٢] ووجهت الجمعية العمومية نداء إلى النظام الحاكم بالإفراج عن الطلبة والدخول فى حرب لتحرير الارض العربية .

ثم أرسل بعض الكتاب من بينهم توفيق الحكيم بيانا إلى رئيس الجمهورية جاء فيه أن المستقبل كئيب وأن حجة قرار المعركة تعلق عليها كل الأخطاء وأن البلاد متجهة إلى كارثة ، وشبابنا ملقى به فى رمال الجبهة لينسى ماتعلمه .

واجتمع مجلس النقابة وأصدر بيانا يؤيد مظاهرات الطلبة ويتهم النظام باستخدام القمع وترتب على ذلك استقالة عضوين فى مجلس النقابة كانا معارضين لهذا البيان وهما : محمد عبد المنعم رخا ، رسام كاريكاتور ــ وعثمان لطفى ــ سكرتير عام تحرير أخبار اليوم .

وقد أثارت هذه التصرفات الرئيس أنور السادات فدعا أكثر من مائتى صحفى إلى اجتماع مغلق ــ لم ينشر ماجرى فيه وقتها ــ وقال إنه فى كل المراحل الأساسية دعا رجال الصحافة لكى يوضح لهم كل حقائق الموقف وأنه من السخافة أن يكتب بعض الكتاب بيانا يعبر عن الحقد وروح الانهزامية ، وأضاف أن أفرادا فى مجلس نقابة الصحفيين معروفة اتجاهاتهم يستخدمون أسلوب الطفولة السياسية وأنهم أرسلوا إليه إنذارا ، وتعجب من أنه يرفض إنذارات من أمريكا أو أية دولة كبرى أخرى ، ثم يأتى أفراد من نقابة الصحفيين ويرسلون إليه إنذارا .(١٣)

كما أشار إلى هذا البيان مرة أخرى فى أول اجتماع عقده المجلس الأعلى للصحافة قائلا : « إن هذا البيان الذى ظهر بتوقيع عدد من الكتاب بينهم كتاب نحترمهم فيه نوع من التحريض لأبنائنا فى الجبهة ، والذين نشروه فى الخارج بعد ذلك كانوا كتابا وصحفيين مصريين ، وعلى ذلك فإننى يوم عزلت بعضهم من موقع التأثير(١٤) والتوجيه الفكرى لم أفتح المعتقلات لأنها انتهت إلى الأبد منذ ١٥ مايو .. » .

خامساً ــ مناقشة واسعة حول الرقابة على الصحف :

جرت مناقشة واسعة حول موضوع الرقابة على الصحف فى مجلس الشعب ونقابة الصحفيين ، وبدأ ذلك فى جلسة مجلس الشعب فى ٢٤ يونيو سنة ١٩٧٢ بمناقشة موضوع حرية الصحافة ووصل عدد الأعضاء طالبى الكلمة فى هذا الموضوع أكثر من عشرين عضوا ، واقترح أن تخضع الصحافة للرقابة على الأنباء العسكرية وحدها ، وطالب الأعضاء بتدعيم التنظيم السياسى بالمؤسسات الصحفية وتأمين الصحفيين ضد النقل أو الفصل بسبب آرائهم ، وأحيل هذا الموضوع إلى لجنة الخدمات بالمجلس لدراسته .(١٥)

وعاد مصطفى كامل مراد ــ عضو مجلس الشعب وقتها ــ فى جلسة مجلس الشعب يوم ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٢ وأثار مسألة رفع الرقابة عن الصحافة وأشار إلى حديثه فى الجلسة السابقة عن حرية الصحافة هو وبعض أعضاء المجلس ، وكيف أن الصحف فى اليوم التالى امتنعت عن نشره .(١٦)

وفى ٢٦ ديسمبر من السنة نفسها وافقت لجنة الاقتراحات بمجلس الشعب على اقتراح بمشروع قانون من الدكتور محمود القاضى ــ عضو المجلس ــ ينص على ضمان حرية الصحافة وعدم جواز فرض أية رقابة عليها إلا بموافقة مجلس الشعب ، وفيما يتصل بالأنباء العسكرية والأمن القومى فقط وفى حالة إعلان الطوارىء أو زمن الحرب ، وينظم المشروع الفصل فى أى خلاف ينشأ بين المؤسسات الصحفية والحكومية عن طريق المحكمة الدستورية العليا ، على أن تختص نقابة الصحفيين دون غيرها بمساءلة الصحفيين عن كل مايخالف المهنة ، ولايجوز عزل الصحفيين أو نقلهم لأعمال غير صحفية أو تنزيل مستوياتهم أو منعهم من مباشرة عملهم وتوقيع أى جزاء عليهم الا فى حدود قانون النقابة .[١٧]

ودعت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين فى اجتماعها فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٢ أمانة الدعوة والفكر فى الاتحاد الاشتراكى وأعضاء لجنة الإعلام بمجلس الشعب ومندوبين عن وزارة الإعلام لمناقشتهم فى الإجراءات اللازمة لرفع الرقابة .

ونص قرار الجمعية العمومية على أن رفع الرقابة عن الصحف هو مطلب للرأى العام الصحفى ، وقد تجلى فى أكثر من جمعية عمومية سابقة ، وأن الرئيس أنور السادات سبق أن وعد برفع الرقابة عن الصحف فور إقرار ميثاق الشرف الصحفى .

سادساً ــ النظام يتخذ بعض الإجراءات التى لاتتفق مع الديمقراطية :

دافع النظام الحاكم فى تلك الفترة عن حرية الصحافة وأكد بشكل مستمر حق التعبير عن الرأى ، وجاء الدستور المصرى الدائم فى سبتمبر سنة ١٩٧١ فنص فى مادته السابعة والأربعين على أن حرية الرأى مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون ، والنقد الذاتى والنقد البنَّاء ضمان لسلامة البناء الوطنى . ونصت مادته الثانية والأربعون على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أووقفها أو إلغاءها بالطريق الإدارى محظور ، ويجوز استثناءً فى حالة إعلان الطوارىء أو زمن الحرب أن تفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى وذلك كله وفقا للقانون .[١٨]

ومن ذلك حديث الرئيس السادات لطلبة جامعة الإسكندرية الذى جاء فيه « ... بالنسبة لحرية الصحافة بدى أشرح مفهوم مهم .. كل جهاز بيشتغل .. الصحافة بتنشر عنه كل شىء .. فى المرحلة الأخيرة كان هناك استجواب للحكومة فى مجلس الأمة نشر كل شىء .. وليس من مصلحة الشعب أن نحجب عنه شىء على الإطلاق .. ولكن لا المزايدات ولا التشنج أخليهم ينشروا لهم حاجة ... »[١٩]

واتخذ الرئيس السادات أيضا اجراء برفع كل القيود التى كانت مفروضة على سفر الصحفيين المصريين للخارج ، وتقرر توفير جميع التسهيلات اللازمة لهم عند السفر ومنح تأشيرة الدخول والخروج للصحفيين الأجانب من مطار القاهرة فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٧١ .

وكان النظام المتبع من قبل يجعل جميع الصحفيين والكتاب والعاملين فى المؤسسات الصحفية المصرية فى القوائم السوداء ، ولايسمح لهم بالسفر لاهم ولا عائلاتهم إلا بموافقة وزير الداخلية .

كما أصدر الرئيس فى ٢ مايو سنة ١٩٧٢ باعتباره رئيس الاتحاد الاشتراكى قرارا باعادة الصحفيين أعضاء نقابة الصحفيين الذين سبق نقلهم إلى وظائف غير صحفية فى مؤسسات القطاع العام إلى مؤسساتهم التى كانوا يعملون بها وبالمرتبات التى يتقاضونها وقت عودتهم .[٢٠]

ومن هؤلاء : اسماعيل الحكيم ، سيد اسماعيل ، سعد التائه ، حنفى عاشور ، يوسف عبد الحليم ، ثريا العجيزى ، الفريد فرج ، أحمد نوار ، أسعد حليم ، سمير أحمد إلى جريدة « الأخبار » ، محمد فتحى سعيد ، خميس شفيق ، جابر رزق إلى مجلة « الاذاعة » ، خليل طاهر ، حورية جلال ، عبد الرحمن الخميسى ، أحمد عباس صالح ، محمد على ماهر ، ابراهيم الوردانى ، عبد السميع عبد الله ، أبو المجد الحريرى ، محمد محمود دوارة ، سعد مكاوى ، الفريد عبد السيد ، عبد المنعم السويفى ، فتحى الرملى ـــ جريدة « الجمهورية » .

إلا أن النظام عاد فاتخذ بعض الإجراءات التى لاتتفق مع ماينادى به من دفاع عن الديمقراطية وإتاحة حرية التعبير عن الرأى ، من ذلك أن هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكى عقدت اجتماعا فى ٣ فبراير سنة ١٩٧٣ لمناقشة حالات الانحراف السياسى بين قيادات الاتحاد الاشتراكى فى بعض المحافظات وحالات الانحراف من جانب بعض عناصر التنظيمات المساعدة ، وفى اليوم التالى نشرت الصحف أن هذه الهيئة قررت إسقاط عضوية ٦٤ عضوا من الاتحاد الاشتراكى ، وكانت هذه القائمة هى الأولى فقط .

وتضمنت من الصحفيين : فيليب جلاب ، محمد عودة ، حسين عبد الرازق ، محمود المراغى ، يوسف ادريس ، عادل حسين ، فريدة النقاش ، مكرم محمد أحمد ، سمير تادرس ، صلاح عيسى ، صافيناز كاظم ، أمير اسكندر ، نبيل زكى ، فتحى عبد الفتاح ، جمال الغيطانى ، شوقى مصطفى ، زيد الشريف ، سامى السلامونى ، محمود أمين العالم ، ألفريد فرج ، لويس عوض .

وجاء فى المذكرة التفسيرية أن الفصل من العضوية العاملة يترتب عليه إبعاد المفصول عن أى عمل تكون العضوية العاملة شرطا لممارسته مثل الصحافة حسب قانون نقابة الصحفيين وأذاعت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن هيئة النظام بحثت كل التقارير التى تجمعت لدى لجنة تقصى الحقائق بمجلس الشعب خلال دراستها المستفيضة للأسباب التى أدت عن عمد وتدبير إلى المخطط الذى كان يعمل لإثارة الجماهير بالأكاذيب والإشاعات والتحريض ضد نظام الدولة ، وتحالف قوى الشعب العاملة

وكان يشكك فى كل تصرف بهدف إشاعة البلبلة وتشويه سمعة مصر بإمداد الصحافة والإذاعات ووكالات الأنباء الأجنبية بمعلومات كاذبة والتوقيع على بيانات مضللة لكى تنشر فى الخارج بهدف إظهار البلاد وكأنها مهتزة بعدم الاستقرار والفوضى ، وأنهم استغلوا فى ذلك الأجواء الديمقراطية التى حققتها حركة الجماهير فى ١٥ مايو لضرب الديمقراطية وأرادوا أن يحولوا مبدأ سيادة القانون إلى إرهاب فكرى وتحد لاحترام القانون وإهدار للحريات . وإن الهيئة فى قرارها وضعت فى اعتبارها أن عددا منهم يتولون أعمالا حساسة فى مواقع مسئولية تفرض الالتزام بمواثيق الثورة والحرص على دعم الوحدة الوطنية وتوجيه الرأى العام فى المسار الوطنى القومى الأمين وخاصة فى مواقع إعلامية .[٢١]

وصدرت عدة قوائم أخرى تضمنت عددا من الصحفيين ، فتضمنت القائمة الثانية فى ٧ فبراير سنة ١٩٧٣ : لطفى الخولى ، ثروت أباظة ، مصطفى بهيج نصار ، ابتسام الهوارى ، أمينة شفيق ، خيرى عزيز ، ميشيل كامل : من بين الذين تضمنتهم القوائم الأخرى : علاء الديب ، صلاح الدين حافظ ، ناصر حسين ، فاروق القاضى ، عايدة العزب موسى ، فتحى خليل ، أحمد حمروش ، زهدى (رسام كاريكاتور) ، نجاح عمر ، عبد الله إمام ، حسنين كروم ، فاروق أبو زيد ، محمود سالم ، محمد بركات ، سيد الجبرتى ، عبد الوهاب مرسى ، ابراهيم عامر ، راجى عنايت ، رجاء النقاش ، عدلى برسوم ، كامل زهيرى ، حسن الشرقاوى ، احمد بهاء الدين .[٢٢]

ويتضح من استعراض أسمائهم أنهم لايجمعهم تيار سياسى واحد بل ينتمون إلى عدة اتجاهات سياسية مختلفة يمينية ويسارية ، كما لم تكن لبعضهم أية اتجاهات سياسية معروفة وبالذات بعض النقابيين .

وأحيل بعضهم إلى المعاش ، ونقل البعض الآخر إلى هيئة الاستعلامات وصدر قرار بسحب الترخيص لهم بالعمل فى الصحافة تمهيدا لشطب أسمائهم من نقابة الصحفيين .

وشكلت نقابة الصحفيين لجنة خاصة لدراسة هذه القضية قدمت تقريرا جاء فيه أن هذا القرار ينطوى على عقوبة لايجوز توقيعها دون أن يسبقها اتهام وتحقيق ودفاع ، وأن اسقاط عضويتهم لايترتب عليه قانونا فقد شرط عضوية النقابة ، وأن قرار سحب ترخيص العمل الصحفى اجراء لاسند له من القانون .

وقالت اللجنة أيضا إن ندب بعض الصحفيين إلى الهيئة العامة للاستعلامات على الرغم من عدم وجود عمل لهم يعنى إن الندب قصد به الإبعاد عن العمل الصحفى وأن المادة (١٤) من الباب السابع من قانون الاتحاد الاشتراكى تنص على أنه « على تنظيمات الاتحاد الاشتراكى أن تحاسب أى عضو فى حالة الانحراف أو الخطأ وحق الدفاع مكفول للعضو الذى يوجه اليه أى اتهام » وإن من بين الذين أسقطت عضويتهم عددا من الصحفين ليسوا أعضاء أصلا فى الاتحاد الاشتراكى فعضوية الاتحاد الاشتراكى ليست إلزامية وعدم انضمام مواطن له لايؤدى إلى حرمانه من ممارسة المهنة التى تخصص فيها .[٢٣]

وعاد الرئيس السادات فأصدر قرارا بعودة جميع المبعدين والمفصولين إلى أعمالهم ، وذلك فى خطابه فى ذكرى وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٣ وبرر ذلك فيما بعد بقوله « إنه إذا كانت الكلمة مقدسة فإن مصر أقدس ولا أملك التسامح فى حقوقها أبدا .. وإنه إذا رجعنا لكتابات بعض الصحفيين خلال عامى ٧٢ ، ٧٣ لاستخلصنا أن مصر بلد منهار ونظامه منهار وأنها لن تدخل الحرب ، وإننى حين اتخذت قرار المعركة ورأيت فى الأفق بشائر نهاية التمزق أعدت فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٣ كل إنسان إلى مكانه » .(٢٤)

وأشار إلى ذلك مرة أخرى قائلا : « .. شلت ١٢٠ صحفي .. ماودتهمش بقى على مؤسسات الدولة زى ماحصل قبل كده .. ودتهم هيئة الاستعلامات .. ماقطعتش عيشهم .. أنا بس كان عقاب أدبى وعيب لموا نفسكم ليه لأنه أنا فى معركة وفى موقف محتاج لكل إنسان يقف مع بلده فيه .. مش معايا لشخصى .. لامع بلده .. » .(٢٥)

وكانت تصور النظام الحاكم فى تلك الفترة للمهام المطلوبة من الصحافة يتمثل فى أمرين أحدهما عاجل وثانيهما آجل :

العاجل : أن تقدم للناس صورة واعية عن المعركة **والآجل** ، الإعداد لبناء صحافة المستقبل .

أما الوسائل التى تصورت السلطة الحاكمة أنها كفيلة باداء الصحافة لمهامها فكانت أن يعاد تنظيم الصحافة على أساس أنها سلطة رابعة من سلطات النظام السياسى من خلال تكوين المجلس الأعلى للصحافة ويحكمها ميثاق الشرف الصحفى وتتمتع بكامل حريتها فى حدود القانون .

سابعاً ــ رفع الرقابة عن الصحف :

وفى ٩ فبراير سنة ١٩٧٤ رفعت الرقابة عن الصحافة وخول لرؤساء التحرير المسئولية الكاملة فى الإشراف على ماتنشره الصحف ، مع خضوع الأخبار التى تمس النواحى العسكرية للرقابة .

وأعقب ذلك الغاء الرقابة على برقيات الصحفيين الأجانب عدا الأخبار العسكرية (فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٤) ، وإلغاء الرقابة على جميع الصحف والمجلات الأجنبية عدا كتب الجنس ومجلاته والكتب والنشرات التى تدعو إلى الإلحاد وتطعن فى الأنبياء أو تهاجم الأهداف القومية للبلاد (١٨ مارس سنة ١٩٨٤) .

وجاءت ورقة أكتوبر تشير إلى ذلك : « .. بعد انتصار أكتوبر وتأكيد وحدة الصف الوطنى وارتفاع المسئولين إلى مستوى المسئولية لابد من أن نؤكد معنى الحرية السياسية جنبا إلى جنب مع الحرية الاجتماعية ، ولهذا اتخذت قرارى برفع الرقابة عن الصحف ، ونحن لانخشى الخلاف فى الرأى ولاالنقاش الحر ولا التعبير عن المصالح المختلفة لقوى الشعب العامل مادام كل ذلك يدور فى الاطارات المشروعة التى نرتضيها ولايستهدف غير مصلحة وخير شعبنا ، إننا نقدم فى جرأة على تصفية القيود على الحرية من مواقع الثقة بالجماهير وبوعيها الوطنى الممتاز ونريد أن نخلص المجتمع من كل المظاهر التى تعبر عن الريبة فى المواطن أو تنال من إنسانيته أو كرامته أو التى تجعل مصر تقلق على نفسها على خلاف طبيعتها ... » .[١]

□ □

هوامش المبحث الثالث

* صدرت الصحف أيضا ابتداء من ٢٣ فبراير ١٩٧٠ في ثماني صفحات بسبب أزمة الورق التي نتجت عن مشاكل التوريد والنقل مما أدى إلى استهلاك الإحتياطي وعادت الصحف في ٢٣ أبريل ١٩٧٠ تصدر في حجمها الطبيعي (اثنتا عشرة صفحة) .

(١) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر ، جريدة الأهرام في ٢٥ ديسمبر ١٩٦٧ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، مقال عنوانه « الجبهة الداخلية هي هدف الهجوم الأصلي للعدو » ، جريدة الأهرام في ١١ أغسطس ١٩٦٧ .

محمد حسنين هيكل ، مقال عنوانه « عن الصداقة العربية السوفيتية وأهميتها وعن الظروف » ، جريدة الأهرام في ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ .

(٣) أحمد حمروش ، مقال عنوانه « لا طريق الا الحرب » ، مجلة روز اليوسف في ١٤ أغسطس ١٩٦٧ .

(٤) محمد حسنين هيكل ، مقال عنوانه « المفاتيح » ، جريدة الأهرام في أول ديسمبر ١٩٦٧ .

(٥) فتحي خليل ، مقال عنوانه « قوانين الحرية » ، مجلة روز اليوسف في ٢٩ يناير ١٩٦٨ .

محمود المراغي ومحمد زيدان ، « ماذا حدث لهم تحت الحراسة » ، مجلة روز اليوسف في ٧ أغسطس ١٩٦٧ .

محمود المراغي ، « آن أن ننتقل من مرحلة الوصاية إلى مرحلة النضج » ، مجلة روز اليوسف في ٥ فبراير ١٩٦٨ .

(٦) موسى صبرى ، وثائق ١٥ مايو ، المكتب المصرى الحديث ، طبعة أولى ١٩٧٧ ، ص ٢٤١ ـــ ٣٥٨ ، من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر أمام ٢٠٠ صحفي أعضاء وفود مؤتمر الصحفيين العرب ، الأهرام في ٢٦ فبراير ١٩٦٨ .

(٧) من خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الاجتماع الأول للاتحاد العام للعمال في ١٤ مارس ١٩٦٨ .

(٨) وزارة الإرشاد القومي ، الهيئة العامة للاستعلامات ، برنامج ٣٠ مارس ٦٨ ، ص ٨٦ .

(٩) جريدة الأخبار في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٨ .

(١٠) مجلة الطليعة ، ديسمبر ١٩٦٨ .

(١١) جريدة الأهرام في ٢ يونيو سنة ١٩٧١ .

(١٢) جريدة الأهرام في ١٧ ديسمبر ١٩٧٢ .

(١٣) موسى صبرى ، وثائق حرب أكتوبر ، كتاب اليوم ، مؤسسة أخبار اليوم ، ط ٦ ، ١٩٧٩ ، ص ٢٩٨ .

(١٤) من خطاب للرئيس أنور السادات في أول اجتماع للمجلس الأعلى للصحافة ، نشر بجريدة الأهرام ، ٢ مايو ١٩٧٥ .

(١٥) مضبطة جلسة مجلس الشعب في ٢٤ يونيو ١٩٧٢ ، ص ـــ ص ٢٦٨٢ ـــ ٢٧٠٥ .

(١٦) جريدة الأهرام في ١٢ ديسمبر ١٩٧٢ .

(١٧) جريدة الأهرام في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٢ .

(١٨) الدستور المصرى الدائم الصادر في أول سبتمبر ١٩٧١ .

(١٩) من حديث الرئيس السادات لطلبة جامعة الإسكندرية ، نشر في جريدة الأهرام ، ٤ مايو ١٩٧٢ .

(٢٠) نص قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي رقم ٥٨٠/٩ ١٩٧٢ في ٢٠ مايو ١٩٧٢ ، محفوظ بنقابة الصحفيين .

(٢١) جريدة الأهرام ، ٤ فبراير ١٩٧٣ .

(٢٢) قائمة أسماء الذين شملهم قرار الفصل من عضوية الاتحاد الاشتراكي من الصحفيين ، محفوظة بنقابة الصحفيين ، الملف الخاص بالمفصولين

(٢٣) بالتفصيل تقرير مجلس نقابة الصحفيين المقدم للجمعية العمومية العادية التي عقدت في أول مارس ١٩٧٤ عن الفترة من يونيو ١٩٧٣ حتى فبراير ١٩٧٤ ص ص ٣٠ ـ ٣٣

(٢٤) خطاب الرئيس السادات جريدة الأهرام في ٢٧ مايو ١٩٧٥

(٢٥) خطاب الرئيس السادات في ذكرى [illegible] عبد الناصر ـ في جريدة الأهرام في ٢٩ سبتمبر ١٩٧٥

(٢٦) أنور السادات. ورقة أكتوبر (الاتحاد الاشتراكي العربي) (اللجنة المركزية)، دار الشعب، ١٩٧٤، ص ٢٦، ٦٢

□ □ □

المبحث الرابع

الصحافة المصرية منذ رفع الرقابة حتى
إعلان قيام الأحزاب فى نوفمبر سنة ١٩٧٦

الصحافة المصرية منذ رفع الرقابة وحتى إعلان قيام الأحزاب فى نوفمبر سنة ١٩٧٦

أولاً ـ انفراجة فى حرية التعبير عن الرأى :

الواقع أن ماألغى هو الرقابة المباشرة على الصحف أى أن يكون فى كل صحيفة رقيب مقيم ، وأصبح الرقيب هو رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير ، وهؤلاء يعينهم رئيس التنظيم السياسى الذى هو فى الوقت نفسه رئيس السلطة التنفيذية ، كما أن هناك ملاحظات يومية أو تعليمات يومية ترسل لرؤساء التحرير من مكتب الصحافة يقال إنه من المصلحة الوطنية العامة مراعاتها فى النشر .

وعلى الرغم من هذه الملاحظة إلا أنه يمكن القول إن الفترة الممتدة من أواخر عام ١٩٧٤ وحتى مارس سنة ١٩٧٦ شهدت انفراجة فى حرية التعبير ودارت خلالها مناقشات واسعة حول كل القضايا والموضوعات التى كانت مطروحة وقتها ، وكتب الكثيرون مدافعين عن وجهات نظر مختلفة خاصة بعد عودة الصحفيين والكتاب والمفكرين الذين أبعدوا منذ مارس سنة ١٩٥٤ إلى الكتابة مثل د . وحيد رأفت وأحمد أبو الفتح ـ رئيس تحرير « المصرى » السابق ـ الذى عاد إلى مصر فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٤ ، وأفرج عن مصطفى أمين إفراجا صحيا فى ٢٧ يناير سنة ١٩٧٤ ، وعاد على أمين من لندن بعد أن ظل هناك منذ القبض على مصطفى أمين ، وعين مديراً لتحرير « الأهرام » فى ٣ فبراير سنة ١٩٧٤ ثم أصبح رئيسا لتحريرها فى ٩ فبراير من السنة نفسها ، وصدر قرار بتعيين جلال الدين الحمامصى رئيسا لتحرير « الأخبار » فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٤ وطرح النظام الحاكم رغبته فى تحقيق الحرية السياسية وتدعيم الديمقراطية وطالب بمناقشة تطوير التنظيم السياسى ، وامتلأت الصحف بالعديد من المقالات والآراء التى تناولت هذه القضايا من كل أبعادها ومن وجهات نظر متعددة .

وتعرضت تجربة ثورة ٢٣ يوليو خلال حكم الرئيس عبد الناصر لمناقشات طويلة بين المدافعين والمعارضين ، ووجهت بعض الكتابات انتقادات كثيرة للقطاع العام بل طالب البعض ببيعه أو تصفية بعض مؤسساته .

وعادت أبواب القراء تظهر فى الصحافة المصرية من جديد ، فظهر باب « إلى محرر الأخبار » فى ١٧ يوليو سنة ١٩٧٤ ، وباب « عزيزتى أخبار اليوم » فى ٨ يونيو سنة ١٩٧٤ ، وباب « بريد الأهرام » فى ٢٢ أغسطس ١٩٧٤ . ومن أهم المناقشات التى أثيرت — فى ذلك الوقت — تلك التى دارت بين الإمام الأكبر شيخ الجامع الازهر د . عبد الحليم محمود وعبد الرحمن الشرقاوى رئيس مجلس ادارة روز اليوسف وقتها حول الشيوعية والإسلام ، والتى بدأت بحديث صحفى أجرته مجلة « آخر ساعة » مع شيخ الأزهر فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٥ قال فيه إن الشيوعية تحارب الدين وان الأصل فى الإسلام هو حرية الفرد فى المال والشيوعية تحارب ذلك ، ورد عليه عبد الرحمن الشرقاوى فى « روز اليوسف » قائلا إنه لايليق أن نزج بالإسلام فى صراع المذاهب السياسية ، وأنه لاخطر على الإسلام من الحكومات الاشتراكية وإنما الخطر من مسلمين يكنزون المال وأمتهم يطحنها الفقر .

وتطورت المناقشة واشترك فيها كثيرون ، وبلغ الأمر أن تدخلت اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى وقررت فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٧٥ وقف الحملة المتبادلة بينهما ، وفى ٨ سبتمبر من السنة نفسها قدم الشرقاوى استقالته من عضوية المجلس الأعلى للصحافة مبررا ذلك بأن المجلس لم يوفر الحماية الواجبة لحرية التعبير فى المعركة بين دار أخبار اليوم ودار روز اليوسف ، واعترض على قيام المجلس الأعلى للصحافة بزيارة شيخ الأزهر للإعراب عن تقدير المجلس لفضيلته فى حين لم يقع عدوان عليه أو على القيم الدينية ، وأن الذى حدث أن مسلما رأى رأيا يخالف مايراه الإمام فى أمور تهم المسلمين فانفجرت على هذا المسلم حملة لم تعرفها مصر من قبل وحكم عليه بالكفر وانهالت عليه كل ألوان القذف والسب والتجريح وصدرت التعليمات بالتحريض على قتله ونسف المؤسسة التى يرأسها .(١)

واستجاب الشرقاوى لرسالة الأمين الأول للجنة المركزية التى جاء فيها أن المجلس الأعلى للصحافة لايشك فى أن الحوار الذى دار كان يهدف إلى النقد لا إلى التجريح وسحب استقالته .(٢)

ثانياً — انتكاسة الانفراج بسبب المشاكل بين الصحافة والنظام الحاكم :

أثارت هذه المناقشات الواسعة وحرية الحوار والنقد بعض المشاكل بين الصحافة والنظام الحاكم انتهت بانتكاسة هذه الانفراجة ومن ذلك اللوم الذى وجهه الرئيس السادات للصحافة متهما إياها ببلبلة الرأى العام « .. أما بتبلبلكم الصحافة .. ماهو ده اللى أنا عايز أقوله ياأولادى .. أمال حتشيلوا الراية ازاى لما كل حاجة تهزكم وتطلعكم وتخليكم تتبلبلوا .. لا .. اتأكدوا الأول .. وبعدين احنا بنقول المؤسسات انتم مؤسسة من المؤسسات .. ديمقراطية .. حرية الرأى وأصحاب الرأى بيتصارع وحوار ماعندى مانع أبدا .. لكن ماحدث فى قانون الأحوال الشخصية أنا مابألوم اتحاد جامعة الأزهر عليه أبدا .. انتم حصل لكم اثارة متعمدة .. انتم دوختونى .. يعنى أرجع الرقابة

على الصحافة ماهو لازم تحصل أخطاء وتجاوزات ستحملها وبصلح أحسن مانوقف ونرجع تانى نقول مافيش حرية صحافة » [٣]

كما اشتكى رئيس الوزراء د عبد العزيز حجازى فى ذلك الحين للرئيس السادات من أن الوزراء لايمكنهم العمل لأن الصحافة تنقد كل شيء وأى شيء ، وتهاجم الوزراء ، ولذا دعا الرئيس رؤساء التحرير لمقابلته فى الإسكندرية وكان ثائرا من هجوم الصحف على الحكومة .

وعاد الرئيس فأشار إلى أن هناك سياسة قومية واضحة يجب ألا تكون فيها اجتهادات ، وأن هناك خطاً وطنيا نسير فيه وأنه من غير الصالح أن نجتهد فى مسائل تمثل سياسة قومية ويجب ألا نترك لأقلامنا العنان أو الانفعال حتى لايصيب تحركنا أى ضرر لأن المسائل تفسر لدى البعض تفسيرات مختلفة .

كما كانت الشكوى مستمرة من الصحفيين المصريين الذين يكتبون لصحف أجنبية وطلب الاتحاد الاشتراكى فى أبريل سنة ١٩٧٤ من نقابة الصحفيين أن تتخذ موقفا منهم لأنهم يتعاملون مع صحف تحارب مصر[٢] .

وفى يناير سنة ١٩٧٥ أعتقل أربعة صحفيين هم : بدوى محمود وصافيناز كاظم ورشدى أبو الحسن وصلاح عيسى ــ على ذمة التحقيق معهم فى بعض القضايا السياسية ، وتم الإفراج عنهم بعد أن ثبت عدم وجود أدلة لإدانتهم .[٥]

ثالثاً ــ عدم استقرار فى المؤسسات الصحفية :

تغيرت مجالس إدارات الصحف عدة مرات فى تلك الفترة على الرغم من قصر المدة ، ففى ٢٤ مايو سنة ١٩٧٤ أصدر الرئيس السادات باعتباره رئيسا للاتحاد الاشتراكى قرارا بتعيين أحمد بهاء الدين رئيسا لتحرير « الأهرام » وعلى أمين رئيسا لمجلس إدارة « أخبار اليوم » ومصطفى أمين رئيسا لتحرير « أخبار اليوم » ، وجلال الدين الحمامصى رئيسا لتحرير الأخبار مع بقية رؤساء تحريرها ومصطفى بهجت بدوى رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير وعبد الرحمن الشرقاوى رئيسا لمجلس إدارة « روز اليوسف » .

وفى ١٢ مارس سنة ١٩٧٥ حدثت بعض التغييرات مرة أخرى فتولى إحسان عبد القدوس رئاسة مجلس إدارة الأهرام وعلى حمدى الجمال رئاسة تحريرها ، وأصبح عبد المنعم الصاوى رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير ومحسن محمد رئيسا لتحرير الجمهورية

كما تعرض بعض صحفيى مؤسسة دار التحرير للنقل الإجبارى من مؤسساتهم إلى مؤسسات أخرى وهم : ممدوح رضا وعبد السلام وفا وميشيل جرجس « لدار الهلال » ، حسين عبد الرازق وفريدة النقاش لأخبار اليوم ، محمد عودة وعبد الحميد عبد النبى لروز اليوسف ، وذلك بقرار من رئيس الاتحاد الاشتراكى على الرغم من أن الاتحاد الاشتراكى لايملك سلطة إصدار قرارات تلغى أو تحول العلاقة القانونية التى تربط الصحفى بالمؤسسة الصحفية ، وأشار إلى ذلك تقرير مجلس نقابة الصحفيين عن هذا الموضوع .(٦)

وتعرضت جريدة « الأهرام » بالذات فى تلك الفترة لاضطراب شديد فبعد أن ظلت طوال سبع عشرة سنة تتمتع بالاستقرار نتيجة استمرار محمد حسنين هيكل رئيسا لمجلس إدارتها ورئيسا لتحريرها خلال هذه المدة ، إلا أنها بعد إقالة محمد حسنين هيكل تغير رئيس مجلس إدارتها وتحريرها ثلاث مرات ، إذ ندب د . عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام وقتها ـــ لرئاسة مجلس إدارتها فى فبراير سنة ١٩٧٤ ، وعين على أمين رئيسا لتحريرها فى ٩ فبراير من السنة نفسها ، وفى ٢٤ مايو سنة ١٩٧٤ أصبح أحمد بهاء الدين رئيسا لتحريرها ، وفى ١٢ مارس سنة ١٩٧٥ أصبح إحسان عبد القدوس رئيسا لمجلس إدارتها ، وعلى حمدى الجمال رئيسا لتحريرها .

وتقدم بعض الأفراد فى هذه الفترة أيضا بطلبات للاتحاد الاشتراكى لإصدار صحف ومجلات جديدة إذ تلقى الاتحاد الاشتراكى فى يونيو سنة ١٩٧٥ ثلاثة طلبات من أحمد أبو الفتح وابراهيم البعثى وجلال كشك(٧) ، ولكن مجلس الدولة أصدر فتوى فى يوليو سنة ١٩٧٥ قال فيها إنه لا ولاية للاتحاد الاشتراكى على اصدار الصحف الجديدة ، وإنه لايجوز للأفراد إصدار صحف ، وإن القانون الذى يعطى للاتحاد الاشتراكى حق الموافقة على اصدار الصحف قانون غير دستورى ، وأن تراخيص الصحف من أعمال السلطة التنفيذية وإعطاء هذه السلطة إخلال بالمساواة ومصادرة لحق الأفراد فى الالتجاء للقضاء اذا رفضت السلطة التنفيذية الموافقة على اصدار صحيفة .(٨)

هذا على الرغم من أن مجلس الدولة نفسه أضفى من قبل الشرعية على قانون تنظيم الصحافة الذى كان يعطى التنظيم السياسى حق منح تراخيص الصحف والعمل فى الصحافة ـــ فى العديد من فتاواه ، كما أن تراخيص إصدار الصحف أصبحت من عمل المجلس الأعلى للصحافة الذى تشكل فى مارس سنة ١٩٧٥ ، وهو جهة غير تنفيذية أيضا .

رابعاً ـــ مشاكل الصحافة مع السلطة تبلغ ذروتها :

ظلت السلطة السياسية تتهم الصحافة بأنها تبرز صورة سيئة لمصر وتركز على السلبيات ولاتشير إلى أية إنجازات تتحقق ، وتصور مصر على أنها بلد منهار .

من ذلك ماقاله الرئيس السادات « .. من كده أمورنا ماتمشيش بالبذاءة على الدولة .. هو احنا بلدنا بس تبقى البنات خسرانة فيها والرشوة والاتهامات .. هيه دى بلدنا ؟ مشى ده اللى طلعته الصحافة فى الفترة اللى فاتت .. صحافة الإثارة اللى مابتديش حقيقة صورة مصر .. الإنجاز الضخم اللى بيتم مين دارى بيه ؟ ماحدش دارى بيه لأن كل يوم كاتبين لى مش عارف ايه .. البنات بتوعنا أنا بناتى ولادى فى مصر كده بالصورة اللى طلعوها .. عيب .. عيب .. عيب .. » .(٩)

ومن ذلك أيضا هجوم يوسف مكادى — أمين الوجه القبلى فى الاتحاد الاشتراكى وقتها — فى اجتماع مجلس أمناء الاتحاد الاشتراكى فى ١١ يناير سنة ١٩٧٦ وكان من بين ماقاله : « ... أى شخص فى أى جريدة يستطيع أن يعتدى على انسان منا عن طريق الصحافة .. ونحن اليوم مالكين للصحافة والصحافة ملك الشعب .. ومن هنا فإننى أطلب من السيد الأمين الأول للاتحاد الاشتراكى أن يعلن إما إن الصحافة ليست ملكا للاتحاد الاشتراكى ، وإما إن يعلن أن الاتحاد الاشتراكى يملك الصحافة ويملك تنفيذ السياسة فى الصحافة .. ولنرى ماذا فعلناه يوم أن فصل ٦٤ صحفيا .. وإننى أعتبر هذا مفخرة لحافظ بدوى ومحمد حامد محمود وأحمد عبد الآخر .. ومع هذا انضحك على الرئيس وعادوا مرة أخرى .. ماذا عملنا اليوم ولماذا لانفصل أحدا ، لماذا لانجمع هيئة النظام لكى تحاكم هؤلاء ، وبالنسبة لعبد الرحمن الشرقاوى يوم أن هاجم الدين الإسلامى وهاجم شيخ الأزهر لوحوكم يومها وأعطى جزاءه مااستطاع أن يرفع رأسه مرة أخرى .. وماذا ننتظر اليوم ؟ هل ننتظر إلى أن يتحرك الشيوعيون فى الشوارع أو يتحرك الإخوان المسلمون مرة أخرى تحت دعوى حرية الصحافة ؟ ... حسنين هيكل لو فى بلد فى أمريكا أو فى انجلترا وهم قمم الديمقراطية وحصل هذا الكلام من هيكل كانوا حرقوا له الجريدة حرقوه هو شخصيا .. شخص شتم الرئيس السادات لانتركه .. كان المفروض أن نحرقه فى نفس اليوم ولا نحاكمه فقط .. نحرقه ونحرق الاثنين وأربعين شخصا الذين قابلوه فى المطار لأنهم يقولون له نحن نؤيدك فى سياستك ضد أنور السادات وهذه هى الحقيقة ... » .(١٠)

وقد أرسل مجلس نقابة الصحفيين مذكرة عاجلة للسيد رئيس الجمهورية حول خطورة هذه الواقعة بعد أن نشرتها « روز اليوسف » وقدمت احتجاجا إلى الأمين الأول للجنة المركزية ، وطالبته بمحاسبة يوسف مكادى كما قدمت مذكرة بالمعنى نفسه إلى رئيس مجلس الشعب وأمين المهنيين فى الاتحاد الاشتراكى .(١١)

وبلغت مشاكل الصحافة مع السلطة الحاكمة فى ذلك الوقت ذروتها بصدور كتاب « حوار وراء الأسوار » للكاتب الصحفى جلال الدين الحمامصى ، ونشرت جريدة « أخبار اليوم » عرضا له تضمن الإشارة إلى الذمة المالية لجمال عبد الناصر إذ اتهمه الكتاب بتحويل مبلغ ١٥ مليون دولار إلى الخارج خلال شهرى مايو ويونيو سنة ١٩٦٧ ، وأصدر ممدوح سالم — رئيس الوزراء وقتها — على إثر ذلك قرارا بتشكيل لجنة للتحقيق العاجل فى مدى صحة هذه الواقعة ، كما حقق المدعى العام

الاشتراكى فى وقائع الكتاب ، وأفسحت الصحف ، خاصة اليومية ومجلة « روز اليوسف » صفحاتها للمناقشة حول هذه الواقعة ، وانتهى هذا التحقيق إلى سلامة الذمة المالية للرئيس عبدالناصر .

وأثارت هذه الواقعة الرئيس السادات فقال فى خطابه أمام مجلس الشعب فى مارس سنة ١٩٧٦ « ... ففى الصحافة ترددت اتهامات تخبط البعض فى شطحات سممت (أجوائنا) فى الداخل وأساءت إلى سمعتنا فى الخارج وبغير وجه حق ... فقط جريا وراء السبق أو الشهرة أو الانتقام أو تصفية أحقاد أو حسابات قديمة .. أنا لا أطالب الصحافة أبدا بإعطاء صورة كاذبة عن موقفنا أو اخفاء أى حقيقة يجب أن يعرفها الناس ، ولكن هنا أيضا نجد أن إزاء هذه السلطة الكبيرة والتاثير الواسع لا بد أن يلزم الكاتب نفسه بدرجة من شرف المسئولية والحرص على نزاهة الكلمة ، وكل هذا كان جديرا بأن يجعل الصحافة أكثر التزاما للدقة فى توجيه الاتهام خصوصا تلك الاتهامات التى تدمر أخلاقياتنا وتدمر سمعتنا وتدمر ثقتنا فى أنفسنا ، ولا تصدر إلا عن مرارات شخصية عميقة .. أنا مضطر أن أضرب على ذلك مثلا واضحا لا شك أنه كما آلمنى فقد آلمكم جميعا .. ذمة جمال عبد الناصر .. وأنهى الرئيس خطابه قائلا .. لابد أن يعاد تشكيل مجالس ادارات الصحف وفورا من جيل جديد ... »[٣] .

كما حدث خلال حول لائحة أجور الصحفيين ، والتى عقد مجلس نقابة الصحفيين بشأنها جمعيتين عموميتين فى ٣٠ يناير سنة ١٩٧٦ وفى ٢٦ فبراير سنة ١٩٧٦ لمتابعة إصدارها ، وبعد مناقشات ومجادلات داخل المجلس الأعلى للصحافة صدرت اللائحة فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٦ ، ولكن الصحفيين اعترضوا على هذه اللائحة ، وأعد مجلس النقابة مذكرة قدمها للمجلس الأعلى للصحافة ولكل المسئولين تضمنت اعتراضاته على التفسيرات التى أصدرها المجلس بشأنها مطالبا بإعادة بحثها .

وفى الاجتماع العادى للجمعية العمومية فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٦ لمناقشة لائحة الأجور هاجم بعض الصحفيين وزير الإعلام والثقافة وقتها د . جمال العطيفى ، كما عرض بعضهم فكرة الاعتصام كأسلوب للضغط من أجل تعديل لائحة الأجور ، ورفضت الفكرة .

وغضب الرئيس السادات من الصحفيين غضبا شديدا بسبب هذا الهجوم ورفض أسلوب التهديد باستمرار الاجتماع فى النقابة حتى تعديل اللائحة وقال إن هذا كان مقبولا قبل معركة أكتوبر وإن أسلوب الضغط أو الاعتصام لايجب الالتفات إليه ومرفوض شكلا وموضوعا .

وعلقت « روز اليوسف » على خطاب الرئيس وقالت إنه لم يحدث كما جاء فى تقرير أجهزة المعلومات للرئيس أن عددا من اليساريين طالبوا بالإضراب أو الإعتصام حتى تصدر لائحة الأجور

ولم يحدث أن هاجموا وزير الثقافة بألفاظ نابية أو غير نابية وما حدث أن صحفية فى الأخبار وصحفيا فى الأهرام ــ وكلاهما غير يسارى ــ طرحا فكرة الإعتصام ، ورفضت الفكرة ، ولم تطرح حتى للتصويت ، كذلك هاجم صحفيان فقط وزير الثقافة ورد عليهما النقيب واستنكر الأعضاء كلاهما[١٣])

وفى ٢٨ مارس سنة ١٩٧٦ أصدر الرئيس السادات قرار باعادة تشكيل مجالس ادارات الصحف وتولى عبد المنعم الصاوى رئاسة مجلس إدارة دار التحرير ويوسف السباعى رئاسة مجلس إدارة الأهرام وموسى صبرى رئاسة مجلس إدارة أخبار اليوم ، وتولت أمينة السعيد منصب رئيس مجلس إدارة الهلال ، وعبد الرحمن الشرقاوى رئيسا لمجلس إدارة روز اليوسف ، كما تولى انيس منصور رئاسة مجلس إدارة دار المعارف وممدوح رضا رئاسة مجلس إدارة دار التعاون . وتضمن القرار أيضا تنظيم تشكيل مجالس تحرير الصحف .

وجاء فى القرار أن يكون لكل جريدة مجلس للتحرير يصدر بتشكيله قرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة ويتكون من عدد من الصحفيين العاملين بالجريدة لايقل عن عشرة ولايزيد عن عشرين ، ويراعى أن يضم رؤساء ومديرى التحرير ورؤساء لأقسام التحرير والمراجعة وأن يكون ربع أعضائه على الأقل من الصحفيين الذين لاتزيد مدة اشتغالهم بالصحافة عن خمسة عشر عاما ويتولى المجلس مناقشة سياسة النشر . وابداء الرأى فى برامجها اليومية وتكون اجتماعاته يومية بالنسبة للصحف اليومية وأسبوعية بالنسبة للصحف التى تصدر فى مواعيد دورية أخرى على أن تشكل هذه المجالس فى موعد أقصاه ١٥ مايو سنة ١٩٧٦ .[١٤]

وعلى الرغم من تصريحات السلطة السياسية بأنه لابد من اعادة تشكيل مجالس ادارات الصحف جيل جديد ، فان هذه المجالس كما أعيد تشكيلها لم تتضمن تغييرات جذرية فكل ماحدث هو استبدال على أمين الذى كان يرأس مجلس إدارة أخبار اليوم بموسى صبرى وهو ليس من الجيل الجديد واحسان عبد القدوس بيوسف السباعى وهو أيضا ليس من الجيل الجديد ، وظل كل من عبد المنعم الصاوى وعبد الرحمن الشرقاوى كما هما .

وعلى أثر هذه التغييرات خفتت إلى حد كبير المناقشات الواسعة وحرية الحوار والنقد التى شهدتها الفترة القصيرة السابقة منذ رفع الرقابة عن الصحف .

خامساً ــ مناقشات حول تطوير الصحافة :

دارت فى تلك الفترة أيضا مناقشات حول تطوير الصحافة فى اطار مناقشات تطوير النظام السياسى ومستقبل الحياة السياسية فى مصر ، وشكلت لجنة ثلاثية فى نوفمبر سنة ١٩٧٤ من د . حافظ غانم ــ الأمين الأول للجنة المركزية وقتها ــ ود . كمال أبو المجد ــ وزير الإعلام وقتها ــ

ود . عبد المنعم الصاوى نقيب الصحفيين فى ذلك الحين ـــ قدمت تقريرا عن تطوير الصحافة تضمن حصيلة مناقشاتها إلى جانب المقترحات التى تقدمت بها نقابة الصحفيين والمناقشات التى جرت فى المؤسسات الصحفية وكانت أهم ملامح هذا التطوير :

١ – اصدار اللائحة التى تنظم الأوضاع المالية للعاملين فى الصحافة .

٢ – تشكيل المجلس الأعلى للصحافة .(١٤)

كما عقد المهندس سيد مرعى ــ رئيس مجلس الشعب وقتها ــ اجتماعا فى ٩ فبراير سنة ١٩٧٥ مع مجلس نقابة الصحفيين وحوالى سبعين محررا من مختلف دور الصحف لمناقشة تنظيم الصحافة والإستماع إلى رأى المحررين فيه وأكد سيد مرعى أن توجيهات الرئيس السادات تتطلب مناقشة موضوع المجلس الأعلى للصحافة وميثاق الشرف الصحفى ولائحة أجور الصحفيين .(١٥)

وفى ١١ مارس سنة ١٩٧٥ أصدر الرئيس بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى قرارا بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة برئاسة الأمين الأول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ويتكون من وزير الإعلام وأمين الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكى ووكيل مجلس الشعب ونقيب الصحفيين وأحد مستشار محكمة الإستئناف وثلاثة من رؤساء المؤسسات الصحفية ورؤساء التحرير وثلاثة من المشتغلين بالمسائل العامة وعميد كلية الإعلام وأثنين من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين وثلاثة من الصحفيين ممن تقل مدة أشتغالهم بالمهنة عن ١٥ عاما يرشحهم مجلس النقابة ورئيس النقابة العامة للطباعة والنشر .

٣ – أما اختصاصات المجلس فتتمثل فى :

أ ـــ وضع ميثاق الشرف الصحفى ومتابعة تنفيذه .

ب ـــ وضع اللوائح المنظمة للعمل داخل المؤسسات الصحفية ودعم هذه المؤسسات .

جـ ـــ التنسيق بين المؤسسات الصحفية ودعم هذه المؤسسات .

د ـــ ضمان حقوق الصحفيين فى التعبير عن قضايا المجتمع .

هـ ـــ التخطيط للتوسع الأفقى والرأسى للصحافة .

و ـــ اصدار تراخيص الصحف والترخيص بالعمل فى الصحافة للصحفيين .

وفى ١٢ مايو سنة ١٩٧٥ صدر تشكيل المجلس الأعلى للصحافة بالأسماء برئاسة د . رفعت المحجوب ـــ الأمين الأول للجنة المركزية وكان أعضاؤه : د . كمال أبو المجد ود . جمال العطيفى وعبد المنعم الصاوى والمستشار خالد حسونه وإحسان عبد القدوس وموسى صبرى وأمين أبو العينين وأحمد حسن الباقورى وعبد الرحمن الشرقاوى ود . سهير القلماوى ود . عبد الملك عودة وعبد العزيز عبد الله وصلاح الدين حافظ وإبراهيم يونس وسلامة أبو زيد وطه قابيل وحسنين محمد حسنين ، ثم صدر قرار بضم أمينة السعيد فى ٢٦ مايو سنة ١٩٧٥ باعتبارها من المشتغلات بالشئون العامة . وعقد المجلس الأعلى للصحافة أول اجتماعاته فى ٣١ مايو سنة ١٩٧٥ .

وتؤول وفقا للمادة الثانية من قانون المجلس الأعلى للصحافة للعاملين فى المؤسسات الصحفية المملوكة للاتحاد الاشتراكى ــ ملكية ٤٩ ٪ من هذه المؤسسات وفقا للشروط والقواعد التى يقررها المجلس

وفى ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٥ أعلن المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى ميثاق الشرف الصحفى بناء على مشروع الميثاق الذى وافقت عليه الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين ، وتضمن الميثاق ديباجة و٧ نقاط خاصة بما يجب أن تلتزم به الصحافة المصرية ، ونقطة واحدة تتضمن وسائل تحقيق هذه الالتزامات .

٤ – وأهم ماجاء فى الميثاق مايلى :

أ . إن العمل الصحفى لايستمد شرفه من جودة أدائه فحسب بل من شرف الغاية التى يخدمها بالكلمة المنشورة ذلك أن الكلمة المجردة من الالتزام بالشعب مجردة من الوطنية ومن الشرف ، ولابد لهذا الالتزام أن يكون حرا واعيا مستقلا خالصا من كل رقابة أو وصاية أو احتواء .

ب . إن استقلال الصحافة نابع من ملكية الشعب وعليها تقع مسئولية كبرى من أجل الشعب وتحت رقابته .

ج . إن وفاء الصحفيين بمسئولياتهم يحتم أن يتوخوا فى سلوكهم المهنى وفى أعمالهم ومبادئهم وأهدافهم تعبيرا حرا .

والصحافة المصرية تلتزم بما يلى :

ــ الحفاظ على كل تراب الوطن .
ــ احترام القيم الدينية والروحية .
ــ الدفاع عن الحرية وتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد حق المواطن فى المشاركة الإيجابية فى أمور وطنه .
ــ دعم التحول الاشتراكى .
ــ العمل على تأكيد الوحدة الوطنية وصيانتها لتكون أساسا لتحقيق السلام الاجتماعى والتقدم .
ــ انتماء الشعب المصرى للأمة العربية .
ــ تقوية الارتباط بالقارة الأفريقية .
ــ مساندة السلام العالمى القائم على العدل والانتصار لحركات التحرير الوطنى والتقدم فى جميع أنحاء العالم وفقا للمواثيق الدولية .
ــ الانفتاح على العالم فكريا وعلميا وسياسيا واقتصاديا .
ــ إثراء الثقافة المصرية والعربية بالتجارب الإنسانية أياً كان مصدرها فى ضوء قيم المجتمع المصرى ومبادئه .

ـــ تقوية علاقات مصر بدول عدم الانحياز .

٥ – وسائل تحقيق هذه الالتزامات هى :

أ . الحرص على صيانة أسرار الدولة وعدم إفشائها أو استغلالها فى تهديد أمن البلاد أو فى الإضرار بمصالحها العليا .

ب . عدم الحصول على المعلومات والحقائق بطرق غير مشروعة وألا ينقل إلى الجماهير إلا ماهو صادق وأمين ، وأن يمتنع عن نشر المعلومات غير الموثوق بصحتها أو تشويه المعلومات الصحيحة أو نسبة أقوال أو أفعال إلى شخص أو جهة دون التحقق من صحة نسبتها أو إضافة أقوال إلى ماصدر عن شخص أو جهة دون الرجوع إلى المصدر . وتلتزم مصادر الأخبار والمعلومات بتيسير حصول الصحفيين على الأخبار والمعلومات الصحيحة فور وقوعها .

ج . عدم استغلال المهنة فى الحصول بدون وجه حق على مزايا شخصية والالتزام بالموضوعية وتجنب عبارات السب والقذف والتجريح الشخصى .

د . تأكيد سيادة القانون ومساندة العدالة فيما يتصدى له القضاء من تحقيقات ومحاكات وذلك بأن يتجرد نشر البيانات والمعلومات والآراء المتصلة بتحقيق مفتوح أو محاكمة جارية عن التحيز ضد المتهمين أو لهم فى الدعاوى الجنائية أو الخصوم فى الدعاوى المدنية ، وكل هذا دون إخلال بحق الصحفى فى التعليق على الحادث من وجهة النظر العامة .

كما يجب الالتزام بعدم نشر أسماء وصور الأحداث من المتهمين أو المحكوم عليهم حرصا على مستقبلهم وتسهيلا لإصلاحهم وعودتهم إلى المجتمع . ثم يجب أن تبتعد الصحف فيما تنشره من أخبار الجرائم عن الإثارة والمبالغة .

هـ . احترام سمعة الأسر والأفراد ودخائل الحياة الخاصة للمواطنين إلا فيما يتصل منها بالحياة العامة ويؤثر عليها وعدم نشر صور الأفراد غير العموميين فى غير المناسبات العامة دون موافقتهم .

و . الالتزام بأن تنشر الصحف بناء على طلب صاحب الشأن مايراه تصحيحا لمعلومات سبق نشرها بدون اخلال بحق الصحفى فى التعقيب .

ز . الالتزام الكامل بأن تكون جميع الإعلانات متفقة مع قيم المجتمع وأسسه ومبادئه ومع رسالة الصحافة وما يحتم الفصل الكامل بين التحرير والاعلان ومايلزم الصحفيين بألا يعملوا فى الاعلانات .

ح . الالتزام الكامل بالموضوعية فى كل ما يكتب وما ينشر .

وتلتزم المؤسسات الصحفية عند نشر الإعلانات السياسية التى تقدمها الهيئات الأجنبية ــ التحقق من اتفاقها مع السياسة القومية وألا تنطوى على إعانة غير مباشرة من دولة أجنبية

ط • احترام حق المؤلف فيما تنشره الصحف والدوريات وذلك بالإشارة إليه مع ذكر مصدر الاقتباس تحقيقا لأمانة المهنة .

ك • مشاركة الصحفى لرئيس التحرير فيما قد يترتب من مسئولية على ماينشر .

ل • أسرار المهنة مصونة ولايجوز إفشاؤها والكشف عن مصادر الأخبار .(١٧)

ودار الحديث خلال هذه الفترة أيضا حول ضرورة أن تؤكد الصحافة المصرية فى المرحلة المقبلة دورها فى المجتمع كسلطة رابعة ، وأن تنظم نفسها بنفسها ومن داخلها بحيث تصدر كل القرارات من داخل المؤسسات الصحفية وبالتعاون مع المجلس الأعلى للصحافة .

وتمسكت السلطة السياسية برفض فكرة أن يمتلك الأفراد صحفا وبصيغة ملكية الاتحاد الاشتراكى لنسبة ٥١ ٪ من الصحف ، على أن يمتلك العاملون بالمؤسسات الصحفية ٤٩ ٪ من هذه الصحف ، وتوزيع الأرباح على هذا الأساس ، وأكد الرئيس السادات أن ملكية الاتحاد الاشتراكى رمزية ولاتقترن بالتدخل فى شئون الصحافة .(١٨)

وقرر المجلس الأعلى للصحافة فى اجتماعه فى ٥ أغسطس سنة ١٩٧٦ اعتبار خطاب الرئيس السادات فى لقائه مع رؤساء المؤسسات الصحفية ورؤساء التحرير فى ٤ أغسطس من السنة نفسها برنامج عمل يناقشه المجلس فى جلساته المقبلة لاستخلاص القرارات التى تؤكد دور الصحافة كسلطة رابعة .(١٩)

سادساً ــ أهم ماتضمنه الخطاب المشار إليه :

- ضرورة أن تصبح الصحافة سلطة رابعة تعمل على تعزيز كل الجهود من أجل إقامة حياة ديمقراطية فى مصر تحقيقا للمبدأ السادس من مبادىء ثورة ٢٣ يوليو والذى تعطل تنفيذه طويلا .
- أن تنظم الصحافة بنفسها ومن داخلها شأنها فى ذلك شأن المؤسسات الدستورية الأخرى .
- أن حرية الصحافة لارجعة فيها بأى حال من الأحوال .

كما كان من بين الخطوط الأساسية للعمل الوطنى كما حددها الرئيس السادات فى كلمته بمناسبة اعادة انتخابه لفترة ثانية أن تكون الصحافة حرة وأن تظل مملوكة للشعب حتى تعبر عنه ولايقتصر تعبيرها على أفراد قادرين على امتلاكها فى إطار المجلس الأعلى للصحافة .(٢٠)

سابعاً ـــ الصحافة المصرية وتعدد الأحزاب .

شهد شهرا أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٦ انتخابات مجلس الشعب التى تمت لأول مرة منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ على أساس تنظيمات سياسية ثلاثة ، وقد اهتمت الصحف بهذه الانتخابات وبتغطية أحداثها منذ شهر أكتوبر وتفاوتت الصحف فى مدى تحيزها لتنظيم الوسط (مصر العربى الاشتراكى) ضد التنظيمين الآخرين (تنظيم الأحرار الدستوريين وتنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) وكانت جريدتا « الأخبار » و« أخبار اليوم » أكثر هذه الصحف وقوفاً إلى جانب مرشحى الوسط وضد مرشحى اليسار بالذات فاتهمت مرشحى اليسار بالإلحاد والشيوعية وبتأييد موقف الاتحاد السوفيتى ضد مصر وقالت بعض المقالات إن العقلية الصبيانية المراهقة لاتزال مسيطرة على تنظيم اليسار مماجعله يدعو إلى إنشاء كتائب عسكرية داخل البلاد وكأنه يستعد لانقلاب دموى .

وصل الأمر أن نشرت « الأخبار » فى صباح يوم الانتخابات خبرا عن التحقيق مع كمال رفعت ـــ مرشح اليسار فى الدقى ـــ فى جرائم تعذيب الإخوان المسلمين .[٢١]

وفى مقابل ذلك اعترضت مجلة « روز اليوسف » على تنظيم الوسط الذى جعل كل همه الهجوم على اليسار واتهامه بأنه يتاجر بآلام الشعب التى صنعها اليسار خلال تعامله مع مراكز القوى ، وأنه يتمسح بالدين بينما هو يعتنق النظرية الماركسية القائمة على الإلحاد ، ودافعت المجلة عن موقف كمال رفعت ونشرت خبرا عن القضية التى رفعها ضد موسى صبرى وهاجمت « الأخبار » لاتهامها محمد زيدان الصحفى فى « روز اليوسف » بأنه يناصر اقطاعيا فى الانتخابات ، وأنه على رأس اليسار فى فاقوس يناصر من أطلقت عليه الأخبار عبدون الرهيب لضرب ثورة التصحيح ورفضت الاخبار بعد ذلك نشر رد محمد زيدان .

وأشار خالد محيى الدين إلى ذلك فقال إن حزب مصر العربى الاشتراكى قد استولى على المؤسسات الصحفية الثلاث التى تصدر صحفا يومية .[٢٢]

واعترف موسى صبرى بأن « الأخبار » اتخذت فى المعركة الانتخابية موقفا لتأييد عدد من مرشحى الوسط فى الدوائر الساخنة مثل دمياط والعطارين والدقى وكفر شكر ، ودافع عن موقفه بأن هذا منطقى مع تعبيرنا عن الوسط ، وليس هذا التأييد تعبيرا عن رأى شخصى لرئيس التحرير ، ولكنه تعبير عن رأى غالبية محررى « الأخبار » و« أخبار اليوم » و« آخر ساعة » .[٢٣]

وبعد أن تحولت التنظيمات السياسية إلى أحزاب فى نوفمبر سنة ١٩٧٦ دارت مناقشة واسعة حول الصحافة والأحزاب حول النقاط التالية :

● وضع الصحف بالنسبة للأحزاب الجديدة

وكان هناك رأيان فى هذا المجال :

ــ أن تؤول الصحف القائمة إلى الأحزاب ، فتوزع المؤسسات الصحفية والصحف على الأحزاب ويخصص لكل حزب واحدة من الصحف اليومية ، ورأى البعض أن يترك لهيئة التحرير فى كل صحيفة من هذه الصحف حرية اختيار الحزب الطى يريد التعبير عنه ، على أن يتم ذلك فى ديمقراطية كاملة .

ورأى آخرون أن يجرى استفتاء بين هيئة تحرير الجريدة لتختار الحزب الذى تعبر عنه ، ورأى موسى صبرى أنه ليس هناك أغلبية فى دور الصحف من اليمين أو اليسار فالغالبية الواضحة هى الاتجاه نحو الاشتراكية الديمقراطية التى يمثلها الوسط ومن هنا فلابد من رأية أن يصدر هذان الحزبان صحفا خاصة بهما .

ــ أن تبقى هذه الصحف قومية ، لا تنتمى رسميا ولا ترتبط بحزب دون آخر وكان من بين حجج أصحاب هذا الرأى صعوبة توزيع هذه الصحف على الأحزاب فمن الذى أن يملك أن يعطى صحيفة منتشرة لحزب ، وصحيفة أخرى غير منتشرة لحزب آخر ، ومن الذى له الحق فى أن يعطى لهذا الحزب صحيفة غنية قوية ، ولآخر صحيفة مثقلة بالديون .

كما رفض المدافعون عن هذا الرأى أن يباع مئات الصحفيين دون أن يكون لهم رأى فى الموضوع ، ورأوا أن رأى رئيس التحرير ولونه وحده غير كاف فهو بالتأكيد ر يعبر دائما عن رأى مجموع المحررين والكتاب فى صحيفته ، وأن رؤساء تحرير الصحف الثلاث واقعيا أعضاء فى حزب الوسط فهل معنى ذلك أن تسلم كل الصحف لحزب الوسط .

واقترح أحمد بهاء الدين أن تقدم الدولة إعانة مبدئية وليست مستمرة لتمكين الأحزاب من أن تبدأ بحد أدنى من إمكانيات الاستمرار وتكافؤ الفرص فى إصدار صحف خاصة بها .

وكان من أنصار هذا الرأى كل من خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ومصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار الاشتراكيين ، إذ طالب كل منهما بأن يكون صحيفة يومية تعبر عنه .

وإلى جانب هذين الرأيين كانت هناك بعض الاقتراحات الأخرى مثل :

ــ أن تتحول الصحف القائمة إلى شركات مساهمة يملكها الشعب .
ــ تخصيص مساحة متوازنة فى صحيفة لكل حزب .
ــ أن تظل الصحف كما هى فى الوقت الحاضر مرحليا على أن يكتب كل حزب ما يشاء فى أية صحيفة ، أما رأى الصحيفة فيما تكتب فيرجع إليها نفسها .

ورفض الرئيس أنور السادات أن يرجح أيا من هذه الآراء وقال إنه يترك موضوع توزيع الصحف على الأحزاب للمجلس الأعلى للصحافة ولكنه أيد مبدئيا حق الأحزاب فى أن تكون لها صحف لتعبر عن نفسها .(٢٤)

وتبلور رأى المجلس الأعلى للصحافة(٢٤) فى مناقشاته التى دارت فى نوفمبر سنة ١٩٧٦ فى :

- بقاء المؤسسات الصحفية قومية على أن تفسح صفحاتها لكل الأحزاب وعلى أن تهتم في المقام الأول بالقضايا القومية والمسائل العامة ، وبالنسبة لمسائل الأحزاب تهتم بعرض وجهات نظر الأحزاب فى القضايا الكبرى .
- أن تصدر الصحف الحالية صحفا أسبوعية للأحزاب تختص بمسائل الأحزاب وتناقش القضايا الحزبية على ألا يكون لها أى إشراف على الصحف والمجلات الحزبية بل تكون مجرد مطابع للصحف الحزبية وتقدم لها بعض التسهيلات إذا احتاجت إليها .

وصرح د . مصطفى خليل ـ الأمين الأول للجنة المركزية وقتها ـ بعد ذلك بأن الاتحاد الاشتراكى سيقوم بتمويل عملية الطباعة وتقديم حصص من الورق للصحف الحزبية ، أما مصاريف التحرير فتتحملها الأحزاب .(٢٦)

● **مفهوم الصحافة القومية :**

رفض بعض الكتاب الصحفيين اعتبار الصحف القائمة صحفا قومية ، وكان منطقهم فى ذلك أن تبعية هذه الصحف المطلقة للاتحاد الاشتراكى تجعلها مستقلة ، كما أن تسليمها ملكيةً وإدارةً وتحريراً للأفراد ليس بالحل الأمثل ، وأن الصحف لا يمكن أن تكون قومية ما دام انتماء رئيس تحريرها يعطى الحق فى توجيه دفة الصحيفة التى يعمل بها وجهة حزبية معينة .

ورأى البعض أن حزب مصر العربى الاشتراكى قد أستولى على الصحف اليومية ، وأنه ليس صحيحا ما يقال عن موقف هذه الصحف : إنه يعود إلى اختيار العاملين بها .

واقترح هذا الفريق لتصبح الصحف قومية أن تخضع لقيادة جماعية تمثل فيها بالانتخاب الأحزاب الثلاثة والمستقلون ، وأن تلتزم دائما بالصدق والموضوعية والحياد وتنأى عن المهاترات والهجمات الطائشة ، وأن تتيح فرصا متكافئة لتمكين الأحزاب من شرح مبادئها ومواقفها وأن تفرد أعمدة يومية تطل منها الأحزاب على الشعب ويطل منها الشعب على كل رأى .

ودافع بعض الكتاب عن الصحف القائمة ، ونفوا اتهامها بالانحياز لحزب دون الأحزاب الأخرى وبرهنوا على ذلك بأن الحديث عن الانحياز ظهر على صفحات هذه الصحف نفسها ، ولو كانت منحازة فعلا لا متنعت عن نشر آراء تدينها أو تتهمها .

● **مستقبل الصحافـة :**

ـ طالب البعض المجلس الأعلى للصحافة بدراسة أسلوب ادارة الصحف بحيث تدار بصورة جامعية تتيح مزيدا من الديمقراطية فى العمل الصحفى وتتيح فرصة التعبير للأجيال الشابة من الصحفيين ، ودعا خالد محيى الدين إلى سحب اختصاص إعطاء ترخيص العمل الصحفى من المجلس الأعلى للصحافة تأكيدا لحرية الصحفى والصحافة .

واقترح محمود أبو وافية ـ سكرتير حزب مصر العربى الاشتراكى وقتها ـ إلغاء المجلس الأعلى للصحافة ، على حين طالب البعض بمزيد من الاختصاصات لهذا المجلس إذ رأى هؤلاء نقل ملكية نسبة ٥١ ٪ من المؤسسات الصحفية من الاتحاد الاشتراكى لهذا المجلس وله أن يستعمل أرباحه منها فى دعم المؤسسات أو توفير احتياجاتها للتطور الاشتراكى إلى مستوى العصر وتوفير بعض مستلزمات الإنتاج لصحف الأحزاب نفسها .

ـ دعا الرئيس السادات إلى تعديل قانون المطبوعات وإصدار قانون جديد[٢٧] ، ونشر أن الحكومة ستتقدم خلال الدورة الحالية لمجلس الشعب بمشروع جديد للصحافة والمطبوعات بحيث تتحول الصحافة فعلا إلى سلطة رابعة .[٢٨]

واقترح كامل زهيرى تعديل نص المادة (٤٨) من الدستور الدائم والخاصة بحرية الصحافة والتى تجيز استثناءً فى حالة إعلان الطوارىء أو زمن الحرب ـ أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة أو أغراض الأمن القومى حيث أن كلمة « حالة الطوارىء » غامضة وعبارة « الأمن القومى » مطاطة وقد تمتد دون تحديد تاريخ تبدأ منه وتنتهى فيه ، وفى الدساتير الحديثة لايجوز الشروع فى مصادرة الصحف إلا بإجراء مسبَّب من السلطة القضائية .

ـ هاجم خالد محيى الدين حرمان بعض الكتاب من الكتابة فى صحفهم أو إبعادهم عن مواقعهم القيادية فيها أو نقلهم من صحفهم إلى صحف أخرى تشلهم عن التعبير ورأى أن هذا يتعارض مع حرية الصحافة .

ـ طالب البعض بحق إنشاء الصحف دون قيد إدارى سابق وإلغاء القيود على النشر .

وفى ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٦ نشر أنه تم اقرار المبادىء الأساسية لتشكيل مكتب دائم لمتابعة الأعمال الصحفية ومدى مطابقتها لميثاق الشرف الصحفى ويعد المكتب دراسة يومية عن مشكلات الصحافة ويقدمها للمجلس الأعلى للصحافة .[٢٩]

□ □

هوامش المبحث الرابع

(١) جريدة الأهرام فى ٢٧ أغسطس ١٩٧٥ .

(٢) جريدة الأهرام فى ٨ سبتمبر ١٩٧٥ .

(٣) خطاب للرئيس السادات فى افتتاح مؤتمر اتحاد طلاب مصر بالإسكندرية فى ٣ أبريل ١٩٧٤ .

(٤) جريدة الأهرام فى ٥ أبريل ١٩٧٤ .

(٥) تقرير مجلس نقابة الصحفيين المقدم للجمعية العمومية عن الفترة من مارس ١٩٧٥ حتى فبراير ١٩٧٧ — ص ٣٩ .

(٦) تقرير لمجلس نقابة الصحفيين السابق ، ص ص ٤٠ — ٤٢ .

(٧) جريدة الأهرام فى ١٠ يونيو ١٩٧٥ .

(٨) جريدة الجمهورية فى ١٠ يوليو ١٩٧٥ .

(٩) من خطاب الرئيس السادات أمام اللجنة المركزية فى ٢٨ مارس ١٩٧٦

(١٠) محضر اجتماع مجلس الأمناء بالاتحاد الاشتراكى فى ١١ يناير ١٩٧٦ ، ص ص ٢٠ — ٢٧ .

(١١) من تقرير مجلس نقابة الصحفيين السابق ذكره ، ص ٥٥ .

(١٢) من خطاب الرئيس السادات أمام مجلس الشعب فى ١٤ مارس ١٩٧٦ .

(١٣) جريدة الأهرام فى ٢٩ مارس ١٩٧٦ .

(١٤) جريدة الأهرام فى ١٦ نوفمبر ١٩٧٤ .

(١٥) جريدة الأهرام فى ١٠ فبراير ١٩٧٥ .

(١٧) النص الكامل لميثاق الشرف الصحفى ، جريدة الجمهورية فى ١٤ أغسطس ١٩٧٥ .

(١٨) من كلمة الرئيس أنور السادات خلال افتتاحه لاحتفالات العيد المئوى لجريدة الأهرام ، نشر بجريدة الأهرام فى ١٤ مارس ١٩٧٦ .

(١٩) جريدة الأهرام فى ٦ أغسطس ١٩٧٦ .

(٢٠) من كلمة الرئيس السادات بمناسبة إعادة إنتخابه ، جريدة الأهرام فى ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦ .

(٢١) خبر عنوانه : التحقيق مع كمال رفعت فى جرائم تعذيب الأخوان المسلمين ، جريدة الأخبار فى ٢٧ أكتوبر ١٩٧٦ .

(٢٢) نص الندوة التليفزيونية عن الصحافة والأحزاب ، جريدة الأهرام فىأول ديسمبر ١٩٧٦ .

(٢٣) موسى صبرى ، مقال عنوانه « الصحف والأحزاب » جريدة الأخبار فى ١٤ نوفمبر ١٩٧٦ .

(٢٤) من حديث للرئيس أنور السادات مع عبد المنعم الصاوى نشر فى جريدة الجمهورية فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٦ .

(٢٥) جريدة الجمهورية فى ٢٧ نوفمبر ١٩٧٦ .

(٢٦) جريدة الأهرام فى ٨ ديسمبر ١٩٧٦ .

(٢٧) جريدة الأهرام فى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٦

(٢٨) جريدة الجمهورية فى ١١ ديسبر ١٩٧٦

(٢٩) جريدة الأهرام فى ٩ ديسمبر ١٩٧٦



المبحث الخامس

الصحافة المصرية في ظل تعدد الأحزاب وحتى صدور قانون سلطة الصحافة سنة ١٩٨٠

الصحافة المصرية فى ظل تعدد الأحزاب
وحتى صدور قانون سلطة الصحافة سنة ١٩٨٠

أولاً ـــ أعقب فترة مابعد إعلان السماح بالتعدد الحزبى فى مصر بعض الأحداث الخاصة بالصحافة المصرية يمكن إجمالها على النحو التالى :

– طالب بعض أصحاب الصحف القديمة بالتعويض عن صحفهم فرفع ورثة محمود أبو الفتح دعوى أمام محكمة القضاء الإدارى فى يونيو سنة ١٩٧٧ يطالبون بتعويض عن صحيفة « المصرى » ودور الطباعة التى كان يملكها محمود أبو الفتح ، كما طالب ورثة على أمين بتعويض عن دار أخبار اليوم وشركاتها الأربع .[١]

– أعلن عن إشتراك عدد من الصحفيين فى تأسيس شركة للطباعة والنشر ببور سعيد وهم : أنيس منصور رئيس تحرير مجلة « أكتوبر » ، د . مصطفى محمود ، إبراهيم سعدة ، جلال عارف ، مصطفى شردى ، وتحمل الشركة اسم (بور سعيد) برأس مال قدره ٢٥٠ ألف جنيه استرلينى . كما يشترك فى تأسيسها السيد المصرى وصلاح طايل وفتحى سلمى وحمدى تمام وعبد العزيز عبد الصادق .

وتم الاتفاق على أن يسهم كل منهم بعشرة آلاف جنيه على أن تطرح الحصة الباقية من رأس المال للاكتتاب العام ، وأعلن محافظ بور سعيد وقتها ، سيد سرحان ، استعداد المحافظة للإسهام فى الشركة كمؤسس من خلال صندوق الخدمات ولم تتخذ أية خطوات عملية بهذا الصدد .[٢]

– صدرت مجلة مشتركة بين مصر والسودان كخطوة من خطوات التكامل بين البلدين وتقوم المجلة على أساس التعاون بين دارى روز اليوسف المصرية ومؤسسة الصحافة السودانية واسمها « الوادى » وصدر عددها الأول ورأس تحريرها كل من مرسى الشافعى ود . عون الشريف .

– نشر فى يوليو سنة ١٩٧٨ أن هيئة الاستعلامات ستصدر مع بداية سبتمبر سنة ١٩٧٨ أول جريدة للأطفال لتنمية الوعى الاجتماعى والسياسى لدى الأطفال الذين سيقوم بعض منهم بإجراء أحاديث مع المسئولين ، وستهتم بكافة فروع الرياضة وتصدر فى البداية أسبوعية ثم تتحول إلى جريدة يومية من العام القادم ، ولاتعتمد على المسلسلات المترجمة وتقدم المعلومات العامة للأطفال من سن ٨ إلى ١٢ سنة[١] ، إلا أن هذه الجريدة لم تصدر .

ـــ وفى أغسطس سنة ١٩٧٨ نشر أيضا أن عبد المنعم الصاوى وزير الإعلام والثقافة انتهى من إعداد مشروع إنشاء أول مؤسسة صحفية للشباب لتأكيد أن الشباب فى عالمنا المعاصر يواجه تيارات فكرية وإعلامية غريبة ومضللة من شأنها وضع الشباب فى متاهات وأجواء غير صحية من القلق والحيرة والانقسام الفكرى وتهدف إلى إمداد الشباب بالكتب العامة المتخصصة فى شتى فروع المعرفة والعلم والثقافة .

وسيكون ومن مهامها إصدار صحف شبابية عامة تبدأ بصحفيتين إحداهما أسبوعية ، والأخرى شهرية مع الإعداد لإصدار ما تتطلب الظروف إصداره من صحف أخرى نوعية أو متخصصة[٤] ، ولم ينفذ هذا المشروع أيضا .

ـــ إغلاق مجلة الطليعة اليسارية : بعد أحداث ١٨ و١٩ يناير سنة ١٩٧٧ نشرة مجلة الطليعة فى عددها الصادر فى فبراير من السنة نفسها عدة مقالات ودراسات تحلل هذه الأحداث بذاتها بافتتاحية حملت عنوان « جمهير يناير بين الحكومة واليسار » ، وردت فى هذه المقالات على اتهام اليسار بأنه وراء خروج الجماهير فى المظاهرات وأحداث التخريب التى وقعت فى هذين اليومين فى أعقاب القرارات الاقتصادية والتى كان من بينها رفع أسعار الكثير من السلع ، واعتبرت المجلة ما حدث انتفاضة شعبية .

وترتب على هذا أزمة بين المسئولين عن تحريرها ، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام وقتها ، يوسف السباعى ، وصدر العدد التالى يتضمن لأول مرة أنها تصدر عن مؤسسة الأهرام ، ورفعت أسماء هيئة تحريرها .

وفى عدد أبريل ١٩٧٧ أضيف لاسم المجلة (الطليعة) عبارة « مجلة الإنسان وعلوم المستقبل » ورأس تحريرها صلاح جلال ، وأصبحت ذات مضمون علمى مختلف تماما عن مضمون مجلة « الطليعة » .

وظل هذا الوضع حتى يوليو سنة ١٩٧٧ حين صدر حكم قضائى للبت فى القضية التى رفعها لطفى الخولى رئيس تحرير المجلة على يوسف السباعى ومؤسسة الأهرام لاستيلائهما على المجلة وتفريغها من محتواها الفكرى الخاص بها ، وطالب لطفى الخولى بتعيينه حارسا قضائيا عليها .

وجاء الحكم لصالحه إذ عين حارسا قضائيا عليها ، وله حق استعمال اسم المجلة لإصدارها ورئاسة تحريرها والقيام على نشرها ثم تحصيل العائد المادى وسداد تكاليف الطباعة والتحرير والنشر ، وإيداع الباقى فى خزينة المحكمة كل ستة أشهر ، ونص الحكم على أن للحارس الحق فى اتخاذ الإجراءات التى يخولها له القانون .

وجاء فى الحكم أيضا أن مؤسسة الأهرام ليست هى مالكة المال المستثمر فى الصحافة حتى

(تبدى) دفاعا عنه ، بل إن ملكيته ضالة تبحث عن صاحبها بعد أن انقضت الشخصية الاعتبارية للاتحاد الاشتراكى بالحل .(٥)

ورد يوسف السباعى على هذا الحكم بقرار سحب امتياز « الطليعة » نهائيا ووقفها عن الصدور وإصدار بدلا منها مجلة جديدة هى « الشباب وعلوم المستقبل » منذ أغسطس سنة ١٩٧٧ ورأس تحريرها صلاح جلال .

ثانياً ــ بدء ظهور الصحف الحزبية :

بعد تحويل التنظيمات السياسية إلى أحزاب فى أول جلسة لمجلس الشعب فى نوفمبر سنة ١٩٧٦ إثر الانتخابات التى تمت فى أكتوبر سنة ١٩٧٦ وافقت اللجنة التشريعية لمجلس الشعب فى يناير سنة ١٩٧٧ بعد مناقشات على إطلاق حق الأحزاب فى إصدار الصحف دون قيد أو شرط غير الالتزام بتشريعات قانون المطبوعات دون التقيد بموافقة الاتحاد الاشتراكى أو المجلس الأعلى للصحافة .(٦)

وكانت أول صحيفة تصدر هى جريدة « مصر » الأسبوعية التى صدرت عن حزب مصر العربى الاشتراكى ــ حزب الأغلبية ــ فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٧ وكان الإسراف العام عليه للجنة الثقافة والإعلام بالحزب التى كان مقررها عبد المنعم الصاوى ورأس تحريرها سامى محمد ، ومنذ ٢٣ مايو سنة ١٩٧٨ أصبح صبرى أبو المجد مشرفا عاما عليها إلى جانب رئيس تحريرها ، وفى ١٨ يوليو سنة ١٩٧٨ لم يعد سامى محمد رئيسا للتحرير ، وظل الوضع كذلك حتى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٨ حيث ترك صبرى أبو المجد مهمة الإشراف عليها .

وفى ذلك الوقت كان الرئيس السادات قد قرر النزول للعمل الحزبى وتكونت هيئة تأسيسية لإنشاء حزب جديد هو الحزب الوطنى الديمقراطى الذى أعلن عن قيامه فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٧٨ برئاسة الرئيس السادات وانضم حزب مصر انضماما جماعيا للحزب الجديد ــ عدا قلة اصرت على استمرار الحزب ــ ولم يصدر من الجريد بعد ذلك الإعدد واحدا هو عدد ٥ سبتمبر سنة ١٩٧٨ وتوقفت عند الصدور .

أما بالنسبة لصحيفة حزب الأحرار الاشتراكيين فقد صرح مصطفى كامل مراد فى ديسمبر سنة ١٩٧٦ بأنه تقدم للمجلس الأعلى للصحافة بطلب ترخيص لجريدة باسم (المعارضة) تصدر أسبوعية ثم تتحول ليومية بعد ذلك ويرأس تحريرها جلال الدين الحمامصى ، ونشر بعد ذلك أن صحيفة الحزب ستصدر فى ١٥ يوليو سنة ١٩٧٧ باسم « الأحرار » .

كما نشر أن الحزب قام بتأسيس شركة مساهمة باسم « شركة الأحرار » للطبع والنشر برأس مال قدره ٢٥٠ ألف جنيه يسهم فيه أعضاؤه بنسبة ٢٥ ٪ من رأس المال ، وتتولى الشركة ضمن أغراضها اصدار صحيفة الحزب .(٧)

إلا أن صحيفة « الأحرار » لم تصدر إلا يوم الاثنين ١٤ نوفمبر سنة ١٩٧٧ ورأس تحريرها صلاح قبضايا ، وظل يرأس تحريرها حتى توقفت عن الصدور فى الفترة من ٣١ أغسطس سنة ١٩٧٨ وحتى ٢١ مايو سنة ١٩٧٩ حيث عادت مرة أخرى للصدور ، غير أن رئيس تحريرها تغير فأصبح محمد الغلبان الذى ظل رئيسا للتحرير حتى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٨٠ حيث حل محله وحيد غازى ، ومازالت تصدر حتى الآن .

وصدرت جريدة « الأهالى » أسبوعية عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى أول فبراير سنة ١٩٧٨ ورأس تحريرها خالد محيى الدين واستمرت فى الصدور بشكل عادى .

غير أن الرئيس السادات أبدى استياءه أكثر من مرة مما ينشر فى الجريدة فقال مثلا فى لقائه بكتاب مصر وصحفييها فى ٢٣ مايو سنة ١٩٧٨ إن حزب اليسار أصدر جريدته دون الحاجة إلى إذن أو تصريح من أية جهة كانت ، تنفيذا لقانون الأحزاب ولقد صدر منها ١٤ عدداً كلها تحض على الصراع الطبقى وتهدد السلام الاجتماعى وكأنها هى النشرة السرية التى يصدرها الحزب ، وهو لم يزل تنظيماً تحت الأرض وإنه إعمالا للمبادىء الستة* فلن يتولى أى شيوعى أى منصب قيادى سواء فى النقابات العمالية أو المهنية أو القطاع العام أو مجال الصحافة أو الإعلام .[٨]

وفى ٢٨ مايو سنة ١٩٧٨ عاد الرئيس فى لقائه مع أعضاء هيئة تدريس الإسكندرية فقال « ... تصدر جريدة التجمع وربما كلكم قرأ فى أكثر من ١٦ عدد ، ومن العدد الأول كان لابد أن تعرض على القضاء ، لكن أنا قلت الحرية لسه غضة ، خليهم لعل وعسى لأن أحنا كلنا متفقين أن السلام الاجتماعى* هو حجر الزاوية فى المرحلة اللى بنمر بيها ، أن ندير حياتنا بأسلوب العائلة وبالحوار وليس بتأليب الطبقات على بعضها وليس بتعمد إثارة الجماهير وباستغلال الظروف ... »[٩] .

وقبيل صدور العدد السادس عشر الذى كان مفروضا أن يصدر فى ١٧ مايو سنة ١٩٧٨ اتخذت سلطات الأمن بناء على طلب من وزارة الإعلام إجراءات للتحفظ على العدد بسبب احتوائه على مااعتبرته أمورا تعتبر جرائم تهدد السلام الاجتماعى طبقا لقانون العقوبات وأيدت النيابة العامة أمر الضبط ، وعرض الأمر على رئيس محكمة جنوب القاهرة (وكان المستشار أنور أبو سحلى وقتها) فأيد القرار مشيرا إلى أن العدد تضمن بيانا لإثارة الجماهير وتحريضها على عدم الامتثال للقوانين وأن البيان تناول أمورا من شأنها تكدير الأمن العام ، ولايتطلب لقيام الجريمة تداول الجريدة ، بل يكفى لقيامها مجرد حيازتها أو إحرازها .

وكان البيان المذكور ينادى بمقاطعة الاستفتاء الذى طرحه رئيس الجمهورية ، ودعا البيان المؤسسات الدستورية وفى مقدمتها مجلس الشعب والأحزاب والمنظمات النقابية المهنية والعمالية ونادى القضاة وهيئات التدريس بالجامعات والأدباء والكتاب إلى رفض الاستفتاء .[١٠]

وحدث الشيء نفسه بالنسبة للعدد (١٧) بحجة أنه تضمن بيانات غير صحيحة وأخباراً كاذبة من شأنها الإثارة وتكدير الأمن العام والإضرار بالمصلحة العامة ، وقالت محكمة جنوب القاهرة إن الوقائع تتحصل فيما أثبته الرائد حمدى عبد الكريم الضابط بمباحث أمن الدولة فى محضره المؤرخ الساعة العاشرة مساء يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٧٨ والذى جاء فيه أنه علم من مصادره أن العدد المذكور يتضمن موضوعات من شأن نشرها إثارة الرأى العام وإحداث بلبلة فكرية بين أوساط الجماهير .

وكانت الأخبار والموضوعات التى أوجبت المصادرة كما ورد فى المحضر هى خبر عن قرارات المؤتمر المشترك لمجلس نقابة المحامين الفرعية والتى اعتبرت الاستفتاء غير دستورى ، وخبر عن برقية بعث بها أساتذة جامعة الإسكندرية للرئيس السادات تطالبه بإرجاء الاستفتاء لما يتضمنه من تقييد للديمقراطية والحريات ، ومقال عنوانه « الصبر » ملىء بالاثارة والتحريض السافر ، ومقال آخر عنوانه « أرشيف الممرضين هو السبب » يتضمن تأليباً صريحا بين الطبقات .[١١]

كما تقدم وزير العدل لمجلس الشعب طالبا رفع الحصانة البرلمانية عن خالد محيى الدين تمهيدا للتحقيق معه فى شأن شكوى قدمها عبد المنعم الصاوى وزير الإعلام من صحيفة الأهالى الناطقة باسم التجمع بسبب مانشرته أخيرا واعتبره الوزير قذفا .*

وفى ٥ يونيو سنة ١٩٧٨ أعلن حزب التجمع إثر اجتماع طارىء لسكرتاريته العامة أنه قد تقرر تجميد نشاطه السياسى الجماهيرى ، ووقف اصدار جريدة « الأهالى » اعتبارا من ٧ يونيو على أن يقتصر نشاطه على العمل الداخلى فى مقار الحزب ووقف قبول أعضاء جدد فى الحزب .[١٢]

ونشرت الجريدة فى عددها رقم (١٩) الصادر فى ٧ يونيو سنة ١٩٧٨ مقالا تحت عنوان : لانقول وداعا ، ولكن إلى اللقاء جاء فيه : « ... سوف نحتجب حتى لانضطر لأن نمارس كغيرنا عادة اخفاء الحقيقة أو تهويلها .

كان نجاحنا الأكبر الإلتزام بالحقيقة والالتزام بالرأى الشريف ولأننا لن نكون فى حالة الاستمرار أوفياء للكلمة الشريفة ، فقد تقرر الاحتجاب الطويل اعتباراً من الأسبوع المقبل ... »[١٣] .

وجدير بالذكر أن هذا العدد أيضا كان قد تم التحفظ على نسخه وطلبت النيابة من المحكمة تأييد أمر الضبط لما تضمنه العدد من بيانات ومقالات مثيرة مما يعد تشكيكا فى دستورية قانون حماية الجبهة الداخلية مما يخالف الدستور والقانون مخالفة صريحة ، كما أوردت الجريدة خبرا عن قيام مجموعة من الشخصيات الفرنسية بإرسال برقية إلى الرئيس السادات تتضمن مناشدته رفع كافة الإجراءات المتخذة ضد الكتاب المصريين .

إلا أن محكمة جنوب القاهرة ألغت قرار ضبط العدد (١٩) المذكور وقالت إنه لايتضمن أية إثارة وليس من شأنه تكدير الأمن العام وإن إعلان الرأى الآخر سواء فى الداخل أو الخارج أمر طبيعى فى المجتمع الديمقراطى .[١٤]

وعادت الجريدة للصدور فى ١٢ يوليو سنة ١٩٧٨ ورأس تحريرها لطفى واكد ، وقالت الجريدة فى صفحتها الأولى تحت عنوان « مسئوليتنا الدفاع عن الديمقراطية » إنها تصدر اليوم بعد مطالبة أغلبية قواعد الحزب وجماهيره بإعادة الإصدار وكانت قد دارت مناقشات عديدة بين المعارضين لإصدار الجريدة فى ظل القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ الذى استصدرته الحكومة مستندة إلى أغلبيتها البرلمانية والذى يرى التجمع أنه يستهدف تصفية التجربة الديمقراطية وتكريس سيطرة الحزب الواحد وتحويل المعارضة إلى واجهات بلامضمون ديمقراطى ، والذى كان بالإضافة إلى المصادرات التى تعرضت له الأعداد الأخيرة سببا فى قرار التوقف .. وأشارت الجريدة إلى الصعوبات المادية والفنية التى كانت تعترض صدورها فى البداية وأدت إلى رفع السعر إلى ٥٠ مليما .(١٥)

وعادت محكمة جنوب القاهرة فأيدت قرار نيابة أمن الدولة العليا بمصادرة عدد « الأهالى » الذى كان مفروضا أن يصدر فى ٢ أغسطس سنة ١٩٧٨ وقالت المحكمة إنه تضمن أخبارا وبيانات كاذبة ومغرضة ومقالات تعد تحديا للشعور العربى والإسلامى لدفاعها عن دور الاتحاد السوفيتى وكوبا ضد الثوار فى أوجادين وأريتريا ، وبسبب مقال نشر بالصفحة الأخيرة من العدد المصادر بعنوان « يوميات مواطن فى السوق » وهذا المقال فى رأيها يحوى عبارات تثير الحقد بين الطبقات يصل إلى قمة الإثارة والفتنة حين يطالب فى الختام بوجوب سريان قانون الفوضى ، وحين ينادى نساء ورجال الوطن بالانفجار . وجاء فى حيثيات الحكم أيضا أن كتاب جريدة « الأهالى » يتناسون أين كان مصر وشعبها وكيف أصبحت بعد تسلم الرئيس مقاليد الحكم فى البلاد ، حيث تسلم تركة مثقلة بالديون والآثام التى لم تشهد لها مصر مثيلا حيث الاحتلال الإسرائيلى البغيض وحيث يوجد فى الداخل استعمار من نوع جديد يكمن فى العدد الهائل من الخبراء الروس الذين احتلوا بمطاراتهم الحربية الخاصة وموانيهم البحرية أهم المواقع الحساسة بالبلاد وعاش شعب مصر فريسة الخوف والفزع من السجون والمعتقلات التى امتلأت بأصحاب الرأى وضحايا زوار الفجر ، وأنه اذا جاء كانت اليوم ليشكك فى سلامة موقف الرئيس فإنه لابد أن يكون مغرضا فيما يكتب ، وأن « الأهالى » تطاولت على أقدار الرجال متحدية مشاعر الرأى العام .(١٦)

كما أيدت المحكمة مصادرة العدد التالى لهذا العدد بحجة أنه تضمن مقالات وموضوعات وعناوين فيها مايهدد السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية ويؤدى إلى إثارة الفتن الطائفية والتصدى لتفسير القرآن الكريم على هوى حزب اليسار ، وتبين لإدارة المطبعة* التى تقوم بطبع الجريدة أن بعض الموضوعات والمقالات الواردة فيها تتضمن مايهدد السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية ، ويؤدى إلى الإثارة ، فأوقفت إدارة المطبعة استكمال الطبع ، وأبلغت مباحث أمن الدولة ، ومن بين ماجاء فى حيثيات الحكم دفاع الجريدة عن حلف وارسو برغم ماهو ثابت من موقف الاتحاد السوفيتى وحلفائه من إخواننا العرب فى أوجادين والمسلمين فى إريتريا وطلبت النيابة العامة من غرفة المشورة تعطيل جريدة « الأهالى » لثلاثة اعداد قادمة ، وذلك لاستمرارها فى نشر الموضوعات والمقالات الصحفية المثيرة والمغرضة ، وأعلنت النيابة رئيس تحرير جريدة « الاهالى » بالدعوى .(١٧)

وفى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٧٨ ضبطت مباحث أمن الدولة العدد (٢٦) من الجريدة بدعوى أنه تضمن مقالات وموضوعات مخالفة للقانون ، وأيدت المحكمة القرار ، وقالت إن استمرار الجريدة فى التصدى لتفسير الآيات القرآنية والحديث الشريف على هوى حزب اليسار الذى تنطق الجريدة باسمه أمر يرفضه الرأى العام الذى لايرضى بتفسير القرآن على هوى أى اتجاه يمينا كان أو يساراً ، كما جاءت فى العدد مقالات وموضوعات خاصة بلقاء كامب ديفيد إضافة إلى المقال الخاص بإيران والمقال المعنون « معنى التخلف ومظاهره » .

وأهابت المحكمة بالهيئات الإسلامية وعلى رأسها الأزهر الشريف أن تتدارك الأمر بميثاق شرف يتعهد علماء الأزهر فيه وغيرهم من العلماء والكتاب بألا يتصدوا لتفسير القرآن الكريم والحديث الشريف فى مجالات الحزبية[١٨] .

وعادت المحكمة فأيدت قرار مصادرة العدد (٢٧) بحجة أن الجريدة التزمت بالخط نفسه فى الإثارة والتشكيك دون أن تعبأ بظروف البلاد الدقيقة الراهنة حيث النصيحة الخالصة والمجادلة بالتى هى أحسن وأجدى ، وقالت المحكمة إنه وإن كان دعم المبادرة السلمية التى قامت بها القيادة السياسية والتى اجتمعت البلاد على تأييدها — قد يكون بالتأييد المطلق ، وقد يكون بالمعارضة الموضوعية المخلصة كما هو الحال فى أى نظام ديمقراطى ، إلا أنه لن يكون أبدا بالتشكيك والإثارة وهما طابعا المقال الذى أورده العدد المضبوط من الجريدة فى الصفحة الثانية منه .

وتناولت الجريدة أيضا فى صفحتها الخامسة موضع دفن النفايات الذرية فى مصر وهو موضوع تناولته من قبل جريدة الأحرار بإسهاب وموضوعية إلا أن جريدة « الأهالى » أبت إلا تسير فى سابق فلكها بالمانشيتات والعناوين المثيرة .[١٩]

وقامت نيابة أمن الدولة العليا بضبط العدد (٣١) وطلبت من المحكمة تأييد أمر الضبط تأسيسا على أن الأمانة فى النشر تقضى أن تنشر الجريدة كل مادار فى جلسات مجلس الشعب حول اتفاقيتى كامب ديفيد وآراء المؤيدين والمعارضين من أعضاء المجلس ، أما أن تقتصر الجريدة على نشر آراء المعارضين وهم عدد ضئيل فى عناوين بارزة وبأسلوب مثير دون أن تورد رأى الأغلبية الساحقة من ممثلى الشعب المؤيدة ، وما انتهى إليه المجلس من عرض المناقشات البناءة على المفاوض المصرى وإن قصر الجريدة على هذا النهج المثير بعد نشرا بغير أمانة وبسوء قصد مما يبتعد عن حدود النقد البناء والهادف .

ودافع محاميا الجريدة صبرى مبدى ونبيل الهلالى بأن العدد وثائقى وما نشرته الجريدة لا يعدو أن يكون بوصفها المعبرة عن حزب معارض ليست ملزمة بنشر آراء المؤيدين التى نشرتها الصحف اليومية الأخرى .

وخلت المحكمة للمداولة وأصدرت قرارها بالإفراج عن الأعداد المضبوطة وألغت أمر ضبط العد

(٣١) الذى صدر يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٨[٢٠] وإزاء كل هذه المصادرات والمتاعب توقف الجريدة عن الصدور نهائياً .

وبالنسبة لحزب العمل فقد نشأ رسميا سنة ١٩٧٨ ، وقام رئيس حزب الأغلبية هو وعدد من أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى بتوقيع بيان تأسيسه ، حتى يمكن له توفير العدد اللازم من أعضاء البرلمان لضمان شرعيته القانونية .

وإن عاد الرئيس السادات بعد ذلك فصرح بأن توقعاته قد خابت فى المعارضة ، فقد كان ينتظر منها أن تعرف أن الأهداف القومية لا خلاف عليها ولا معارضة ضدها ، وأن المسألة بالنسبة للمعارضة مجرد تهييج وتشهير وتصفية حسابات .

وحمل الرئيس على المعارضة عامة وحزب العمل الاشتراكى ورئيسه إبراهيم شكرى خاصه فى خطابه أمام مجلسىّ الشعب والشورى فى ١٤ مايو سنة ١٩٨١ ، وأرجع الفضل فى قيام الحزب إليه وإلى أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم بالموافقة على تأسيسه حتى يتحقق للحزب استيفاء القيد المنصوص عليه فى قانون الأحزاب السياسية عندئذ باشتراط وجود عشرين عضوا بمجلس الشعب من بين مؤسسى أى حزب جديد كما سحب الرئيس لقب زعيم المعارضة من رئيس حزب العمل الاشتراكى .[٢١]

وصدرت « جريدة الشعب » الناطقة باسم الحزب فى أول مايو سنة ١٩٧٩ ورأس تحريرها حامد زيدان .

وقد واجهت الصحيفة بعض المتاعب المالية بسبب موقف الحكومة من دعم الورق الخاص بها إذ نشرت الجريدة فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٧٩ فى صفحتها الأولى تحت عنوان « موقف غريب ضد جريدة الشعب » جاء فيه أن إبراهيم شكرى طلب من د . مصطفى خليل — رئيس الوزراء وقتها — سريان الدعم الذى تقدمه الدولة لورق الصحف المخصص لطبع جريدة « الشعب » ووافق رئيس الوزراء فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٩ على الطلب .[٢٢]

وبدأت الجريدة تشترى الورق من السوق على أن ترده عندما تصلها الموافقة ، وظلت تصدر فى ٢٤ صفحة وبعد ثلاثة أشهر وصل خطاب من المهندس ليمان متولى وزير شئون مجلس الوزراء يخطر الحزب بأن الحكومة ألغت الدعم ، وهذا معناه خسارة ٤٠ ألف جنيه ، وأن ينكمش عدد الصفحات إلى ١٢ صفحة حتى تتمكن الجريدة من الصدور .

وظلت الصحيفة تصدر بانتظام حتى العدد (١٢٢) الصادر فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٨١ حيث صودر هذا العدد بعد أن قامت نيابة أمن الدولة بضبطه وقررت محكمة جنوب القاهرة مصادرته بحجة نشره مقالات وأخبار تتجاوز بكل المقاييس حدود الموضوعية ، والمعقولية ، وتخرج عن إطار

النقد المباح والمعارضة الشرعية بما تتضمنه من طعن وتشهير بالنظام الشرعى للبلاد والتحريض على كراهيته

وذكر رئيس نيابة أمن الدولة أن الجريدة نشرت فى هذا العدد شائعات ودعايات مثيرة تهدد أمن وأمان الدولة ، وتنطوى على استفزاز جارف ومثير لنظام الحكم فى أسسه وأصوله الجوهرية وبما يخرج عن إطار الشرعية والقانون الذى يجب أن تلتزم به الجريدة .[٢٣]

وكان العدد (١٢٣) الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٨١ هو آخر أعداد الجريدة إذ صدر قرار بسحب ترخيصها فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ ضمن القرارات التى اتخذها الرئيس السادات بناء على ما يخوله له الدستور وهى القرارات التى استفتى عليه الشعب .

أما الحزب الوطنى الديمقراطى ـــ حزب الأغلبية الجديد بعد إلغاء حزب مصر العربى الاشتراكى ـــ فقد ظل زهاء شهرين دون أى تفكير فى إصدار صحيفة تعبر عنه .

وفى أكتوبر سنة ١٩٧٨ قررت لجنة الإعلام بالحزب برياسة منصور حسن أمين الإعلام والعلاقات الخارجية بالحزب وقتها إصدار نشرة باسم الحزب فى ٨ صفحات فى حجم التابلويد كل يوم أحد باسم « نشرة الحزب الوطنى » للربط بين تنظيمات الحزب وقياداته ولتعميق الممارسة الديمقراطية عن طريق الحوار السياسى وغرس القيم الدينية والأخلاقية ومعالجة مشاكل الجماهير .[٢٤]

ولم تصدر هذه النشرة كما لم تصدر أية صحيفة للحزب حتى صدرت جريدة « مايو » فيما بعد فى ٢ مارس سنة ١٩٨١ ورأس مجلس إدارتها عبد الله عبد البارى ورأس تحريرها إبراهيم سعده .

ثالثاً ـــ التفكير فى إصدار قانون جديد للصحافة والمطبوعات :

وترتب على التغييرات التى حدثت فى أوضاع الصحافة المصرية بعد إلغاء الاتحاد الاشتراكى ـــ مالك الصحف ـــ وقيام الأحزاب وإصدار صحف حزبية ـــ أن ظهرت الحاجة لإجراء تعديلات على قانون المطبوعات فى مصر ، من هنا بدأ عبد المنعم الصاوى ـــ وكليل مجلس الشعب المنتخب سنة ١٩٧٦ ـــ فى إعداد اقتراح بمشروع قانون جديد لعرضه على المجلس لتنظيم السلطة الرابعة بهدف الوصول إلى أحسن ضمانات ممكنة لحرية الصحافة وإعطائها قدرة على إدارة شئونها بنفسها من داخلها باعتبار أنها سلطة مستقلة شأنها شأن السلطة القضائية ـــ كما صرح الصاوى وقتها فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٦ .[٢٥]

وفى الوقت نفسه أصدر د . جمال العطيفى ـــ وزير الإعلام والثقافة وقتها ـــ قرارا فى ديسمبر سنة ١٩٧٦ بتشكيل لجنة لمراجعة قانون المطبوعات وتنظيم الصحافة بما يتماشى مع التطورات السياسية[٢٦] . وصرح د . العطيفى فى يناير سنة ١٩٧٧ بأنه من المتوقع الانتهاء من القانون الجديد للصحافة خلال شهر مارس من السنة نفسها[٢٧] . ولم يصدر القانون فى هذا الموعد .

وعاد الرئيس السادات فى أبريل سنة ١٩٧٧ فكلف د . مصطفى خليل ــ الأمين الأول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى وقتها ــ بإعداد قانون جديد للصحافة باعتبارها سلطة رابعة فى الدولة ، على أن يعاد تشكيل المجلس الأعلى للصحافة بعد ذلك .[٢٨]

وقامت مجموعة عمل من القانونيين بإعداد المبادىء الأساسية لمشروع القانون الجديد للصحافة والمطبوعات ، وصرح عبد المنعم الصاوى ــ وزير الإعلام والثقافة فى ذلك الحين ــ بأن هذه المبادىء سوف تتناول أساسا دعم حرية الصحافة وتأكيد ما جاء فى الدستور من حريات التعبير وإعطاء الصحافة استقلالها كسلطة رابعة تدير شئونها من داخلها على أن يحكمها فى ذلك القانون وحده .[٢٩]

وتكونت لجنة لإعداد القانون عقدت أول اجتماعاتها فى ١٩ أبريل سنة ١٩٧٧ واتفقت على عدة أسس :

١ – عدم السماح لفرد أو أفراد بإصدار أى صحف جديدة ، على أن يقصر هذا الحق على النقابات والاتحادات والأحزاب الشرعية .

٢ – ضرورة قيام السلطة الرابعة ، وأن يكون المجلس الأعلى للصحافة هو المسئول عن مهام حماية حرية الصحافة من التجاوزات التى تتعرض لها بحيث تتأكد الحماية على حرية الصحافة وليس حرية بعض الصحفيين .

٣ – بقاء الصحف الحالية قومية تكون ملكيتها للشعب ممثلا فى المجلس الأعلى للصحافة .

وأقرت اللجنة مبدأ أن يضم المجلس الأعلى للصحافة فى تشكيله الجديد ممثلين من السلطات الثلاث (القضائية والتنفيذية والتشريعية) وعددا من ذوى الرأى والمشتغلين بالقضايا العامة ورؤساء الاتحادات والنقابات وأحد وكيلى مجلس الشعب .[٣٠]

رابعاً ــ اعتراض من الصحفيين على القانون الذى قدمه الصاوى :

نشرت جريدة « الأهرام » فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٧ المسودة النهائية لمشروع قانون الصحافة والمطبوعات وجاء فيها :

١ – الصحافة حرة مستقلة وتمثل الشعب فى الرقابة على كافة السلطات وهو الذى يملكها ، وتؤكد قيم المجتمع والدفاع عن عقائده ومبادئه ومقدساته وتستهدف حرية الصحافة المناخ الحر لنمو المجتمع بالمعرفة المستنيرة ومن خلال كفالة الوسائل لتدفق الأنباء الصحيحة ، والصحفيون يمارسون حرياتهم ويلتزمون بصيانتها .

٢ – حظر وقف المطبوعات أو مصادرتها أو إلغائها إلا بحكم قضائى .

٣ - اختصاص المجلس الأعلى للصحافة بإصدار ميثاق الشرف الصحفى ومتابعة تنفيذه بما يكفل ضمان حرية الصحافة فى ظل الديمقراطية الاشتراكية مع إيجاد التوافق بين المصلحة العامة ومصالح المواطنين بحيث تحتل الصحافة مكانتها ، ويبدى المجلس رأيه فى مشروعات القوانين واللوائح التى تتصل بالصحافة ، والتقدم بالمقترحات والتوصيات إلى الجهات المعنية بهذه الشئون . ويتولى تقديم الدعم اللازم للمنشآت الصحفية والتسهيرت والوسائل التى تؤدى إلى فعاليتها وضمان أداء رسالتها .

٤ - حق كل مواطن فى التعبير عن نفسه على صفحات الصحف بالرأى والملاحظة ولكل مواطن حق نشر شكواه مادامت صحيحة تستهدف الحق والعدل والإصلاح ، ويتم النشر على مسئولية الصحفيين ، وتتخذ الصحف التى تصدر فى مصر إحدى الصور الآتية :

أ . الصحف التى يصدرها الاتحاد الاشتراكى أو أجهزته ذات طابع قومى ولها الشخصية الاعتبارية العامة .

ب . صحف قائمة حاليا وتصدر عن أفراد ، تظل ملكيتها لأصحابها وتستمر فى مباشرة نشاطها وينتهى هذا النشاط بوفاتهم ما لم تحول إلى شركات مساهمة .

ج . صحف تصدر أو تطبع بعد العمل بهذا القانون على شكل شركات مساهمة ، ويستثنى من ذلك الصحف التى تصدرها الهيئات العامة والجهات العلمية والنقابات والاتحادات .

٥ - يعيّن الاتحاد الاشتراكى رئيس ونصف أعضاء مجلس إدارة المنشأة الصحفية التابعة له ويكون من بينهم عضو منتدب أو أكثر ، والنصف الثانى بالانتخاب بحيث يمثل المحررون نصفهم .وتكون الأسهم فى شكل شركات مساهمة إسمية ومملوكة لمصريين ولا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن ١٠٠ ألف جنيه إذا كانت أسبوعية ، يودع بالكامل فى أحد البنوك المصرية ، ولا يجوز أن تجاوز ملكية الشخص الواحد فى أسهم الشركة ١٠ ٪من قيمة الأسهم بشرط إلا تزيد عن ٢٥٠٠ جنيه ويتكون المشروع من ٥٧ مادة وينقسم إلى ثلاثة أبواب :

الأول : الصحافة (من المادة الأولى إلى ٣٤) .

الثانى : المجلس الأعلى للصحافة (من المادة ٣٥ إلى ٤٥) .

الثالث : عن المطبوعات (من المادة ٤٦ إلى ٥٧) .

وقد قوبل هذا المشروع عندما قدمه عبدالمنعم الصاوى ـــ وزير الإعلام والثقافة سنة ١٩٧٨ وتحمس للدفاع عنه ـــ باعتراض واستياء شديدين من الصحفيين ظهر على صفحات الصحف ، ومن موقف نقابة الصحفيين ، كما عارضته نقابة المحامين .

خامساً - وكانت أهم الاعتراضات عليه مايلى :

١ - انه نقل القيود نفسها التى جاءت فى قوانين المطبوعات القديمة لا بل زادها صرامة .

٢ –انه مشروع رجعى ١٠٠ ٪ لا يظهر فيه الانفتاح على القوانين فى العالم ولا يعترف بما يسمى حق المواطن فى الإعلام .

٣ – أنه يخالف منطوق دستور سنة ١٩٧١ وروحه ، ويعتدى على قانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ .

٤ – لم يتعرض لحرية الصحافة والإعلام فى الوسائل الجديدة الخطيرة المؤثرة على الرأى العام وهى الإذاعة والتليفزيون .

٥ – وسع المشروع فى أسباب منع تداول الصحف الأجنبية فنص على جواز منعها إذا تضمن أى مطبوع ما يمس سلامة البلاد وأمنها أو يتنافى مع قيم وأخلاقيات المجتمع ، وهى عبارات مطاطة يمكن التوسع فى تفسيرها .

٦ – نصوص المواد التى تلزم كافة الصحف الفردية القائمة بالتحول إلى شركات مساهمة ثم ايقاف صدورها فى حالة عجزها ، نصوص غير دستورية وهى اتجاه معاد للديمقراطية الحقة .

٧ – يمنح القانون الجديد المجلس الأعلى للصحافة حق طلب الغاء الترخيص المخول لصدور الصحف بشرط صدور القرار بموافقة ثلثى أعضاء المجلس على الأقل . وهذا النص يعتدى على الدستور وعلى عدم جواز الغاء الصحف ويعطى المجلس الحق فى الترخيص وفى سحبه .

٨ – أعطى القانون المجلس أيضا حق وقف الصحفى عن العمل ، وهذا ارتداد عن كب ماكسبه الصحفيون المصريون من حقوق وضمانات بعد أن عصفت بهم قرارات النقل والوقف والتشريد .

٩ – بدعة توسيع اختصاصات المجلس الأعلى للصحافة ستؤدى حتما إلى خنق الصحافة المدرسية والجامعية .

١٠ – أنه تجاهل حق العاملين فى صحف الاتحاد الاشتراكى والذى تقرر من قبل فى ٣٩ ٪ من رأس مالها .

١١ – بدلا من أن يطلق المشروع حق إصدار الصحف فقد وضع فى سبيلها عدة عقبات تبدأ باخطار وزارة الاعلام ثم الحصول على موافقة المجلس الأعلى للصحافة ، واشتراط نصاب مإلى كبير ، ومنح أكثر من جهة حق وضع القواعد المنظمة لإصدار الصحف .

١٢ – أعطى القانون المجلس الأعلى للصحافة — سلطات واسعة على الصحفيين ، وسلب بذلك النقابة سلطاتها وحقوقها تجاه أعضائها .(٣١)

وطلب مجلس نقابة الصحفيين من المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب وممدوح سالم رئيس الوزراء وعبد المنعم الصاوى وزير الإعلام — فى ذلك الحين — إرجاء تقديم المشروع إلى السلطة التشريعية حتى يتم بحثه ، كما رفض مجلس نقابة المحامين مشروع قانون الصحافة والمطبوعات شكلا وموضوعا لما تضمنه من عدوان على حرية الصحافة والصحفيين واعتداء على حرية المواطنين .

ووصف المحامون فى ندوة عقدوها فى ١٧ مارس سنة ١٩٧٨ المشروع بأنه غير دستورى ويضع الصحفيين تحت الحراسة ، وتحدث د . محمد عصفور فقال إن حرية الصحافة تعنى أولا حرية إصدار الصحف دون قيد سواء بالترخيص أو الرقابة ، وإن مشروع القانون الجديد يلغى المادة ٤٨ من الدستور وإن المجلس الأعلى للصحافة كائن غريب وغير دستورى ، وإن المشروع تمت صياغته بعبارات انشائية غامضة فى ثوب فضفاض .[٣٢]

وفى أبريل سنة ١٩٧٨ نشر أن رئيس الوزراء استجاب لمجلس نقابة الصحفيين بشأن إرجاء تقديم المشروع للسلطة التشريعية قبل استيفاء بحثه مع الصحفيين والمهتمين بقضية الديمقراطية والحرية فى مصر .

وكان المجلس قد ناقش المشروع فى جلستين متتاليتين ، كما عقدت جلسة للاستماع ، ورأى المجلس أن المشروع بصورته الراهنة لا يخدم ما نهدف إليه فى مجتمعنا من حرية وديمقراطية .[٣٣]

وفى الوقت نفسه قدم خالد محيى الدين مشروع قانون للصحافة والمطبوعات باسم حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى فبراير سنة ١٩٧٨ ، وتكون المشروع من ٤١ مادة فى ٣ أبواب .

الباب الأول : بعنوان الصحافة (فى ٢٢ مادة) أهم ما يشتمل عليه أن تؤول ملكية الصحف المملوكة للاتحاد الاشتراكى الى المجلس الأعلى للصحافة ، ويعين المجلس النصف على الأكثر من أعضاء مجلس ادارة المؤسسة الصحفية التابعة له يكون من بينهم الرئيس وعضو منتدب أو أكثر ، وينتخب العاملون فى كل مؤسسة العدد الباقى على أن يكون النصف من الصحفيين والآخر من العاملين .

ويعيِّن رئيس مجلس الإدارة رئيس مجلس التحرير ونصف أعضاء مجلس التحرير بحكم مناصبهم ويتم انتخاب النصف الآخر من المحررين بحيث يكون نصفهم على الأقل لمن تقل مدة عملهم بالصحافة عن ١٥ سنة .

الباب الثانى : بعنوان المجلس الأعلى للصحافة(فى ١٠مواد) ، ينص على أن أهداف المجلس هى أنه يسعى لتمكين الصحافة من أداء مهامها والدفاع عن حرية الصحافة ضد أى اعتداء عليها تأكيدا لحق قوى الشعب العاملة فى معرفة الحقائق كاملة والتعبير عن رأيها بحرية ، والتزام الصحافة بالمبادىء الأساسية لنضال الشعب المصرى والتى أكدها الدستور والوثائق الأساسية ، فى مقدمتها : الحفاظ على كامل تراب الوطن ومواصلة التحول إلى الاشتراكية ــ الديمقراطية ــ القيم الروحية ــ انتماء مصر العربى ــ التحالف مع قوى الثورة التقدمية العالمية من أجل التحرير والاشتراكية ــ العمل من أجل السلام العالمى والتعاون الدولى طبقا لميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية ــ العمل على تنمية نطاق الخدمات الصحفية .

وعلى أن تكون اختصاصات المجلس هى : ممارسة حقوق الملكية ـــ الترخيص بإصدار الصحف ـــ مراجعة ميزانيات المؤسسات ـــ إبداء الرأى فى مشروعات القوانين واللوائح المتصلة بالصحافة ـــ تحديد حصص الورق ومستلزمات الإنتاج ـــ وضع قواعد ونظم نشر الإعلانات من حيث المساحات والأماكن ـــ الاشتراك مع نقابة الصحفيين والنقابة العامة لعمال الصحافة والطباعة والإعلام والنشر فى وضع لائحة الحد الأدنى لأجور العاملين بالصحافة ـــ تحديد الإجراءات التى تتخذ فى مواجهة الصحف التى لا تلتزم بميثاق الشرف الذى أصدرته الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٢ ـــ تحديد النسبة المئوية التى تؤدى الى صندوق المعاشات والإعلانات .

الباب الثالث : خاص بالأحكام المنظمة للمطبوعات . وقد قدم خالد محيى الدين مذكرة تفسيرية للمشروع (١)

سادساً ـــ سلسلة الاستفتاءات والتعديلات الدستورية :

فى ٢١ مايو سنة ١٩٧٨ صدر قرار جمهورى يدعو الناخبين إلى استفتاء يتم خلال أسبوع على عدة مبادىء لحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى كان من بينها مبدأ خاص بالصحافة جاء فيه :

إن الصحافة هى السلطة الرابعة للشعب ، وهى ملك الشعب وفقا لأحكام القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ ويتعين عليها أن تلتزم بنظام الدولة الاشتراكى الديمقراطى والسلام الاجتماعى والوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين ، وكذلك بميثاق الشرف الصحفى .

كما جاء ضمن هذه المبادىء مبدأ يقضى بعدم جواز تقليد وظائف الإدارة العليا فى الدولة أو القطاع العام أو الترشيح لعضوية مجالس إدارات النقابات العامة والمهنية أو الكتابة فى الصحف أو العمل فى أية وسيلة من وسائل الإعلام أو فى أى عمل من شأنه التأثير فى الرأى العام ـــ لكل من يثبت أنه يدعو أو يشارك فى الدعوة لمبادىء تتنافى مع أحكام الشرائع السماوية .

وكان المنتظر بعد أن جاء الاستفتاء مؤيدا للاقتراحات المعروضة ومنها اقتراح الصحافة أن يتقدم رئيس الجمهورية أو ثلث أعضاء مجلس الشعب بطلب تعديل الدستور تعديلا يسمح باعتبار الصحافة سلطة رابعة ، لكن شيئا من هذا لم يحدث فى ذلك الحين[٣٥] ، على الرغم من أن الرئيس السادات نفسه فى أكتوبر سنة ١٩٧٨ طالب أعضاء مجلس الشعب بالإسراع فى تعديل الدستور لجعل الصحافة سلطة رابعة لكى تتمكن من أداء مهمتها فى المجتمع ، وقال فى هذا الصدد إننا نريد للصحافة الحرية الموضوعية ونريد الأساس الدستورى الذى يضمن لها ذلك فى إطار من النظام .

وفى الوقت نفسه كان عبد المنعم الصاوى وزير الإعلام وقتها - قد صرح بأنه سيتم وضع قانون جديد للصحافة يلتزم بالمبادىء التى أقرها الاستفتاء الشعبى ويتضمن امتلاك الإتحاد الاشتراكى

٤٩٪ من الصحف ، على أن يملك العاملون بها ٥١٪ ، وأن تكون الصحافة ملكاً للشعب بحيث لا يسمح للأفراد أو للشركات المساهمة بتملك الصحف لتكون الصحافة فى مأمن من سيطرة رأس المال على أن يكون للجمعيات والنقابات والهيئات والأندية حق إصدار الصحف والمجلات المتخصصة .

ويعطى القانون الجديد للمجلس الأعلى للصحافة حق تطبيق ميثاق الشرف الصحفى ومساءلة من يخرج عليه .(٣٦)

طلبت لجنة تعديل الدستور فى أكتوبر من السنة نفسها عرض مشروع السلطة الرابعة للمناقشة بهدف توفير الضمانات لتؤدى الصحافة دورها واقترحت اللجنة الأخذ بأسلوب تخصيص ٥١٪ من ملكية الصحف للعاملين فيها فى شكل أسهم و٤٩٪للشعب المتمثل فى مجلس الشورى وتحديد الجهة التى تحاسب الصحفى إذا أخل بواجباته نحو المجتمع ، على أن يكون الأساس حق النقابة فى الولاية على أعضائها ، وأن يكون مفهوم السلطة هو سلطة رقابة تكفل لها كافة المعلومات .

وطالب أعضاء اللجنة بإجراء انتخابات لمجالس الإدارة فى الصحف وأن تعتمد الصحافة على التمويل الذاتى ، وأن ينص على عدم حق الأجنبى فى إصدار صحيفة أو أي من وسائل الإعلام .(٣٧)

ونصت المادة (٩) من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى (الصادر فى ٢ يونيو سنة ١٩٧٨) على ما يلى :

ويسرى حكم المادة ٨ فقرة (د) وأحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات على ما ينشره أو يذيعه أى مصرى فى الخارج إذا كان من شأنه المساس بالمصالح القومية العليا للبلاد أو إفساد الحياة السياسية أو تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر .

كما نص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية فى المادة الثانية ـــ على أن يكون رئيس الحزب مسئولا مع رئيس تحرير صحيفة الحزب عما ينشر فيها .

وفى ١١ أبريل سنة ١٩٧٩ صدر قرار جمهورى بدعوة الناخبين إلى استفتاء يجرى فى ١٩ أبريل سنة ١٩٧٩ على عدة مسائل من بينها تقنين الصحافة كسلطة رابعة ضمانا لحريتها وتأكيدا على استقلالها .

وفى ١٦ يوليو سنة ١٩٧٩ تقدم أكثر من ثلث أعضاء مجلس الشعب إلى السيد رئيس المجلس بطلب تعديل المادة الخامسة من الدستور الخاصة بالاتحاد الاشتراكى وإضافة عدد من المواد إلى نصوص الدستور لتحقيق ما يلى :

١ – مجلس الشورى وتحديد اختصاصاته .

٢ – تنظيم الصحافة كسلطة من سلطات الدولة .

وبخصوص الطلب المتعلق بالصحافة قال الطالبون فى طلبهم .

تعتبر الصحافة فى كل الأنظمة الديمقراطية إحدى القوى السياسية التى تلعب دوراً أساسياً فى حياة الشعوب ، وذلك أن رسالتها هى التعبير عن الرأى العام وكل ما يجيش فى صدور المواطنين من آما وآلام وفكر ، وحقهم فى التعبير عن آرائهم ، فضلا عن دورها فى صنع الرأى العام ، وما تمارسه من دور رقابى على سلطات الدولة المختلفة . وغنى عن البيان أن حرية الصحافة واستقلالها تقترن بالنظام السياسى للدوة ، ومن هنا فإنه فى ظل نظام التنظيم السياسى الواحد الذى كان مطبقا فى مصر كان الاتحاد الاشتراكى هو المهيمن على شئون الصحافة كلها وكان هو المالك للصحف وكان هو المختص بإصدار الصحف . ولما كانت الحياة السياسية قد أصبحت قائمة على أساس تعدد الأحزاب وفى سبيل تعميق الديمقراطية فإن الأمر يقضى مراجعة وضع الصحافة ، وأن يقنن فى الدستور ما اختاره الشعب المصرى فى الاستفتاء الذى جرى فى ١٩٧٩/٤/١٩ بأن تصير الصحافة سلطة ضمانا لحريتها وتأكيدا لاستقلالها . وإذا كان هذا النهج غير مسبوق فى الدساتير العالمية المعاصرة فإن باب الاجتهاد يظل مفتوحا فى شأنه على أن تقتصر النصوص التى تستحدث فى الدستور بشأن الصحافة كسلطة شعبية ـــ على إرساء الأسس والمبادىء التى تنظم هذه السلطة وعلاقتها بالسلطات الأخرى . وأن يفرد للأحكام التفصيلية قانون يكفل تنظيم أمور الصحافة توخياً للمرونة التشريعية وتفاديا لما تقتضيه التعديلات الدستورية من إجراءات مركبة . هذا ويستشرف النص فى الدستور على الصحافة كسلطة شعبية تقنين المبادىء التالية :

أ ـــ وضع الضمانات التى تكفل تحقيق التوازن بين حرية الصحافة وحرية الصحفيين ، وبين الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا على النحو المقرر فى الدستور والقانون . ويتعيت تقنين مبدأ ألا يستأثر الأفراد بملكية الصحف ليكون الشعب بمنجاة من النتائج التى تترتب على توجيه الصحافة لمآرب خاصة وتفاديا لأسباب الانحراف وضمانا لأن تظل أمينة على رسالتها كما يتعين تقنين مبدأ ألا تستأثر الدولة بملكية الصحف .

ب ـــ كفالة استقلال الصحافة عن سلطات الدولة الأخرى مع ضمان تحقيق سبل التعاون بينها جميعاً .

ج ـــ استقلال الصحفى فى أداء رسالته وكفالة الحصانة التى تمكنه من أداء عمله على الوجه الأوفى ، وبلوغا لتحقيق هذه المبادىء يتعين إنشاء مجلس أعلى للصحافة يقوم على شئونها على غرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالنسبة للقضاء ، على أن يكفل القانون تنظيم تشكيل هذا المجلس وبيان اختصاصاته وعلاقته بالسلطات الأخرى فى الدولة وتحديد العلاقة بينه وبين نقابة الصحفيين باعتبارها هى الأداة والوسيلة فى التعبير عن آرائهم وتجسيد مصالحهم .[٣٨]

وفى جلسة مجلس الشعب التى انعقدت فى ١٨ يوليو سنة ١٩٧٩ تقرر إحالة هذه الطلبات إلى لجنة خاصة شكلت برئاسة رئيس المجلس وعضوية ١٧ عضوا من أعضائه للنظر فيها وإعداد تقرير عنها

وعرضها على المجلس فى جلسة ١٩ يوليو ، وأنهت اللجنة المهمة وعرضت تقريرها على المجلس فى الجلسة المحددة فوافق المجلس على تقرير اللجنة بإجماع الحاضرين وأجرى الاستفتاء بعد ذلك على التعديلات الدستورية ومن بينها الخاصة بالصحافة يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ .

وخصص للصحافة الفصل الثانى من الباب السابع الذى حمل عنوان (أحكام جديدة) إذ خصص الفصل الأول لمجلس الشورى . وتضمنت أحكام سلطة الصحافة فى المواد من ٢٠٦ حتى ٢١١ على النحو التالى :

مادة ٢٠٦ الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها على الوجه المبين فى الدستور والقانون .

مادة ٢٠٧ تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفى استقلال فى خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير تعبيرا عن اتجاهات الرأى العام وإسهاما فى تكوينه وتوجيه فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام الحياة الخاصة للمواطنين وذلك كله طبقا للدستور والقانون .

مادة ٢٠٨ حرية الصحافة مكفولة والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور ، وذلك كله وفقا للدستور والقانون .

مادة ٢٠٩ حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاسة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون ، وتخضع الصحف فى ملكيتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبين بالدستور والقانون .

مادة ٢١٠ للصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقا للأوضاع التى يحددها القانون ولا سلطان عليهم فى عملهم لغير القانون .

مادة ٢١١ يقوم على شئون الصحافة مجلس أعلى يحدد القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وعلاقاته بسلطات الدولة ويمارس المجلس اختصاصاته بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها ويحقق الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع ويضمن سلامة الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وذلك على النحو المبين بالدستور والقانون .[٣٩]

سابعاً ــ لجنة تقنين الصحافة :

وفى أعقاب الاستفتاء الذى أجرى فى أبريل سنة ١٩٧٩ والحديث عن التعديلات الدستورية ومن بينها الأحكام الخاصة بسلطة الصحافة بدأ الحديث من جديد عن الحاجة لقانون جديد للصحافة ، وقال منصور حسن ــ وزير الدولة لرئاسة الجمهورية والمتحدث الرسمى باسم الحزب الوطنى

الديمقراطى وقتها ــ إن الهدف من التنظيم الجديد للصحافة هو الوصول إلى صيغة جديدة لوضع الصحافة خصوصا بعد إلغاء الاتحاد الاشتراكى بحيث تستطيع الصحافة من خلال هذه الصيغة الجديدة إيجاد حل شامل لمشكلاتها .(٤٠)

واجتمع الرئيس السادات فى ٧ أغسطس سنة ١٩٧٩ برجال الصحافة والإعلام ، وكان من بين ما قاله إن الصحافة اليوم قوة خطيرة ومؤثرة فى تشكيل الرأى العام وتشكيل ضمير الشعب فى بلدنا والعالم كله من حولنا ، وطلب الرئيس تأليف لجنة محدودة مشكلة من عدد من الصحفيين وممثل لهيئة الاستعلامات واستاذ فى التاريخ لبحث أوضاع الصحافة فى ضوء التجربتين الماضيتين للصحافة فى مصر : صحافة ما قبل الثورة فى ظل الأحزاب والرأسمالية وصحافة ما بعد الثورة فى ظل اشتراكية كانت أقرب إلى الماركسية أطلق عليها الصحافة التقدمية ــ لتنتهى إلى وضع تصور جديد لدور الصحافة كسلطة رابعة .

وأشار الرئيس أنه ليس هناك وضع معين يراد فرضه أو وجهة نظر معينة على الصحافة بل إنه يترك للصحفيين أن يختاروا بملء حريتهم النظام الذى يريدونه وشكل البناء الذى يريدونه بشرط الالتزام بشىء واحد هو مصر .(٤١)

١ ــ لجنة تنظيم الصحافة :

وفى ١٦ أغسطس سنة ١٩٧٩ تم تشكيل لجنة تنظيم الصحافة وتحويلها إلى سلطة دستورية رابعة (أطلق عليها لجنة تقنين الصحافة) ضمت ٢٣ عضوا بينهم ١٣ صحفيا هم : على حمدى الجمال نقيب الصحفيين وقتها وأنيس منصور وحافظ محمود ومحمد عبد الجواد وصفوت الشريف وصبرى أبو المجد ومكرم محمد أحمد . وجلال عيسى ومحمود المراغى عن مجلس نقابة الصحفيين . ومحمود بسيونى وحامد زيدان عن جريدة الشعب . ومحمد الغلبان عن الأحرار . ومحمد على الفقى رئيس نقابة العاملين فى الصحافة والطبع والنشر وثلاثة من أساتذة علوم الصحافة هم : د . عبد الملك عودة ود . أحمد حسين الصاوى ود . محمود نجيب أبو الليل . وثلاثة من أساتذة القانون هم : د . كامل ليلة ود . إبراهيم صالح ود . أحمد يحيى عبد الفتاح . وأربعة من خبراء إدارة الصحف والشئون المالية والتجارية هم : د . فؤاد إبراهيم (مستشار دار المعارف) ود . حسين الغمرى (رئيس الشركة القومية للتوزيع) وعبد الله عبد البارى (مدير وكالة الأهرام للإعلان) وسيد فؤاد (مدير الإعلانات بدار الهلال) . وأضيف اسم أمين عدلى العضو المنتدب لأخبار اليوم فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٧٩ ، وفى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٩ ضمت اللجنة أحمد حرك رئيس تحرير جريدة العمال .

وتحددت مهام اللجنة فى وضع مشروعات القوانين التى تراها مناسبة لتنظيم الصحافة لتعرض على جميع الصحفيين لإبداء الرأى العام من خلال جلسات استماع خاصة تنظمها اللجنة البرلمانية للثقافة والإعلام .(٤٢)

وعقدت اللجنة أول اجتماع لها برئاسة منصور حسن ـــ وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية والثقافة والإعلام وقتها ـــ فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٧٩ وحددت عملها فى إطار :
أ ـــ النظر فى التعديلات الدستورية بشأن الصحافة .
ب ـــ دراسة أوضاع المنظمات القائمة على العمل الصحفى وتقنينها لإصدار قانون جديد للصحفيين .
ج ـــ دراسة المشكلات العملية لتطبيق القانون .

وقال منصور حسن إنه ليس هناك تفكير مسبق يقتضى بالضرورة الغاء نقابة الصحفيين ، وإن وضع النقابة ودورها ومهمتها مطروح فى اللجنة .(٤٣)

وظلت اللجنة تجتمع حتى نوفمبر سنة ١٩٧٩ ثم توقفت عن الاجتماع ، وفى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٩ نشرت الصحف أن لجنة تقنين الصحافة قررت طرح مشروع قانون تنظيم الصحافة على أعضاء نقابة الصحفيين وفى جلسات استماع بمجلس الشعب لمناقشته قبل تقديمه الى السلطة التشريعية ، وقال منصور حسن انه تم الاتفاق فى لجنة تنظيم الصحافة على أن تقوم نقابة الصحفيين بتعديل قانونها الحالى وميثاق الشرف الصحفى دعما لحرية الصحافة وضمانا لاستقلالها . وإن الهدف من التقنين هو ضمان حرية الصحافة واستقلالها وضمان استقلال الصحفيين وحظر نقلهم الى أعمال غير صحفية وتأكيد مشاركة العاملين فى المؤسسات الصحفية فى ملكية الصحف بنسبة ٤٩ ٪ وحقهم فى حضور الجمعية العمومية وانتخاب ممثليهم وحقهم فى ٥٠ ٪ من الأرباح وتشكيل مجلس الإدارة على أن يكون من العاملين بالمؤسسة الصحفية وألا يزيد عدد المعينين من الخارج على عضوين .

وتم الاتفاق على تشكيل مجلس أعلى للصحافة من الصحفيين والعاملين بالصحف والشخصيات القانونية يختص بمناقشة واقتراح جميع القوانين المنظمة للصحافة ، واستحداث الحق فى إنشاء صحف جديدة فى صورة شركات مساهمة ، وحق الأحزاب فى إصدار صحفها والنقابات فى إصدار مجلاتها المتخصصة .(٤٤)

٢ ـــ بيان التقرير العام للجنة التقنين وصياغة المبادىء العامة الخاصة بالجوانب التالية :

أ ـــ التعديلات الدستورية .

إن الصحافة سلطة شعبية مستقلة لا سلطان عليها إلا للشعب كمدخل إلى التعديلات الدستورية المطروحة أمام مجلس الشعب .

ب ـــ المجلس الأعلى للصحافة .

إن يكون مجلسا موسعا ليضم من يمثلون مختلف عناصر العمل الصحفى فى كل الاتجاهات الصحفية بالإضافة إلى من تقتضى طبيعة أعمال المجلس وجودهم بين أعضائه من الشخصيات العامة التى تمثل الفكر والقانون مع الاحتفاظ بالأغلبية للصحفيين .

ج ــ ميثاق الشرف الصحفى .

د ــ الملكية والادارة الصحفية .

هـ ــ نقابة الصحفيين .

إعادة النظر فى قانون النقابة رغبة فى تأكيد دورها كجهاز متخصص فى شئون الصحفيين من الناحية المهنية بكل ما للمهنة من حقوق وواجبات تتطلبها الممارسة الصحفية بكل مسئولياتها .

وقدمت اللجنة مشروع قانون للصحافة يتكون من ٤٦ مادة فى بابين :

الأول : مكون من ثلاثة فصول .

الفصل الأول :أحكام عامة

الفصل الثانى ــ ملكية الصحف وتنظيم الإصدار والنشر .

الفصل الثالث ــ إدارة الصحف .

الثانى : المجلس الأعلى للصحافة .

وقدمت لجنة التقنين والصياغة مشروع ميثاق للأخلاقيات الصحفية باسم (ميثاق الشرف الصحفى) مكونا من ١٠ مبادىء يلتزم بها الصحفيون المصريون التزاما جماعيا .

إلى جانب ذلك قدمت مذكرة عن تعديل قانون نقابة الصحفيين على ضوء التطورات الخاصة بإعادة تنظيم الصحافة ، وعلى ضوء التجربة النقابية فى السنوات التسع الماضية ومراجعة المواد الواردة فى القانون مما كان من اختصاص الاتحاد الاشتراكى ومجلس الوزراء والوزراء ، وما يستحق التعديل من هذا كله بعد قيام المجلس الأعلى للصحافة .(٤٥)

غير أن هذا المشروع أُهمل ، وأسرعت اللجنة الخاصة التى شكلها مجلس الشعب برئاسة رئيسه د .صوفى أبو طالب وعضوية ١٧ من أعضائه فى ١٨ يوليو سنه ١٩٧٩ــ والتى قدمت تقريرها بشأن التعديلات الدستورية ــ إلى إعداد مشروع قانون كامل للصحافة .

ثامناً ــ صدور القانون ١٤٨لسنة ١٩٨٠ :

ناقش المكتب السياسى للحزب الوطنى الديمقراطى يوم ٥ يوليو سنة ١٩٨٠ مشروع قانون تنظيم سلطة الصحافة ووافق عليه وجاء يضم ٢٩ مادة فى بابين :

الأول : يتناول رسالة الصحافة وضماناتها وينقسم إلى أربعة فصول .

١ ــ سلطة الصحافة .

٢ ــ حقوق الصحفيين وواجباتهم .
٣ ــ إصدار الصحف وملكيتها .
٤ ـ إدارة الصحف القومية .

الثانى : المجلس الأعلى للصحافة .

ويتشكل من رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية العامة ورؤساء تحرير الصحف الحزبية ونقيب الصحفيين ورئيس نقابة العاملين فى الصحافة والطباعة والنشر ورئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط والشركة القومية للتوزيع وعدد من الشخصيات العامة من الكتاب والمهتمين بشئون الصحافة يختارهم مجلس الشورى واثنين من المشتغلين بالقانون ، ويرأسه رئيس مجلس الشورى .

وتؤول إلى المجلس كل اختصاصات الاتحاد الاشتراكى ووزير الإعلام ونشرت الصحف أن منصور حسن أبدى رغبته فى عدم الاشتراك فى المجلس الأعلى للصحافة حتى يصبح المجلس بعيدا عن أى سلطة وممثلا حقيقيا للصحفيين .

وكان من بين ما نص عليه المشروع الإبقاء على سلطة نقابة الصحفيين فى القيد وتأديب الأعضاء بحيث تنحصر مهمة المجلس الأعلى للصحافة فى أن يكون له حق تحريك الدعوى إزاء من يخالفون ميثاق الشرف أو يرتكبون جرائم تخل بشرف المهنة أمام لجان التأديب التى نص عليها قانون النقابة .

إلى جانب تشكيل جمعيات عمومية فى الصحف بالانتخاب ، تتولى انتخاب أعضاء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية الذين يتولون بدورهم انتخاب رئيس مجلس الإدارة والترشيح لمنصب رئيس التحرير (يرشح ٣ أسماء) وتتكون الجمعية العمومية من ١٥ عضوا بالانتخاب منهم ٥ محررين و ٥ عن الإدارة و ٥ عن العمال يضاف اليهم ٢٠ عضوا يعينهم مجلس الشورى من الكتاب والمهتمين بالفكر والصحافة والثقافة على أن يكون بينهم ٤ أعضاء من العاملين بذات المؤسسات وتنتخب الجمعية العمومية مجلس الإدارة الذى يتكون من ١٣ عضوا .(٤٦)

وناقشه مجلس الوزراء فى ٦ يوليو سنة ١٩٨٠ ثم ناقشته الهيئة البرلمانية للحزب فى ٧ يوليو سنة ١٩٨٠ قبل إحالته لمجلس الشعب واحتدم الخلاف فى أثناء المناقشة حول المادة المتعلقة بانتخاب رئيس التحرير .

كانت وجهة النظر الأولى ترى أن انتخاب رئيس التحرير يحمل مخاطر تأثير الانتخابات على مناخ العمل الصحفى داخل المؤسسات ويجعله تحت ضغوط مصالح انتخابية .

ووجهة النظر الأخرى ترى أن هناك ضمانا لطبيعة هذه الانتخابات تفرضه الأغلبية التى تمثل مجلس الشورى داخل الجمعية العمومية .

وكان الاتجاه الخاص بتعيين رئيس التحرير بقرار من مجلس الشورى يحظى بتأييد النسبة الأكبر من أعضاء الهيئة البرلمانية . وعلى ضوء ذلك تقرر أن يكون تعيين رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة بقرار من مجلس الشورى .

كما عدلت المادة (١٥) الخاصة بحظر إصدار الصحف على الذين يعتنقون أو ينادون بمبادىء تنطوى على إنكار الشرائع السماوية ، فأصبحت يحظر اصدار الصحف على الذين ينادون علنا بمبادىء تنطوى على انكار الشرائع السماوية .

وكان هناك خلاف آخر حول سن التقاعد إذ طالب البعض بأن يكون ٦٥ سنة غير أن تيار النقاش الغالب فى اللجنة اتجه إلى الإبقاء على سن المعاش فى حدود ٦٠ عاما ويجوز للمجلس الأعلى للصحافة بتوجيه من مجلس إدارة المؤسسة الصحفية مد السن سنة فسنة حتى سن ٦٥ سنة ، على أنه لا يجوز أن يبقى فى منصب رئيس مجلس الإدارة أو عضويته وفى منصب رؤساء تحرير الصحف القومية أو عضوية مجالس التحرير بها من بلغ سنه ٦٠ عاما*

ووافق مجلس الشعب فى ١٠ يوليو سنة ١٩٨٠ على قانون الصحافة الجديد وفى أثناء جلسة المجلس التى أقرت هذا القانون أكد منصور حسن أنه لا يوجد اتجاه لإلغاء الصحافة الدينية ، ولا يوجد فى المشروع ما يجيز نقل الصحفيين إلى أعمال غير صحفية على الإطلاق وأنه لا تعارض بين دور المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين .

غير أن مجلس الشعب عدل مادتين فى القانون وهما :
المادة (٢٢) الخاصة بتعريف الصحافة القومية فعرفها على أنها مملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى .

المادة (٢٣) بشأن عمل الصحفى ، فأجازت لصالح العمل نقل الصحفيين فى المؤسسات الصحفية القومية من مؤسسة لأخرى بقرار من المجلس الأعلى للصحافة بعد أخذ رأى المؤسستين المعنيتين .(٤٧)

وصدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة فى ١٤ يوليو سنة ١٩٨٠ مكونا من ٥٦ مادة فى ٥ أبواب هى :

الباب الأول سلطة الصحافة وحقوق الصحفيين وواجباتهم

ف ١ – سلطة الصحافة

ف ٢ – حقوق الصحفيين وواجباتهم

الباب الثانى اصدار الصحف وملكيتها

ف ١ – اصدار الصحف

ف ٢ – ملكية الصحف

الباب الثالث الصحف القومية

ف ١ – الملكية

ف ٢ – الجمعية العمومية

ف ٣ – مجالس الادارة والتحرير

الباب الرابع المجلس الأعلى للصحافة

ف ١ – تشكيل المجلس الأعلى للصحافة

ف ٢ – اختصاصاته

الباب الخامس أحكام انتقالية .(٤٨)

صرح الوزير منصور حسن بعد ذلك فى أكتوبر سنة ١٩٨٠ أن التنظيم الجديد للصحافة سيستكمل تشكيلاته بعد أنعقاد مجلس الشورى فى أول نوفمبر سنة ١٩٨٠ حيث يتم تشكيل المجلس الأعلى للصحافة(*) الذى سيجتمع لوضع اللائحه التنفيذية للقانون التى ستنظم تشكيل مجالس الادارة ورؤساء التحرير والجمعيات العمومية .(٤٩)

إلا أن لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشورى الذى تشكل فى نوفمبر سنة ١٩٨٠ قررت عقد الاجتماع فى أول ديسمبر لمناقشة اللائحة التنفيذية لقانون الصحافة دون انتظار لشكيل المجلس الاعلى للصحافة ، وشكلت اللجنه بعد ذلك لجنة فرعية برئاسة د . أحمد سلامة لاعداد اللائحة التنفيذية لقانون الصحافة بحضور الصحفيين من أعضاء المجالس ، وانتهت منها فى أقل من ٣ أسابيع وقرر مجلس الشورى الاجتماع فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ لمناقشة اللائحة .(٥٠)

وقد تضمن مشروع اللائحة ٦ أبواب

الأول – الأسس التى ارتكز عليها المشروع هى ثلاثة :

إن مجلس الشورى هو المعبر عن السيادة الشعبية فى مجال الصحافة فى جمهورية مصر العربية يستهدف تدعيم حريتها وكفالة قيامها برسالتها فى اطار المقومات الأساسية للجميع

إن أحكام هذه اللائحة تكفل ممارسة حرية التعبير لكافة الصحفيين فيما يتعلق بشئون الصحافة أيا كانت اتجاهاتهم وانتماءاتهم السياسية أو الحزبية وذلك فى نطاق الموضوعية والرأى البناء

الثانى – كل الأحكام المتعلقة بالمجلس الأعلى للصحافة

الثالث – كيفية ممارسة الصحفيين حقوقهم وضوابط التزامهم بمراعاة السلوك المهنى ومبادىء الشرف والأمانة وآداب مهنة الصحافة وتقاليدها .

الرابع ــ تنظيم ممارسة حق المواطن أو الجهة فى تصحيح ما ينشر فى الصحف .
الخامس ــ أحكام الحصول على الترخيص باصدار الصحف الجديدة .
السادس ــ الأحكام التى تتعلق بالمؤسسات الصحفية القومية .(٥١)

وأثارت هذة اللائحة الصحفيين ، ونقابة الصحفيين فقدم النقيب كامل زهيرى مذكرة برأى النقابة فى عدم دستورية مشروع اللائحة المعروضة على مجلس الشورى ى يناير سنة ١٩٨١ وأشارت المذكرة الى أنه تضمن نصوصا إبتعدت عن روح القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة بل وعن روح مهنة الصحافة وحريتها واستقلالها .

وقالت المذكرة ان مجلس النقابة يرى أن مجلس الشورى جانبة الصواب وتسرع فى انتزاع أختصاص أصلى من اختصاصات المجلس الأعلى للصحافة وأنتحل اختصاصا لا يدخل فى اختصاصاته المنصوص عليها على سبيل الحصر

ورفض المجلس مشروع اللائحة كلية حتى مر القول بأنها لائحة مؤقتة وكان الاعتراض الأساسى لمجلس النقابة عل أربع نقاط تناولها مشروع اللائحة وهى :
١ – الاحالة على المعاش
٢ – الاذن بالعمل فى صحف أو أية وسيلة اعلام غير مصرية داخل الجمهورية أو خارجها .
٣ – النقل من العمل أو داخله
٤ – تحميل الصحفيين بواجبات مجال تحديدها الأمثل والأوحد هو الدستور أو القانون أو مواثيق الشرف ولوائح المهنة النقابية(٥٢)

واشترك فى الحملة على مشروع اللائحة كثير من الصحفيين فى كافة المؤسسات الصحفية والقومية . وفى يناير سنة ١٩٨١ أعلن مجلس الشورى أن النية تتجه الى اجراء تعديلات عديدة فى بعض مواد اللائحة خاصة التى تتدخل فى تفاصيل العمل الصحفى ، واستقر الرأى على أن هذة اللائحة مؤقته ، وأن المجلس الأعلى للصحافة له مطلق الحرية فى ادخال واضافة التعديلات التى يراها على بنودها .

تاسعاً ــ قانون القيم من العيب :

ناقش مجلس الشعب فى أبريل سنة ١٩٨٠ مشروع قانون حماية القيم من العيب الذى كانت أهم نصوصه :

إن حماية القيم الأساسية للمجتمع واجب كل مواطن والخروج عليها عيب يرتب المسئولية السياسية وفقا لأحكام هذا القانون وعلى جميع مؤسسات الدولة والتنظيمات السياسية والنقابية والاجتماعية وغيرها من التنظيمات العمل على صيانة هذه القيم ودعمها .

ونص المشروع على أنه يساءل سياسيا وفقا لأحكام هذا القانون كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

١ - الدعوة إلى ما ينطوى على إنكار الشرائع السماوية أو ما يتنافى مع أحكامها .

٢ - تحريض النشء والشباب على الانحراف عن طريق الدعوة إلى التحلل من القيم الدينية أو من الولاء للوطن .

٣ - النشر أو الإذاعة فى الخارج متى كان من شأن ذلك الإضرار بمصلحة قومية للبلاد .

٤ - الأفعال التى تحرمها القوانين الآتية :

أ . القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية .

ب . قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٧ .

ج . القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنه ٧٩ .

د . القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى .

ونص المشروع على أنه مع عدم الاخلال بأحكام المسئوليتين الجنائية والإدارية يحكم على من تثبت مسئوليته وفقا لهذا القانون بتدبير أو أكثر من التدبيرات الآتية لمدة لا تقل عن ٦ أشهر ولا تجاوز ٥ سنوات :

- الحرمان من الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو الشعبية المحلية .
- الحرمان من الترشيح أو التعيين فى رئاسة أو عضوية مجالس ادارة الشركات العامة — أو الهيئات العامة أو التنظيمات النقابية أو الاتحادات أو الأندية أو المؤسسات الصحفية أو الجمعيات بجميع صورها بما فيها الجمعيات التعاونية والروابط أو الاستمرار فيها .
- الحرمان من تأسيس الأحزاب السياسية أو الاشتراك فى إدارتها أو عضويتها .
- الحرمان من شغل الوظائف أو القيام بالأعمال التى لها تأثير فى تكوين الرأى العام أو تربية النشء أو الشباب ، مع نقل المحكوم عليه إلى وظيفة أو عمل آخر واحتفاظه بمرتباته بصفة شخصية وبأحقيته فى العلاوات والترقيات ما لم يكن محروما منها بسبب قانونى .[٥٣]

وأثار هذا القانون احتجاجا وتذمرا من المعارضة ومن نقابتى الصحفيين والمحامين ، اذ اعتبرته نقابة الصحفيين قانونا معيبا وأعلنت التزامها بالوقوف إلى جانب من يتعرضون لتطبيق هذا القانون وخاصة أنه أجاز للمدعى العام الاشتراكى نقل الصحفى بعد الحكم عليه من محكمة القيم . كذلك اعترضت عليه نقابة المحامين وطعنت فى دستوريته .

تاسعاً ــ شكوى النظام من الصحفيين المصريين الذين يكتبون فى الخارج :

كانت هناك شكوى مستمرة ومتكررة من جانب النظام الحاكم من الصحفيين المصريين الذين يكتبون لصحف أجنبية ، وطلب الاتحاد الاشتراكى منذ أبريل سنة ١٩٧٤ من نقابة الصحفيين أن تتخذ موقفا منهم لأنهم يتعاملون مع صحف تحارب مصر .

وأشارت الأهرام وقتها إلى أنه من المتوقع أن تطرد النقابة هؤلاءالصحفيين منها بعد أن تتثبت من صحة هذا الاتهام الخطير .

كما نشرت الجمهورية أن الاتجاه فى شأن الصحفيين المصريين فى الخارج هو أن يصدر قرار يحدد فترة زمنية لعودتهم أو إحالتهم للمعاش .

ويبدو أن هذه المسألة شكلت مشكلة للنظام فى محاولة من جانبه لوقف هؤلاء عن الاستمرار فى توجيه الانتقادات الحادة له فى الصحف الأجنبية فى البلاد العربية وأوربا ، كما شكلت أزمة فى العلاقة بين النظام ونقابة الصحفيين ، فلم تكف الحكومة عن توجيه اللوم للنقابة على تخاذلها فى عقاب هؤلاء الصحفيين .

وفى لقاء الرئيس السادات بكتاب مصر وصحفييها فى ٢٣ مايو سنة ١٩٧٨ قال « ... أننا لن نطلب شطب الصحفيين الماركسيين من جدول النقابة ولكن مسئولية النقابة أن تتخذ الإجراءات الواضحة فى مواجهة هؤلاء الذين أساءوا إلى سمعة مصر فى الخارج ...»[٥٤] .

وفى ٢٦ مايو سنة ١٩٧٨ نشرت الصحف مانشيت يقول « تحقيقات المدعى الاشتراكى مع الأقلام المعادية لمصر تبدأ غدا » وقالت الصحف إن التحقيق يشمل ٣٠ كاتبا وصحفيا مصريا تم استدعاؤهم بواسطة سفارات مصر وإنه لدى المدعى الاشتراكى مستندات خطية وصوتية حول تفاصيل النشاط الإعلامى المضاد .[٥٥]

وفى اليوم التالى نشر أن التحقيق سيشمل ١٠ صحفيين داخل مصر يرسلون أخبارا ومقالات للتشهير بمصر وتهديد سلامة جبهتها الداخلية للنشر فى الصحف ووكالات الأنباء فى الخارج . وشملت قائمة الصحفيين والكتاب خارج مصر :

فى أوربا : محمود أمين العالم وغالى شكرى وجورج البهجورى وميشيل كامل وبهجت محمد النادى وبيترويصا واصف وأحمد عبدالمعطى حجازى ومصطفى إبراهيم فرحان وعبد الحليم محمد عبد الله ومصطفى عبد السلام هيكل وحافظ عارف .

فى العراق ولبنان : محمود السعدنى وسعد التائه وسعد زغلول فؤاد وأحمد عباس صالح وطاهر عبدالحكيم المهدى وعبد المنعم الغزالى ومحمد أنور عبد السلام ونبيل الألفى وعبد السلام زكى مبارك

وإبراهيم محمد عبدالجليل وصافيناز كاظم وأمير إسكندر وسمير فهمى كرم ومحمد عفيفى مطر وفتحى خليل وعبد الرحمن الخميسى .

فى ليبيا : سعد حبيب ومصطفى حسين زكى والسيد الجبرتى وجمال الشرقاوى وفوقية على عبدالعال وجلال بركات وعبد الغنى قمر ومدحت بكير .(٥٦)

وقال المحامى العام الأول بجهاز المدعى العام الاشتراكى إن التحقيقات ونتائجها ستقدم بها تقارير لمجلس الشعب لطلب إسقاط الأهلية السياسية (أى حرمانهم من ممارسة حقوقهم السياسية أو تولى المناصب القيادية والإعلامية أو مناصب من شأنها التأثير فى الرأى العام) عمن تثبت عليهم تهمة المساس بسمعة مصر وتهديد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى .

وفى حالة ما إذا انطوت المقالات أو المواد المذاعة على أى جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات فان جهاز المدعى الاشتراكى سيحولها إلى النيابة العامة لرفع الدعوى الجنائية ضد أصحابها .(٥٧)

وفى يونيو سنة ١٩٧٨ بدأ المدعى الاشتراكى التحقيق مع الصحفيين الخمسة العاملين فى الداخل والذين نسب اليهم نشر مقالات فى الصحف فى الخارج تشهر بمصر وتهدد سلامة الجبهة الداخلية وهم : محمد حسنين هيكل ، محمد سيد أحمد ، أحمد حمروش ، صلاح عيسى ، أحمد فؤاد نجم ، وحضر أعضاء من مجلس النقابة التحقيق ، ولم يتم اتخاذ أى إجراء ضد هؤلاء الصحفيين .

وقال الرئيس السادات فى خطاب له بعد إحالة هؤلاء الصحفيين إلى المدعى الاشتراكى :« ... إننا لم نهدف من إحالة هؤلاء المزايدين والمشككين إلى المدعى الاشتراكى إصدار الأحكام عليهم لأننا لو كنا نريد ذلك لكان الأمر يسيرا من خلال الأحكام العسكرية ، ولكن يكفينا فقط أن يعلن المدعى الاشتراكى للشعب حقيقة هؤلاء الذين يزايدون على الأمة ...» (٥٨) .

وشهدت هذه الفترة انتخابات نقابة الصحفيين(*) ويبدو أن هذا الموضوع كان مثارا للحوار فى البرامج الانتخابية التى يقوم بها المرشحون لمنصب النقيب ، وأصدرت الجمعية العمومية للنقابة فى اجتماعها يوم ٧ أبريل بيانا جاء فيه أنها تستنكر وترفض بشدة أية محاولات سابقة أو لاحقة للمساس بجدول الصحفيين بسبب فكره أو رأيه السياسى ، كما تؤكد أن النقابة تنظيم مهنى مهمته حماية كل المشتغلين بالمهنة .(٥٩)

وعاد مجلس النقابة فى بيانه الصادر فى مارس سنة ١٩٧٩ فقال إنه رغم المناخ العام لم تتدخل العوامل السياسية فى أعمال القيد أو الشطب بأى شكل من الأشكال ، وكان ذلك تسليما من المجلس بأننا نقابة مهنة ولسنا حزبا .(٦٠)

وظلت المشكلة قائمة ، ولم يستطع النظام أن يتخذ أى إجراء قانونى ضدهم ، ولذا عاد الوزير منصور حسن فى ديسمبر سنة ١٩٧٩ وقال إنه سيقوم بالاتصال بالصحفيين الذين يعملون فى صحف مصرية ويكتبون فى الوقت نفسه فى صحف تهاجم مصر ليختاروا عملا واحدا خلال أسبوع ، وفى حالة اختيارهم للعمل ضد مصر فإن أحدا لن يتعرض لهم بسوء التزاما بمبدأ سيادة القانون باعتبار أنه يحميهم ويحمى مصر .(٦١)

وقرر مجلس الشعب فى اجتماع له فى فبراير سنة ١٩٨٠ برئاسة د . صوفى أبو طالب إجراء مناقشة حول موقف الصحفيين المصريين الذين يكتبون ضد مصر فى صحف أجنبية وصحافة دول الرفض .

وفى هذه الجلسة تحدث وزير الثقافة والإعلام منصور حسن فقال إن أغلب الصحفيين المصريين الذين يعملون فى الخارج هم من الشرفاء ، والقلة القليلة هى التى باعت نفسها صراحة وسخرت أقلامها لطعن مصر ومحاولة النيل من كرامتها وسمعتها ، وناشد القاعدة الصحفية العريضة فى الداخل والخارج أن تقف ممثلة لنقابتها وميثاق الشرف الصحفى ، وتتحمل مسئوليتها فى مواجهة هذه القلة ، وتقول فيها كلمتها . وطلب أعضاء المجلس أن تتدخل نقابة الصحفيين لمحاسبتهم وتوقيع عقوبة على كل من يطعن وطنه مصر فى الظهر .

وعلق الصحفى أحمد فرغلى ــ عضو مجلس الشعب عن حزب العمل ــ فقال إن مجال محاسبة هؤلاء ليس مجلس النقابة ولكن القضاء ، وإن مجلس النقابة ليس جهة قضائية أو رجل شرطة تتحرى عما يكتب فى الخارج ، وإن النقابة ملتزمة بقانونها ضمها العضو ملتزما بالدستور وميثاق الشرف الصحفى ، وإن الاعمال الفردية التافهة يجب ألا تنعكس على مجريات الأمور فى الصحافة المصرية وطالب بتحويل الأمر إلى لجنة الثقافة والاعلام بمجلس الشعب على أن تشترك فى الاجتماعات لجنة من نقابة الصحفيين .(٦٢)

وفى ٢٣ فبراير من السنة نفسها أعلن المستشار أنور أبو سحلى وزير العدل وقتها فى اجتماع لجنتى الشئون التشريعية والإعلام بمجلس الشعب أن الوزارة تدرس خضوع أعمال الصحفيين المصريين فى الخارج لطائلة قانون العقوبات واتخاذ الوسائل لتجريم أعمالهم .

وقال المستشار أحمد موسى المدعى العام الاشتراكى إن قانون أمن الوطن ينص على سريان قانون العقوبات على أى مصرى فى الخارج يذيع أخبارا تمس الوطن والوحدة الوطنية وتعرضها للخطر .(٦٣)

واستدعى المدعى الاشتراكى بعد ذلك فى أكتوبر سنة ١٩٨٠ ، ١٠٢ صحفيا مصريا بالخارج قيل إنهم يكتبون مقالات مناهضة لنظام الحكم فى مصر .

حادى عشر – تحويل النقابة إلى ناد

وتردد فى تلك الفترة الحديث عن تحويل نقابة الصحفيين إلى نادٍ ، ففى ٢٢ يونيو سنة ١٩٧٩ أدلى د . صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب بتصريح لجريدة « الأهرام » أعلن فيه أن النقابة لن يكون لها نفس الكيان القائم ، وأن المجلس الأعلى للصحافة سيأخذ منها حق القيد وحق التأديب ، وأن النقابة فى ظل التغييرات الجديدة لن تزيد عن كونها ناديا اجتماعيا للصحفيين مثل نادى القضاة ، كل دورها تقديم الخدمات والرحلات والأنشطة لأعضائها العاملين والمعاشات لأعضائها المتقاعدين ، وأثار هذا التصريح رد فعل عنيف وحاد فى الأوساط الصحفية ، إذ رفض الصحفيون هذا الاقتراح وتراجع رئيس مجلس الشعب مؤقتا عن اقتراحه(٦٤) وإن ردده الرئيس السادات نفسه أكثر من مرة مبررا ذلك بأن الصحافة بقانونها الجديد لم تعد مجرد مهنة تنظمها نقابة ، ولكنها أصبحت سلطة كالسلطة القضائية .

وفى اجتماع الوزير منصور حسن مع أعضاء لجنة تقنين الصحافة وأعضاء لجنة الإعلام فى الحزب الوطنى من الصحفيين ونقيب الصحفيين وأعضاء هيئة مكتب النقابة ورؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف القومية والحزبية فى ١٨ يونيو سنة ١٩٨٠ – أعلن الوزير أن توجيهات الرئيس السادات بشأن قانون الصحافة الجديد تتضمن الابقاء على نقابة الصحفيين لترعى مصالح أعضائها وأن القانون لن يتضمن أية مواد تتعلق باعادة قيد الصحفيين فى جدول النقابة من جديد ، وأن المجلس الأعلى للصحافة سيختص بمراعاة تطبيق القوانين السارية ، وتنفيذ ميثاق الشرف الصحفى فى كل حالة على حدة .

وفى اليوم التالى صرح الوزير بأن النقابة سيكون لها حق الدفاع عن أى عضو إذا ما قرر المجلس لأعلى للصحافة الذى سيكون بمثابة الأمين على حقوق المجتمع أن هذا العضو قد تجاوز شرف الكلمة مسئوليتها وإحالته للمساءلة .

وبعد إعلان موافقة الرئيس السادات على الابقاء على نقابة الصحفيين أرسل إليه الصحفيون شكرونه ويؤيدونه فتلقى برقيات شكر وتأييد من أسرة أخبار اليوم والأهرام والجمهورية روز اليوسف ودار الهلال ودار التعاون ووكالة أنباء الشرق الأوسط ونقيب الصحفيين كامل هيرى وقتها .(٦٥)

وإن ظلت محاولة التحكم فيما ينشر عن مصر فى الخارج مستمرة ، فبعد تشكيل مجلس الشورى

طالب المجلس فى بيان أصدره فى ٤ نوفمبر ١٩٨٠ جميع الصحفيين الذين يعملون بالصحف ووكالات الأنباء ووسائل الإعلام الأجنبية داخل مصر أو خارجها بالتقدم إلى رئيس المجلس للحصول على إذن لهم بالعمل وحدد المجلس مدة شهر اعتبارا من ١٤ نوفمبر للتقدم بطلب الإذن . وبلغ عدد الذين تقدموا لطلب الإذن فى اليوم الأول ٢٢١ صحفيا مصريا .

كما نشر أنه تقرر أن يتم توزيع كتابات ومقالات الكتاب المصريين المتعاقدين مع المؤسسات الصحفية القومية فى الخارج عن طريق مؤسساتهم وتحت اشرافها(١)

□ □

هوامش المبحث الخامس

(١) جريدة الجمهورية فى ١٦ يونيو ١٩٧٧

(٢) جريدة الجمهورية فى ٣١ أكتوبر ١٩٧٧ .

(٣) جريدة الأهرام فى ١٨ يوليو ١٩٧٨ .

(٤) الأهرام فى ١٧ أغسطس ٧٨ ١٩ .

(٥) جريدة السياسة ، الكويتية ، فى ٢ نوفمبر ١٩٧٧ .

(٦) جريدة الأهرام فى ١١ يناير ١٩٧٧ .

(٧) جريدة الأهرام فى ١٢ أبريل ١٩٧٧

(*) بعض المبادىء التى تضمنها الاستفتاء على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والتى أستفتى عليها الشعب فى مايو سنة ١٩٧٨ .

(٨) من كلمة للرئيس السادات فى لقائه بكتاب مصر وصحفييها ، جريدة الأهرام فى ٢٤ مايو ١٩٧٨

(٩) من كلمة الرئيس السادات فى اجتماعه بأعضاء هيئة تدريس جامعة الإسكندرية الأهرام فى ٢٩ مايو ١٩٧٨ .

(١٠) جريدة الأهرام فى ١٨ مايو ١٩٧٨، جريدة الأهرام فى ١٩ مايو ١٩٧٨ ، جريدة الأخبار فى ١٩ مايو ١٩٧٨ .

(١١) جريدة الأهرام فى ٢٥ مايو ١٩٧٨

* نشرت الجريدة فى العدد (١١) بصفحتها الأولى « هل يستقيل عبد المنعم الصاوى وزير الإعلام ؟ صفقة السينما قصة الابن والوزير والشريك » حول اتفاق مبدئى بين الوزير وسعوديين لإقامة شركة مصرية سعودية مشتركة — فى مجال السينما — يعمل ابنه بشرى عبدالمنعم الصاوى نائبا لرئيس مجلس إدارتها وعضوا منتدبا بها وفى العدد (١٢) تابعت حملتها بعنوان « نتحدى وزير الإعلام أن يكذب هذه الوثائق » .

(١٢) جريدة الأهرام فى ٦ يونيه ١٩٧٨

(١٣) جريدة الأهالى فى ٧ يونيو ١٩٧٨ .

(١٤) جريدة الأهرام فى ٨ يونيو ١٩٧٨

(١٥) جريدة الأهالى فى ١٢ يوليو ١٩٧٨

(١٦) جريدة الأهرام فى ٣ أغسطس ١٩٧٨ .

(١٧) جريدة الأهرام فى ١٥ أغسطس ١٩٧٨ .

(١٨) جريدة الجمهورية فى ٢٢ أغسطس ١٩٧٨ .

(١٩) جريدة الأهرام فى ٣١ أغسطس ١٩٧٨

(٢٠) جريدة الأهرام فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٨

(٣٠) جريدة الأهرام فى ٢٠ ابريل ١٩٧٧

(٣١) كامل زهيرى ، الصحافة بين المنح والمنع ، دار الموقف العربى ، يوليو ١٩٨٠ ، ص ص ٤٠—٧٥

محمود سامى . مقال عنوانه « ملاحظات حول مشروع قانون الصحافة» جريدة الأهرام ، ٦ و١٣ مارس و٣ أبريل ١٩٧٨

(٣٢) جريدة الاهالى فى ٢٢ مارس ١٩٧٨

(٣٣) جريدة الأهرام فى ٣ أبريل ١٩٧٨

(٣٤) خالد محيى الدين ، مشروع قانون الصحافة والمطبوعات ، أول فبراير ١٩٧٨ .

(٣٥) مصطفى مرعى ، الصحافة بين السلطة والسلطان ، عالم الكتب ، مايو ١٩٨٠ .

(٣٦) جريدة الأهرام فى ٣١ مايو ١٩٧٨ .

(٣٧) جريدة الأهرام فى ٩ أكتوبر ١٩٧٨ .

(٣٨) مصطفى مرعى ، مرجع سابق ، ص ص ٦٠ - ٦٣ .

(٣٩) الهيئة العامة للاستعلامات ، دستور جمهورية مصر العربية ، سنة ١٩٨٠ ، بعد التعديلات التى تمت الموافقة عليها فى الاستفتاء يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٨٠ ، ص ٤٢ .

(٤٠) جريدة الأهرام فى يوليو ١٩٧٩ .

(٤١) من كلمة الرئيس السادات فى لقائه برجال الصحافة والإعلام ، جريدة الأهرام فى ٨ أغسطس ١٩٧٩ .

(٤٢) جريدة الأهرام فى ١٦ أغسطس ١٩٧٩ .

(٤٣) جريدة الأهرام فى ٣ سبتمبر ١٩٧٩ .

(٤٤)جريدة الأهرام فى ١٢ نوفمبر ١٩٧٩ .

(٤٥) صليب بطرس ، الصحافة فى عقدين ١٩٦٠—١٩٨٠ ، المركز العربى للصحافة ، ١٩٨١ ، ص ص ١١١— ١٣٧ .

(٤٦) جريدة الجمهورية فى ٦ يوليو ١٩٨٠

* وافق مجلس الدولة فى أغسطس سنة ١٩٨١ على تعديل المادة (٢٨) من قانون سلطة الصحافة بحيث يكون سن التقاعد بالنسبة للعاملين بالمؤسسات الصحفية القومية من صحفيين وإداريين وعمال إلى ٦٥ سنة بدلا من ٦٠ سنة ، وقد كانت هذه المسألة من الأمور التى أثارت استياء الصحفيين .

(٤٧) جريدة الأهرام فى ٨ يوليو ١٩٨٠ .

(٤٨) الهيئة العامة للاستعلامات ، القانون رقم ١٤٨ بشأن سلطة الصحافة

* صدر قرار جمهورى بتشكيل المجلس الاعلى للصحافة من ٤٨ عضوا برئاسة د . صبحى عبدالحكيم فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٨١ ويضم رؤساء مجالس ادارات الصحف القومية ورؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية و٢٣ من الشخصيات العامة وكبار الصحفيين وعضوين من القانونيين

(٤٩) جريدة الأهرام ، ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٨٠

(٥٠) جريدة الأهرام ، نوفمبر سنة ١٩٨٠ ، جريدة الأهرام ، ٢ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، جريدة الأهرام ، ٦ ديسمبر

(٥١) مجلس الشورى بجمهورية مصر العربية ، دور الانعقاد العادى الأول

(٥٢) نقابة الصحفيين ، مذكرة برأى نقابة الصحفيين فى عدم دستورية مشروع اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة والمعروض على مجلس الشورى ، مقدمة من كامل زهيرى نقيب الصحفيين ، يناير ١٩٨١ .

(٥٣) الأهرام فى ٢٠ أبريل ١٩٨٠ .

(٥٤)من كلمة الرئيس السادات السابق الإشارة إليها ، فى ٢٣ مايو ٧٨ .

(٥٥) جريدة الأهرام فى ٢٦ مايو ١٩٧٨ .

(٥٦) جريدة الأخبار فى ٢٧ مايو ١٩٧٨ .

جريدة الأنوار ، اللبنانية ، ٢٨ مايو ١٩٧٨ .

(٥٧) جريدة الأخبار فى ٣٠ مايو ١٩٧٨ .

(٥٨) من كلمة الرئيس السادات السابق الإشارة إليها .

(*) كان المرشحون لمنصب النقيب هم : جلال الدين الحمامصى ، على حمدى الجمال ، خليل طاهر ، وفاز بمنصب النقيب على حمدى الجمال .

(٥٩) جريدة الأهرام فى ٩ أبريل ١٩٧٨ .

(٦٠) بيان من مجلس نقابة الصحفيين ، مارس ١٩٧٩ ، ص ص١ — ١٠

(٦١) جريدة الجمهورية فى ١١ ديسمبر ١٩٧٩ .

(٦٢) جريدة الأهرام فى ٣ فبراير ١٩٨٠ ، جريدة الأهرام فى ٦ فبراير ١٩٨٠ ، جريدة الأخبار فى ٦ فبراير ١٩٩٨٠ .

(٦٣) جريدة الجمهورية فى ٢٤فبراير ١٩٨٠ .

(٦٤) عادل حمودة وقايزة سعد ، انقلاب فى بلاط صاحب الجلالة ، مكتبة روزاليوسف ، أكتوبر ١٩٨٠ ، ص ص ١٩ ، ٢٠ .

(٦٥) جريدة الاخبار فى ١٦ يونيو ١٩٨٠ ، جريدة الأهرام فى ١٧ يونيو ١٩٨٠ ، جريدة الأخبار فى ١٩ يونيو ١٩٨٠ .

(٦٦) جريدة الأهرام فى ١١ديسمبر سنة ١٩٧٩ .

□ □ □

الخاتمـــة

من العرض السابق يمكننا أن نخرج ببعض الملامح الخاصة بالصحافة المصرية في كل فترة من فترات الدراسة الممتدة منذ يوليو سنة ١٩٥٢ وحتى سنة ١٩٨٠ ، كما نعرض بعض المؤشرات العامة الخاصة بالصحافة المصرية خلال المرحلة ككل .

أولاً ــ الملامح التي تميز الصحافة في كل فترة من فترات الدراسة .

١ ــ الملامح العامة للصحافة في الفترة من قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وحتى أحداث فبراير ــ مارس سنة ١٩٥٤ .

١ /١ أصبحت الصحافة ــ بشكل عام ــ تدور في دائرة يرسمها لها النظام الحاكم تتسع وتضيق كيفما يشاء هذا النظام ، وتم تضييق مجال الاجتهادات الذاتية في إدارة العمل الصحفي .

١ /٢ سادت الرقابة على الصحف في تلك الفترة بأشكال مختلفة (رقابة عسكرية ــ رقابة مدنية ...) ، كما فرضت الرقابة باستخدام مسميات وتعبيرات غامضة أو مطاطة كحماية الحركة العسكرية ، ونزاهتها كما كان هناك توجيه للصحافة يتم من خلال العلاقات والصلات الشخصية مع الصحفيين الذي تم التعامل معهم على أساس عامل الثقة لا الخبرة وشهدت تلك الفترة ما سمي بتطهير الصحافة ، وأبعد بعض الصحفيين عن العمل الصحفي وحرموا من ممارسة المهنة .

١ /٣ استمر السماح بالملكية الفردية الخاصة للصحف ، إلى جانب استمرار صدور الصحف الحزبية إلى أن توقفت بعد إلغاء الأحزب سنة ١٩٥٣ ، واتجهت الثورة لإصدار صحف جديدة تعبر عنها .

١ /٤ شهدت تلك الفترة تعطيل بعض الصحف ومصادرة بعضها وسحب ترخيص البعض الآخر بالطريق الإداري ، كما تم الاستيلاء على بعض دور الصحف ووقف أو حظر نشاط بعضها .

١ /٥ مارس النظام الحاكم في تلك الفترة أيضا بعض أشكال الأرهاب ضد الصحفيين ، إذ تعرض بعضهم للسجن والاعتقال والتقديم للمحاكمة .

١ /٦ شهدت هذه الفترة أيضا بداية التفكير في تنظيم جديد لمهنة الصحافة .

١ /٧ ركزت الكتابات الصحفية في تلك الفترة على تحطيم الماضي وإبراز فساده وسلبياته والهجوم على الأحزاب السياسية عامة وحزب الوفد خاصة ، والحديث عن فضائح الملك السابق ومساوئه كما هاجمت بعض الصحف خصوم النظام ومعارضيه ومهدت لمحاكمات الثورة والغدر والشعب ، وسعت بعض الصحف للتبشير بالمباديء الستة للثورة والدعاية لإنجازات العهد الجديد وإصلاحاته .

وكتبت بعض الصحف تمدح النظام الجديد وتتحدث عن الرخاء الذي سيعم البلاد في ظله والحريات التي سوف ينعم بها الشعب ، وظهرت دعوة للمستبد العادل

وفى الوقت نفسه انتقدت صحف أخرى بعض إجراءات حكومة الثورة وسياساتها وتصرفات بعض الضباط ومندوبي القيادة في الوزارات والمصالح الحكومية ، ودافعت عن الوفد ومصطفى النحاس واعتبرت الهجوم عليه محاولة لتحطيم الحركة الوطنية ضد الاستعمار وهاجمت الصحف والكتاب الذين تبنوا أو روجوا لفكرة المتبد العادل .

٢ – الملامح العامة للصحافة من ١٩٥٤ وحتى صدور قانون تنظيم الصحافة في مايو سنة ١٩٦٠ .

٢ /١ اكتفت الصحافة بمسايرة الأحداث ومعالجتها أحيانا بسطحية وإثارة دون أن تحاول تفسيرها ، وأصبحت الصحافة تبرر أكثر مما تناقش فلم تستطع إلا في حدود هامشية إثراء تنوع الآراء والأفكار .

٢ /٢ التزمت الصحف بسياسات النظام الحاكم مع السماح بالأختلاف حول التفاصيل وضاقت المجالات المتاحة للصحفيين للتعبير عن آرائهم .

٢ /٣ ظلت بعض الصحف ــ خاصة تلك التي كانت مملوكة لأفراد ــ حتى هذه الفترة ــ بعيدة عن التجاوب الكامل مع أفكار الثورة واستمرت الثورة في سياسة إصدار صحف جديدة تعبر عنها .

٢ /٤ بدأ في تلك الفترة التمهيد للتدخل الفعلي لتنظيم مهنة الصحافة والتفكير في تنظيم العلاقة بين الصحافة والتنظيم السياسي القائم وقتها .

٢ /٥ فرضت الرقابة المباشرة على الصحف في أغلب هذه الفترة ، كما فرضت الرقابة باستخدام مسميات وتعبيرات غامضة أو مطاطة ، وأجيز تعطيل الصحف وإلغائها بالطريق الإداري .

٢ /٦ تم اعتقال بعض الصحفيين ــ وبالذات من اليساريين ــ وأبعد بعضهم عن العمل ومنع آخرون من الكتابة .

٢ /٧ شهدت تلك الفترة تكليف بعض الصحفيين ببعض المهام التي لا تدخل في صميم المهنة لتزويد الأجهزة الأمنية بالمعلومات والقيام بأعمال تجسس لحسابها تحت ستار واجبات المهنة ، وكان الرئيس جمال عبد الناصر يعتبر هذه الأعمال أعمالا وطنية ليس فيها ما يشين وتستهدف حماية أمن الثورة .

٢ /٨ أيدت بعض الصحف في تلك الفترة الخطوات التي اتخذها النظام وبررتها وشاركت في الحملات التي خاضها ضد الاستعمار والامبريالية والنظم العربية الرجعية .

وقامت الصحف بالدعاية المباشرة للرئيس جمال عبد الناصر والاشادة بصفاته وأعماله وإنجازاته والرد على حملات التشكيك وإتهام عبد الناصر والنظام بالديكتاتورية .

ورحبت معظم الصحف ـــ بل تحمست ـــ لفكرة التنظيم السياسي الواحد والمجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني ، والمشاركة في العمل على تقوية الشعور القومي والسعي تدريجيا لتغيير بعض المعتقدات الوطنية ومهاجمة طبقة الباشوات والأقطاعيين وفضح جشعهم وارتباطهم بالاستعمار ، وتجسيد نبض الشعب وأحلام الطبقات المحرومة . وسمح للصحف ـــ لفترة قصيرة ومحدودة ـــ بعد مايو سنة ١٩٥٥ بمناقشة شكل نظام الحكم بحرية ودون رقابة .

كما كان مسموحا بانتقاد بعض جوانب السياسة الداخلية كالإسكان وسياسة التعليم والبيروقراطية والفوضى من جانب بعض رجال الثورة .

كما لعبت جريدة (المساء) دورا خاصا خلال الفترة من صدورها في ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦ وحتى مارس سنة ١٩٥٩ إذ كانت الصحيفة الوحيدة التي تختلف أحيانا في تفسيراتها وتحليلاتها مع بعض وجهات النظر الرسمية للنظام الحاكم .

٣ – الملامح العامة للصحافة خلال الفترة الممتدة من صدور قانون تنظيم الصحافة وحتى هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ .

٣ / ١ تزايد دور الدولة في الصحافة من خلال صدور قانون تنظيم الصحافة ، إذ كان التنظيم السياسي القائم وقتها والذي يملك الصحف وفقا لهذا القانون تنظيماً حكوميا في جوهره شعبيا في مظهره ، كما كان رئيسه ـــ وهو في الوقت نفسه رئيس الدولة ـــ يقوم بتعيين رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير ويعزلهم من مناصبهم وترتب على ذلك وقوع الصحافة في أزمة تمثلت في أندماجها في سلطة الدولة وعدم إمكانها التعبير عن كافة الآراء والقوى الاجتماعية المختلفة .

٣ / ٢ شهدت تلك الفترة تغييرات كثيرة وسريعة أحيانا في الهياكل الإدارية والتحريرية في بعض المؤسسات الصحفية إلى جانب نقل بعض الصحفيين من مؤسساتهم الصحفية إلى مؤسسات أخرى ، وأحيانا إلى مؤسسات لا علاقة لها بالعمل الإعلامي .

٣ / ٣ قامت عملية أختيار القيادات والكوادر الصحفية على الاعتبارات الشخصية ومبدأ الثقة لا الخبرة ، بل تم تعيين بعض الضباط ـــ محل الثقة ـــ كمشرفين أو رؤساء لمجالس إدارات بعض المؤسسات الصحفية .

٣ / ٤ مارست الصحافة حريتها في بعض الحالات ، ولم تستطع ممارستها في حالات أخرى تتصل بشخصيات معينة ، وكان هناك خط عام يلتزم به الصحفيون ، كان يمكن في إطاره قبول تنوع الآراء واختلاف الاجتهادات ويقوم هذا الخط على مبادىء الميثاق الوطني والمبادىء الأساسية لثورة ٢٣ يوليو .

وكان الاتجاه المعلن هو تشجيع النقد للدرجة التي لا تمس السياسات الجوهرية للثورة

٣ ٥ تعرض بعض الصحفيين للتحقيق والسجن والاعتقال والتعذيب وأعفى بعضهم من عمله

٣ /٦ رفعت الرقابة المباشرة على الصحف في أكتوبر سنة ١٩٦٠ .

٣ /٧ عملت الصحف في تلك الفترة على حشد وتعبئة الرأي العام ليساير ويتوافق مع التحول الاشتراكي والدفاع عن الاشتراكية ومهاجمة الاستعمار والامبريالية والصهيونية ومواجهة حملات الدعاية المعادية لمصر من جانب الاستعمار والرجعية العربية واشتركت الصحف في الحملات والمعارك السياسية التي خاضها النظام الحاكم وكذلك في حملاته الاجتماعية .

وبالغت بعض الصحف في الدعاية لإيجابيات النظام وإنجازاته وبشكل خاصة لقائده الرئيس جمال عبد الناصر .

وركزت الصحف على الحديث عن قوى الشعب العاملة وبيان حقوقها وواجباتها ورفع كفايتها الفكرية والفنية .

كما عملت على تعبئة الوعي القومي والدفاع عن العروبة والقومية العربية ومحاربة الرجعية العربية ــ ومهاجمتها والتركيز على التعاون مع العرب في إطار وحدة الهدف .

كما شاركت في الدعوة لسياسة عدم الإنحياز وتأييد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث .

٤ – الملامح العامة للصحافة في الفترة الممتدة من يونيو سنة ١٩٦٧ حتى مايو سنة ١٩٧١ .

٤ /١ سعى الاتحاد الاشتراكي ــ التنظيم السياسي الواحد القائم وقتها ــ لاتخاذ بعض الخطوات التي تزيد من سيطرته على الصحف ، وواجه هذا الاتجاه بعض الاعتراضات من جانب بعض الصحفيين الذين أعتبروا ان الاتحاد الاشتراكي يتعسف في تفسير معنى الالتزام ويخلط بينه وبين الإلزام أو التبعية .

٤ /٢ ظهر في تلك الفترة إفساح المجال لمساحة أكبر من حرية التعبير عن الرأي ونشر بعض الآراء المخالفة أحيانا للخط السياسي العام في محاولة لاستيعاب هذه الآراء وإيجاد وسائل للتنفيس وأن ضيقت فرص الاجتهادات في العمل الصحفي في بعض الأحيان .

٤ /٣ تعرض بعض الصحفيين للتحقيق والسجن والاعتقال كما تعرض بعضهم للفصل .

٤ /٤ اعيد فرض الرقابة على الصحف وظلت قائمة حتى رفعت نهائيا في فبراير سنة ١٩٧٤ وكانت هناك بعض التوجيهات الحكومية للصحف ــ في بعض الأحيان .

٤ /٥ عملت الصحف في تلك الفترة على تعبئة الجماهير وحشدها من أجل المعركة ــ ومواجهة الحرب النفسية التي شنها العدو وإزالة آثار العدوان ومهاجمة الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية المؤيدة لإسرائيل ، وظهر اتجاها لنقد الذات والمبالغة في تأنيبها ولومها .

كما عكست الصحف في كتاباتها الالتزام بالمبادىء العامة للمجتمع الاشتراكي وطبيعة التحول الاشتراكي والأهتمام بقضايا الشعوب الأفريقية والأهتمام بإبراز إنتماء مصر القومي .

٥ – الملامح العامة للصحافة في الفترة من مايو سنة ١٩٧١ حتى نهاية سنة ١٩٨٠ .

٥ /١ الغيت الرقابة المباشرة على الصحف ، وان شهدت تلك الفترة أشكالا أخرى من الرقابة غير المباشرة تمثلت في رقابة رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير ، وبعض التعليمات اليومية التي كانت تتلقاها الصحف من مكتب الصحافة .

٥ /٢ شهدت بدايات هذه الفترة انفراجة في حرية التعبير عن الرأي ــ خاصة بعد قيام الأحزاب السياسية ــ بل أن النظام الحاكم نفسه اتخذ بعض الخطوات الإيجابية في هذا المجال ، وما لبثت هذه الأنفراجة ــ أن انتكست وبلغ ذلك قمته بقرارات سبتمبر سنة ١٩٨١ .

٥ /٣ طالب النظام الحاكم بان تلتزم الصحف بالسياسة القومية وألا يكون هناك مجالا للاجتهادات في المسائل التي تمس هذه السياسة ، وأتيحت الفرصة للاختلاف للدرجة التي لا تخرج عن الدائرة المسموح بها .

٥ /٤ كان النظام الحاكم دائم الشكوى من الصحف والصحفيين المعارضين داخل مصر وخارجها وقام بمحاولات متكررة لإتخاذ موقف منهم .

٥ /٥ تعرض بعض الصحفيين لبعض اشكال الإرهاب كالاعتقالات والتحقيق مع بعضهم وتحويل آخرين للمدعى العام الاشتراكي ، ومحاولة حرمانهم من ممارسة المهنة من خلال محاولة الضغط على نقابة الصحفيين لشطب اسمائهم من جدول القيد ، وكذلك نقل بعضهم لمواقع غير صحفية أو نقلهم من صحيفتهم لصحيفة أخرى رغم إرادتهم أو منعهم من الكتابة .

٥ /٦ شهدت السنوات الأولى من هذه الفترة عدم استقرار إداري في المؤسسات الصحفية .

٥ /٧ شهدت تلك الفترة أيضا مناقشات طويلة ومستمرة من أجل تطوير الصحافة وتقنين علاقتها بالنظام الحاكم خاصة بعد إلغاء الاتحاد الاشتراكي المالك للصحف وظهور الصحف الحزبية ، وانتهى الأمر بصدور قانون جديد للصحافة هو قانون سلطة الصحافة لسنة ١٩٨٠

٥ /٨ تعرضت بعض الصحف الحزبية للضغط عليها سواء بالنسبة لاحتياجاتها من الورق أو طباعتها في مطابع المؤسسات الصحفية القومية ، كما تعرض بعضها للضبط والمصادرة والتعطيل ، بل سحب ترخيص بعضها وتوقفها عن الصدور نهائياً بعد قرارات سبتمبر سنة ١٩٨١ .

٥ /٩ صدرت مجموعة من القرارات والقوانين الاستثنائية تتضمن نصوصا خاصة تقيد حرية الصحافة والتعبير عن الرأي ، واتخذ بعضها شكل الاستفتاءات للشعب .

٥ /١٠ ناقشت الصحافة في بدايات تلك الفترة مساوىء مراكز القوى والمظالم التي تعرض لها الشعب على ايديهم ، وطالبت الكتابات الصحفية بعلاج هذه المظالم وإصلاحها ، كما نوقشت قوانين الحريات ، وعكست الصحف القلق والشك الذي عاناه الشعب المصري في السنوات التي سبقت قيام حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ والذي أتخذ أشكالا متعددة كالاضطرابات والحرائق المتعمدة واحداث الفتنة الطائفية وأحداث الطلبة .

كما شهدت تلك الفترة مناقشات طويلة لتجربة ثورة ٢٣ يوليو ووجهت انتقادات عديدة للقطاع العام والدعم ، وناقشت الصحف أيضا قضية تطوير التنظيم السياسي الواحد ومستقبل الحياة السياسية في مصر ، كما دارت مناقشات واسعة حول الصحافة والأحزاب بعد ان تحولت التنظيمات السياسية إلى أحزاب وتابعت الصحف أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ وما اعقبها من استفتاءات لحماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، كما تابعت مبادرة السلام الذي قدمها الرئيس السادات وزيارته للقدس وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد .

ثانياً ــ بعض المؤشرات العامة الخاصة بالصحافة المصرية خلال المرحلة ككل :

١ — التزمت الصحف على مدى فترة الدراسة بخط عام كان يمكن في ضوئه قبول تنوع الآراء واختلاف الاجتهادات ، وتمثل هذا الخط بشكل عام في اساسيات النظام الحاكم وسياسات ثورة يوليو ومبادئها ولم يكن مسموحا أن تكون محل خلاف أو نقاش ، وأن سمح في الوقت نفسه أحيانا بمناقشة التفاصيل وجوانب التطبيق .

وقام هذا الخط في المرحلة التي أعقبت صدور قرارات يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ على مباديء الميثاق الوطني والايديولوجية الاشتراكية وكانت القيادة السياسية على مدى الفترة حريصة على تأكيد تشجيعها للنقد إلا أنه ظلت هناك باستمرار مجموعة تحفظات على هذا النقد سواء فيما يتعلق بمضمونه أو طبيعته أو الفئات المسموح لها بالنقد أو حدود هذا النقد .

٢ — استمرت الرقابة المباشرة السابقة على النشر معظم فترات الدراسة حتى رفعت في فبراير سنة ١٩٧٤ .

٣ — وأن ظهر أن وجود الرقابة المباشرة ــ رغم خطورته ــ لم يكن أخطر العوامل التي هددت حرية الصحافة في فترات الدراسة ذلك لأنه مع وجود الرقيب في فترات مختلفة استطاعت بعض الصحف وبعض الصحفيين أن يتمتعوا بحرية أكبر في التعبير عن الرأي ومن

ذلك تجربة جريدة (المساء) من أكتوبر سنة ١٩٥٦ حتى مارس سنة ١٩٥٩ وتجربة جريدة (الأهرام) منذ أن تولى محمد حسنين هيكل رئاسة تحريرها .

وكان الأساس هو الاعتماد على قيادات صحفية يثق النظام بها وتستوعب ما يحتاجه من الصحف في كل مرحلة وتطبقه ، وكانت هذه القيادات على صلة دائمة ومباشرة بالقيادة السياسية تتلقى منها باستمرار التوجيهات والتعليمات وتتابع ملاحظاتها على الاداء الصحفي .

٤ – برر النظام فرض الرقابة في أحوال كثيرة باستخدام مسميات وتعبيرات غامضة أو مطاطية مثل تشويه قومية ونزاهة حركة الجيش ، حماية المصلحة العامة ، وقاية النظام الاجتماعي ، الحفاظ على الأمن أو النظام العام ، حماية الأمن القومي .

٥ – كان التعامل مع الصحفيين يتم على أساس مدى الثقة السياسية في الصحفى أكثر من الاهتمام بمدى خبرته الفنية وسيطر طابع العلاقات الشخصية على إدارة العمل الصحفي .

٦ – مارس النظام الحاكم بعض أشكال الإرهاب ضد الصحفيين كالإعتقال والسجن والتعذيب والابعاد عن المهنة وغيرها .

٧ – كان الاتجاه ــ بشكل عام ــ خلال معظم فترات الدراسة ــ نحو الحد من الاجتهادات الذاتية للصحفيين في إداراتهم للعمل الصحفي وتضييق فرص تعبيرهم عن الرأي ، وأن أختلفت درجة ذلك من فترة لأخرى وتوقف على مدى ثقة النظام في الصحفي .

٨ – ظلت الصحف مملوكة للأفراد حتى مايو سنة ١٩٦٠ حين آلت ملكية دور الصحف الكبرى للتنظيم السياسي ، ظل الحال كذلك حتى صدور قانون سلطة الصحافة وتعددت أنماط ملكية الصحف



فهـــرس





